كَيفَ تَتَعَلَّمُ

البَحثَ وَالتَّخرِيجَ

خِلالَ أَربعَةِ أيَّام

تأْلِيفُ

أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ المَطَرِيِّ آلِ المَقْحَفِيِّ



كَيفَ تتعَلَّمُ

البحث والتخريج

خِلالَ أربعةِ أيَّام

تأليف

أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بن مُحَمَّدٍ المَطَرِيِّ آلِ المُقْحَفِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.



أما بعد:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أن النَّبيَّ ﷺ قال: «نضَّر الله امرأً سمِع مقالتي فوعاها وحفِظها وبلَّغها، فرُبَّ حاملِ فقه إلى من هو أفقهُ منه، ثلاث لا يغلُّ عليهنّ قلب مسلم: إخلاصُ العملِ لله، ومناصحة أئمة المسلمينَ، ولزومُ جماعتِهم، فإنَّ الدعوة تحيطُ من ورائِهم»، أخرجه الترمذي (٢٦٥٨) واللفظ له، وأبو يعلى (٢١٩)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥١٧٩).

وفي الحديث: الحثّ على "لزومُ جَماعتهم"، أي: موافقتهم في الاعتقاد، والعملِ الصَّالحِ؛ مِن صَلاةِ الجُمعةِ والجماعةِ، وغير ذلك؛ "فإنَّ دَعوَتَهم تُحيطُ مِن وَرائِهم"، والمعنى: أنَّ دَعْوة المسلِمين مُحيطة بهم، فتَحرُسُهم مِن كيد الشَّياطينِ، ومِن الضَّلالةِ، وفيه تنبيه على أنَّ مَن خرَج مِن جَماعتِهم لم يَنَل برَكَتَهم وبرَكةَ دُعائِهم؛ لأنَّه خارِجٌ عمَّا أحاطَتْ بهم مِن وَرائِهم.

وفي الحديثِ: الحثُّ على حفظِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ، وتَبليغِها للنَّاسِ.

وفيه: بيانُ فضْلِ العُلماءِ.

وفيه: الأمرُ بالتَّناصُحِ بينَ المسلِمين، ولُزومِ الجَماعةِ، وعدَمِ الخروجِ على الحُكَّامِ.

لا يخفى على طالب العلم أهمية علم تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، فما أكثر ما يحتاج طالب العلم إلى هذا العلم نظريًّا وتطبيقيًّا، وينبغي للطالب



من حين دراسة مختصر في علوم الحديث أن يبتدئ في التدرب والتمرن على التخريج، فإنه لا يمكن للطالب أن يتقن علمي المصطلح والتخريج إلا بالقراءة في كتب التخريج والتطبيق العملي بممارسة التخريج ودراسة الأسانيد، كما أن الطالب لا يتقن علم النحو إلا بالقراءة في كتب الإعراب وممارسة الإعراب، ولا يتقن علم الفقه إلا بالقراءة في كتب الفتاوى بعد الدراسة النظرية في الكتب الفقهية، وهكذا كل شيء يجب أن يكون نظريًّا وعمليًّا، إلخ، وهكذا خطوات التخريج ودراسة الأسانيد والمتون.

إخواني الباحثون وطلاب علم السنة النبوية الشريفة المطهرة المباركة، غير خاف عليكم -فهو من المعلوم بداهةً- أنّ شرف العلم يتحدد بشرف المعلوم، لذلك كان علم الحديث من أشرف العلوم، لكونه يهتم بحفظ السنة النبوية من تقول القائلين، وخوض المتنطعين، ودسّ المنافقين، وخرافات المتنسكين، ومن منطلق كون السنة النبوية إما بيان أو توكيد أو تأسيس للأحكام الشرعية، كان حفظها من تمام حفظ القرآن الكريم، الشيء الذي يحتاج إلى ميزان لكل منقول، حتى يتميز الخبيث من الطيب، والصدق من الكذب، ومن هنا اكتسب علم الحديث أهمية بالغة، وتتابع العلماء على وضع حدوده، وتسطير خطوطه العريضة، وتأصيل مباحثه، بما لا يدع مجالًا لأي كذب أو زيف، وقد قمت على استحياء بجمع هذه النبذة والمختصر مساهمة مني في تقريب أصول هذا الفن لطلبة علم الحديث.



غير أنّ لي طلبًا ليس بالمكلف عند قارئ هذا المختصر، وهو دعوة صالحة بظهر الغيب لي ولوالدي ولجميع المسلمين.

هذا وأسأل الله أن يتقبل أعمالنا خالصة لوجهه، ولا يجعل لأحد فيها شيئًا، وأن يجعل ما علمناه حجة لنا لا علينا.

مدخل إلى علم التخريج

أولاً: مقدمة في أهمية التخريج وجمع طرق الحديث

إن علم التخريج ودراسة الأسانيد هو لب علوم الحديث وغايتها، فعلوم الحديث جميعًا (المصطلح والعلل والجرح والتعديل ومناهج المحدثين) لا قيمة لها إن لم نطبقها عمليًّا على واقع الأحاديث والمرويات، ولا سبيل لذلك إلا بتعلم كيفية التخريج ودراسة الأسانيد بطريقة علمية منهجية حتى تصل إلى الحكم على الحديث.

وإن جمع طرق الحديث الواحد تامة يمكننا من النظر في مواطن الاتفاق والاختلاف الواقعين في الإسناد والمتن، ومن خلاله ستتمكن من معرفة الصواب في الإسناد من الخطأ، كما ستتمكن من كشف علل الحديث، وبيان الألفاظ الشاذة والمنكرة والمدرجة الداخلة على الأحاديث الصحيحة.



بل إن فهم معنى الحديث على الوجه الصحيح، ومن ثم استنباط الأحكام الفقهية منه لن يكون دقيقًا إلا بجمع طرق الحديث والنظر في رواياته المختلفة، فروايات الحديث تفسر بعضها بعضًا، فهذه رواية مختصرة مجملة، قد يفهم منها الحديث بإطلاق، لكن وردت روايات أخرى مطولة مفصلة بينت المعنى الدقيق للحديث، وهكذا...

وقد تعددت أقوال الأئمة في بيان أهمية جمع طرق الحديث ورواياته، للوقوف على علل الأحاديث، وفهمه على الوجه الصحيح، فمن ذلك:

١) قال عبد الله بن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[(١)].

٢) وقال علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[(٢)].

٣) وقال يحيى بن معين: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"[(٣)].

٤) وقال ابن معين أيضًا: "اكتب الحديث خمسين مرة فإن له آفات كثيرة"[(٤)].

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب (١٩٠٢)، وانظر: معرفة الرجال، لابن محرز (٢/ ٣٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٦٤١).

(٣) تاريخ ابن معين- رواية الدوري (٤٣٣٠)، والجامع لأخلاق الراوي (١٦٣٩).

(٤) الجامع الأخلاق الراوي (١٦٣٨).



الطرق"[1].

٥) وقال محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي: "جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة فأسمع من التبوذكي. فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن، فقال: وما تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه"[2].

٦) وقال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجمع طرقة لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا"[3].

---

(١) نزهة النظر (ص ٤٥).

(٢) المجروحين لابن حيان، الصميعي (١/ ٣٤).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب (١٦٤٠٩).



٧) وقال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

٨) وقال الحافظ ابن حجر: "السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف (أي ابن الصلاح) عن الخطيب: أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[(١)].

ثانيًا: تعريف التخريج ودراسة الأسانيد

التخريج لغة: مصدر الفعل خرج بمعنى أظهر وأبرز، فالتخريج هو الإظهار والإبراز.

فيقال: أخرج الحديث وخرج الحديث -وفي معناهما: رواه-، إذا ذكر الحديث بسنده.

" وفي الاصطلاح: عزو الأحاديث والآثار إلى مصادرها المسندة، مع بيان مرتبة الحديث غالبًا.

* ودراسة الأسانيد: تعني دراسة تلك الأسانيد للتأكد من مدى تحقق شروط

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٩٥)، النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧١٠).



الحديث الصحيح الخمسة.

وذلك بترجمة رجال الإسناد والوقوف على أحوالهم المختلفة من الاختلاط أو التدليس أو غير ذلك، والنظر في اتصال الإسناد، ثم النظر في طرق الحديث ورواياته ومقارنتها مقارنة دقيقة سندًا ومتنًا، للتأكد من خلو الحديث من العلة أو الشذوذ.

شرح التعريف:

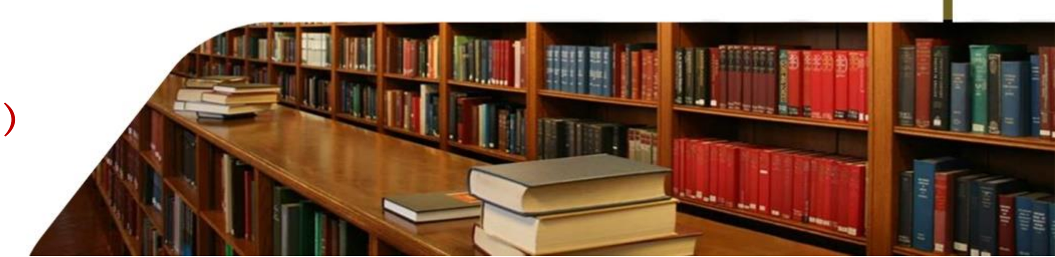
* (العزو): هو النسبة والإحالة، أي: تحيل قارئ الحديث إلى مصادره التي أخرجته بسنده.

* و(الأحاديث): هي كل ما يضاف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

* و(الآثار): هي كل ما يضاف إلى الصحابي أو التابعي.

* و(المصادر المسندة): هي كل كتاب يخرج فيه مصنفه الأحاديث أو الآثار بإسناده هو.

فخرج بهذا القيد: المصادر التي تذكر الأحاديث بدون إسناد، ككتاب "الشهاب" للقضاعي، وكتاب "الفردوس" لشيرويه الديلمي، وكذا الكتب التي تنقل الأحاديث من المصادر المسندة، سواء ذكرت الحديث بسنده أم لا، ككتاب "تفسير ابن كثير"، وكذا كتب الزوائد والأطراف، وإن كانت هذه



الكتب لها أهمية كبيرة في التخريج، كمصادر وسيطة للمصادر المسندة، كما سيأتي بيانه بالتفصيل.

* وقولنا (مع بيان مرتبة الحديث غالبًا)؛ لأنه يمكن أن يقتصر عمل المخرج على عزو الأحاديث إلى مصادرها، دون بيان مرتبتها من الصحة أو الضعف، وكذا كان يفعل كثير من المتقدمين، وإن كان الأولى أن يذكر مرتبة الأحاديث (صحة وضعفًا) نصيحة للمسلمين.

ومن هنا تظهر أهمية التخريج بين علوم السنة المشرفة، وهو في الحقيقة الثمرة التي من أتقن مقدماتها وما قبلها فقد وصل إليها، وحقق ما يريده من دراسة علوم السنة؛ وهو تمييز المقبول من المردود مما ينسب ويضاف إلى النبي ﷺ، وإلى صحابته، والتابعين كذلك.

ولا يتقن الطالب علوم الحديث إلا بممارسة التخريج من وقت مبكر، فبينهما تلازم كبير؛ فينبغي للطالب من حين دراسة مختصر في علوم الحديث أن يبتدئ في التدرب والتمرن على التخريج، وتخريجه للحديث في الوقت المبكر لا يعني أنه أتقنه، بل هو مطالب بذلك حتى يتقن علوم الحديث وعلم التخريج أيضًا.



ثالثًا: مصادر التخريج

تنقسم المصادر المستخدمة في التخريج إلى قسمين:

الأول: المصادر الأصلية المسندة:

وكل كتاب أسند مؤلفه الأحاديث بسنده إلى النبي ﷺ فهو كتاب أصلي، يصلح أن يكون مصدرًا من مصادر التخريج.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن المصادر توصف بالأصلية بالنسبة لغيرها مما جاء بعدها.

فالكتب الستة مثلًا كتب أصلية بالنسبة إلى كتب البيهقي، وأبي نعيم الأصبهاني، وشرح السنة للبغوي، وتاريخ دمشق لابن عساكر.

فهذه الكتب وإن كانت مسندة إلا أنها كثيرًا ما تروي الأحاديث من طريق الكتب الستة، أو غيرها من المصنفات التي تقدمتها، ولذا ذكرها بعضهم في قسم مستقل باسم (المصادر الفرعية المسندة).

وفائدة معرفة الكتب الأصلية المسندة من الكتب الفرعية المسندة:

تكمن عند إرادة الاقتصار على بعض المصادر في التخريج، حيث لا ينبغي عزو حديث للبيهقي مثلًا وهو مخرج في سنن أبي داود، وكذا لا ينبغي تقديمه عليه في التخريج.



الثاني: المصادر الفرعية أو المصادر الوسيطة:

وهي تلك الكتب التي تنقل الأحاديث من مصادرها المسندة دون سند خاص لمصنفها.

وهي مهمة جدًّا أثناء التخريج، لدلالتها على المصادر الأصلية المسندة، فهي ليست من مصادر التخريج بذاتها، وإنما هي وسائط للمصادر الأصلية عند الحاجة.

*** ومن أهم هذه الكتب:**

أولًا: كتب الزوائد: وهي التي اعتنت بذكر الأحاديث الزوائد في بعض الكتب الأصلية (كمسند أحمد) على الكتب الستة أو غيرها.

*** مثل:**

١ - كتاب "غاية المقصد في زوائد المسند"[(١)].

٢ - "كشف الأستار عن زوائد مسند البزار".

٣- "المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي".

٤ - "زوائد المعجم الكبير للطبراني".

٥ - "مجمع البحرين في زوائد المعجمين[(١)]".

---

(١) يعني "مسند أحمد".



٦- "مجمع الزوائد"[٢].

٧- "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان"، وكل هذه الكتب السابقة للحافظ الهيثمي رحمه الله[٣].

٨- كتاب "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية[٤]" لابن حجر.

٩- كتاب "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة[٥]" للبوصيري.

فهذه ليست الكتب الأصلية، بل كتب فرعية استخرجت الزوائد من كتاب معيّن على كتب معينة، فالعزو لهذه الأحاديث يكون للمؤلف الأصلي بواسطة تلك الكتب الوسيطة.

= (١) يعني "المعجم الأوسط" و"المعجم الصغير" للطبراني.

(٢) يعني "مسند أحمد".

(٣) وجمع فيه الهيثمي زوائد الكتب السابقة، مع حذف أسانيدها.

(١٢) والمراد بالمسانيد الثمانية: [١-مسند الطيالسي / ٢-مسند الحميدي / ٣-مسند ابن أبي شيبة / ٤ -مسند مسدد / ٥-مسند أحمد بن منيع / ٦-مسند عبد بن حميد / ٧-مسند ابن أبي عمر العدني / ٨-مسند الحارث]. وأضاف الحافظ ابن حجر أيضًا زوائد مسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي يعلى، ولكنهما لم يدخلا في تسمية الكتاب؛ لكون الحافظ لم يقف على مسند إسحاق كاملًا، وكذا مسند أبي يعلى، ولكن اقتصر عمله فيه على استدراك ما فات شيخه الهيثمي، وذكر الحافظ زوائدها على الكتب الستة ومسند أحمد.

(١٣) والمراد بالمسانيد العشرة: الثمانية السابقة، مع مسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي يعلى.



ثانيًا: كتب الأطراف: وتعنى بترتيب أحاديث كتب معينة أو كتاب معين على مسانيد الصحابة، مع ذكر طرف من الحديث فقط.

*** مثل:**

١- كتاب "تحفة الأشراف بمعرف الأطراف" للحافظ المزي، وجمع فيه أحاديث الكتب الستة.

٢- كتاب "إتحاف المهرة" للحافظ ابن حجر، وجمع فيه أحاديث أحد عشر كتابًا؛ وهي: [١- موطأ مالك / ٢- مسند الشافعي / ٣- مسند أحمد / ٤ - مسند الدارمي / ٥- المنتقى لابن الجارود / ٦- صحيح ابن خزيمة / ٧- مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم / ٨- شرح معاني الآثار للطحاوي / ٩ - صحيح ابن حبان / ١٠- سنن الدارقطني / ١١ مستدرك الحاكم].

٣- وكتاب "أطراف الغرائب والأفراد" لابن طاهر المقدسي، وجمع فيه أحاديث كتاب "الأفراد" للدارقطني، ورتبها على المسانيد والأطراف، إلا أنه حذف أسانيد الدارقطني، واكتفى بذكر تعليق الدارقطني على الأحاديث، والذي نستنبط من خلاله غالبًا سند الحديث.

تتمة بيان أهم المصادر الوسيطة

وهي تلك الكتب التي تنقل الأحاديث من مصادرها المسندة دون مسند خاص لمصنفها.

وهي مهمة جدًّا أثناء التخريج، لدلالتها على المصادر الأصلية المسندة، فهي ليست من مصادر التخريج بذاتها، وإنما هي وسائط للمصادر الأصلية عند الحاجة.

وقد تقدم الكلام على كتب الزوائد والأطراف، ونستكمل في هذه المحاضرة بقية أهم المصادر الفرعية الوسيطة، فمنها:

ثالثًا: كتب الأحكام:

وهي التي اعتنت بجمع أحاديث الأحكام من المصادر الأصلية، فمن ذلك:

١- كتاب "الأحكام الكبرى".

٢- و"الأحكام الوسطى".

٣- و"الأحكام الصغرى"، ثلاثتهم لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي.

٤- و"عمدة الأحكام" لعبد الغني المقدسي.

٥- "السنن والأحكام" للضياء المقدسي.

٦- و"الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد.



٧- و"بلوغ المرام" لابن حجر، وغيرها كثير.

ومن أكثرها نفعًا: كتاب "الأحكام الوسطى" للإشبيلي؛ حيث يعلق على الأحاديث غالبًا تصحيحًا وتضعيفًا، مع ذكر بعض أقوال النقاد، وما سكت عنه فقد التزم فيه الصحة.

* فإذا أضيف إليه كتاب "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" لابن القطان الماسي، الذي تعقب الإشبيلي في كثير مما ذكره، كان النفع عظيمًا جدًّا.

* وكذا كتاب "الإمام" لابن دقيق العيد؛ حيث يستطرد في تخريج الأحاديث بشواهدها، والكلام عليها تصحيحًا وتضعيفًا، وينقل في غضون ذلك نقولات نفيسة جدًّا من كتب الحديث المفقودة، كـ"سنن الكجي"، أو كتب العلل، كـ"علل الأثرم"، و"علل الخلال"، وغير ذلك كثير.

رابعًا: كتب التخاريج:

وهي كتب معينة اعتنت بتخريج الأحاديث، والحكم عليها تصحيحًا وتضعيفًا -غالبًا-، أو نقل أحكام العلماء على هذه الأحاديث.

*** مثل:**

١- كتاب "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي، خرج فيه أحاديث كتاب "الهداية"، للمرغيناني الحنفي، وهو من كتب الفقه الحنفي.

* ولخص كتاب الزيلعي: الحافظ ابن حجر في كتابه "الدراية".



٢- كتاب "تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي أيضًا، وقد خرج فيه الأحاديث والآثار التي ذكرها الزمخشري في تفسيره.

ولم يتمه الزيلعي، فأكمله الحافظ ابن حجر في كتابه: "الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف".

٣- كتاب "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير" لابن الملقن، وهو تخريج لأحاديث كتاب "الشرح الكبير" أو "شرح الوجيز" للرافعي، ومؤلف الوجيز هو الغزالي، وهو من كتب الفقه الشافعي.

* ولخصه ابن حجر في كتابه الشهير "التلخيص الحبير".

٤- كتاب: "نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار" لابن حجر، وهو تخريج لأحاديث كتاب "الأذكار" للنووي، وقد أخرج الحافظ فيه الأحاديث بأسانيده، مع عزوة الحديث لمصادره الأصلية، فهو بالاعتبار الأول يعد من مصادر الحديث المسندة، وبالاعتبار الثاني يكون من المصادر الفرعية أو الوسيطة.

٥- كتاب "موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر" لابن حجر، وهو تخريج لأحاديث كتاب "مختصر ابن الحاجب" في أصول الفقه.

خامسًا: كتب شروح الحديث:

وهي كثيرة جدًّا، ومن أهمها حديثيًّا:



١- كتاب "التمهيد لما في الموطأ من المتون والأسانيد" لأبي عمر بن عبد البر المالكي، وهو يخرج في الأعم الأغلب الأحاديث بأسانيده، فهو بهذا الاعتبار من المصادر المسندة.

٢- و"شرح سنن ابن ماجه" للحافظ علاء الدين مغلطاي، والأصل أنه يخرج الحديث من مصادره المسندة، مع الاعتناء التام بالحكم على الأحاديث، ونقل أقوال العلماء عليها تصحيحًا وتعليلًا، ويستطرد في ذلك جدًّا، ويكثر النقل من الكتب المفقودة، كـ"علل الحربي"، و"علل الأثرم"، و"علل الخلال"، وغيرها كثير؛ فهو من أنفس المراجع عند التحقيق، وربما أسند بعض الأحاديث بسنده، فحينئذ سيكون من المصادر المسندة للحديث.

٣- وكتاب "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن رجب الحنبلي، وهو يعتني عناية بالغة بكلام الأئمة النقاد على الأحاديث، لاسيما الإمام أحمد بن حنبل، فيذكر كثيرًا من كتب العلل والسؤالات المفقودة من أحمد؛ كعلل الأثرم، وعلل الحربي، وأيضًا ينقل من علل ابن السلمي وغير ذلك، كما أنه يعزو كذلك لكثير من الكتب المفقودة؛ كمسند بقي بن مخلد وغيره.

٤- و"فتح الباري بشرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو كثير النقل من المصادر المفقودة، لاسيما المستخرجات على الصحيحين،



كمستخرج الإسماعيلي، والبرقاني، وأبي نعيم، وغير ذلك من كتب الشروح الكثيرة المشهورة.

سادسًا: كتب التفاسير المتأخرة:

ومن أهمها حديثيًّا:

١- "تفسير ابن كثير"، الذي اعتنى فيه ابن كثير بذكر الأحاديث بأسانيدها من مصادرها المسندة، وتبرز أهمية كتابه حينما ينقل من كتب مفقودة، كـ"تفسير عبد بن حميد"، و"تفسير ابن مردويه"، أو التي فقدت بعض أجزائها، كـ"تفسير ابن أبي حاتم "، و"تفسير ابن المنذر"، و"تفسير سعيد بن منصور"، وغيرها كثير.

٢- و"الدر المنثور في التفسير بالمأثور"، لجلال الدين السيوطي، وهو تفسير بالأحاديث والآثار الواردة في كتب التفاسير المسندة قبله ما استطاع لذلك سبيلًا، فكتابه موسوعة جامعة.

تنبيه: يدخل كذلك في الفرعية أو الوسيطة: كل دواوين الإسلام التي ينقل فيها مؤلفها الأحاديث من المصادر المسندة، ككتب الفقة، والأصول، والتفسير، والسير، والتاريخ، واللغة، وغير ذلك.



رابعًا: طرق العزو:

أولًا: العزو المطول: وهو الذي يلتزم فيه المخرج ذكر مكان وجود الحديث في الكتاب من خلال ذكر الكتاب الذي أورد فيه الحديث، والباب، ثم يضيف إلى ذلك: رقم المجلد، والصفحة، ورقم الحديث إن وجد أيضًا. وهذا أطول عزو ممكن.

ويقوم مقام الباب والكتاب، ذكر الترجمة فيما لو كان الكتاب مرتبًا على التراجم، كتاريخ بغداد، وتراجم الضعفاء، فنقول: في ترجمة فلان. أو ذكر المادة المعجمية إن كان الكتاب من كتب اللغة.

❊ أمثلة تطبيقية:

مثال لكتب الحديث المروية حديث: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم».

نقول: أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب "الدعوات"، باب فضل التسبيح"، (٨/ ٨٦) حديث رقم (٦٤٠٦)، وفي كتاب "الأيمان والنذور"، باب "باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم، فصلى، أو قرأ، أو سبح، أو كبر، أو حمد، أو هلل، فهو على نيته"، والسياق له، (٨/ ١٣٩)، حديث رقم (٦٦٨٢)، وفي كتاب التوحيد، باب: «قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]»، وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن"، (٩/ ١٦٢)، حديث رقم (٧٥٦٣).



*** مثال لكتب التراجم:** حديث: «أصل كل داء البردة».

نقول: أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٥٩)، ترجمة تمام بن نجيح الأسدي.

*** مثال لكتب اللغة:** حديث : «أمّر رسول الله ﷺ أسامة، فطعنوا في إمارته، فقال: لقد طعنتم في إمارة أبيه، وإن كان خليقا للإمارة».

نقول: أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/ ٢٢) ماده "خلق".

وهذه الطريقة هي المستخدمة في جل الرسائل العلمية (الأكاديمية).

ثانيًا: العزو المختصر: وهو أن يذكر من أخرج الحديث فقط.

فنقول : أخرجه البخاري، من دون ذكر الكتاب ولا الباب ولا الرقم ولا الصفحة ولا المجلد ولا أي شيء، كما كان يفعله المتقدمون، كالزيلعي في (نصب الراية)، وابن الملقن في (البدر المنير)، وابن حجر في التلخيص الحبير، وغيرهم.

ولعل السبب في استعمال هذه الطريقة عند المتقدمين هو اختلاف النسخ، ولم يكن لديهم طبعة معينة يمكن أن يعزى إليها كما هو حاصل في الوقت الحاضر.

وهذه الطريقة المختصرة هي المستعملة في الخطب والدروس، عكس اللجوء إليها في مرات قليلة ونادرة فيما لو كان الذي يكتب ويصنف لا يصنف في



التخريج، فيأتي بحديث أو حديثين فيعزوها إلى مصادرها عزوًا مختصرًا مع شهرة الحديث، كأن يكتب موعظة قصيرة لا يحتمل المقام فيها أكثر من ذلك.

ثالثًا: العزو المتوسط: وهي التي يذكر فيها فقط (الجزء، والصفحة)، أو (رقم الحديث) إذا كان الكتاب مرقمًا، وهو الأفضل؛ لأن الترقيم غالبًا لا يختلف بين الطبعات اختلافًا كثيرًا.

ولكن ينبغي الانتباه إلى أن بعض الكتب قد يكون ترقيمها غير صحيح أو غير متسلسل؛ فبعض الكتب حدث خلل في ترقيمها، حيث تتكرر الأرقام كثيرًا، فحينئذ لا يمكن الاعتماد على الترقيم، كتفسير ابن أبي حاتم، طبعة مكتبة نزار الباز، في بعض الأجزاء.

وهناك كتب ترقيمها مستقيم ومتسلسل في المجلدات الأولى منها دون بقية المجلدات، فتم ترقيمها لكل مجلد ترقيمًا خاصًّا، فحينئذ لا يمكن العزو برقم الحديث مجردًا دون المجلد، لأن الرقم الواحد يتكرر في عدة مجلدات، ككتابي: "المعجم الكبير" للطبراني، و"الأحاديث المختارة" للضياء المقدسي.

وكذا بالنسبة لبعض كتب التراجم، فكتاب "التاريخ الكبير" للبخاري، الطبعة الهندية ومصوراتها، تم ترقيم تراجم كل مجلدين ترقيمًا تسلسليًّا، ثم يبدأ الترقيم من جديد، والآن قد طبع الكتاب طبعة جيدة بدار الناشر المتميز، وتم ترقيم كل تراجم الكتاب ترقيمًا تسلسليًّا من أول الكتاب لآخره.



وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، كل مجلد له ترقيم مستقل عن الآخر، فحينئذ يلزم العزو بالجزء والصفحة، أو الجزء مع رقم الترجمة، أو تجمع بينهما فتعزو بالجزء والصفحة ورقم الترجمة. وهذه الطريقة المتوسطة هي المعتمدة في أكثر أعمال المحققين المعاصرين، ولهم في طريقة عرض وترتيب مصادر التخريج مناهج متباينة، سيأتي الكلام عليها قريبًا، مع نماذج من أعمالهم.



تمهيد

منزلة علم التخريج ضمن علوم الحديث

إن منزلة أي علم إنما تظهر من الغرض منه، ومما يحققه من أهداف، وما يوصل إليه من معارف:

١- فما هي أهداف علم التخريج؟ وما هي فوائده؟

٢- توثيق المرويات -من أحاديث وآثار- بعزوها إلى مصادرها الأصلية التي روتها بالإسناد.

٣- تمييز المقالات المنسوبة إلى النبي ﷺ أو إلى السلف الصالح بين ما له أصل يعرف به مخرجه، يتبيّن به أنه جزء من تراثنا، وما لا أصل له تمامًا مما لا نعرف له مخرجًا، ويمكن أن يكون أجنبيًّا تمامًا عن الثقافة الإسلامية وتصوراتها.

٤- تمييز الصحيح من الضعيف، ومعرفة منزلة الحديث من القبول والرد.

٥- تثبيت صحيح المنقول والاعتماد عليه.

٦- تنقية التراث من مردود المنقول والتخلص منه.

٧- الدفاع عن السنة بنفي الكذب عنها وذب الكذب عن رسول الله ﷺ.



٨- الحفاظ على السنة وتجديد الصلة بمصادرها على امتداد الزمان.

٩- تطبيق علوم الحديث عمليًّا للتمرس فيها وإتقان فقه علومها.

١٠- التعرف على مصادر السنة ومناهجها ووجوه التصنيف فيها.

١١- التعرف على طريقة الإفادة من مصادر السنة، وأين يأتي إسهام كل وجه من وجوه التصنيف فيها ضمن العملية البحثية وأثناء دراسة الحديث.

١٢- الإطلالة على تراثنا الإسلامي بجميع تخصصاته، لسعة دائرة الكتب المرجوع إليها في علم التخريج ودراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

ولهذه الفوائد الجليلة كان علم التخريج ودراسة الأسانيد علمًا لا يقوم به إلا من كان قد تأصّل تأصيلًا متينًا في علوم الحديث كلها، باختلاف فنونها وتخصصاتها الكثيرة والمتنوعة.

ولكني سأذكر في هذا التمهيد أصول العلوم التي يجب أن يتمكن منها طالب العلم، ليستطيع أن يمهر في التخريج ودراسة الأسانيد:

العلم الأول: علم أصول الحديث: المتضمن مصطلحات أنواعه، وقواعد القبول والرد. وهذا هو الذي تضمنته كتب علوم الحديث التنظيرية، وتطبيقات أئمة الفن العملية.



العلم الثاني: وهو داخل في الأول، ويخص لأهميته: وهو **علم الجرح والتعديل النظري** (القواعد التي تُعرف بها منازل الرواة من القبول وعدم القبول) **والتطبيقي** (وهو: إنزال كل راو منزلته التي يستحقها من القبول وعدمه).

فعلى هذا العلم تقوم أهم مراحل دراسة الإسناد.

العلم الثالث: علم العلل: قواعده وأدلته وقرائن الترجيح فيه، ومعرفة مصادر كلام الأئمة فيه، وفهم كلامهم بالعمق المتيح الإفادة منه.

فبغير علم العلل الذي يدرس المتن والإسناد لن يستقيم الحكم على الحديث.

العلم الرابع: علم مصادر السنة وكتب تراجم الرواة: ومناهج هذه المصادر كتابًا كتابًا، وطريقة الاستفادة منها، ومعرفة الموجود وما لا يعرف مكان وجوده، ومعرفة المطبوع والمخطوط، وأحسن طبعاته وأجودها تحقيقًا، وأماكن وجود المخطوط منها، خاصة وأن المكتبة الحديثية هي أوسع المكتبات، وفنونها أوسع الفنون، ففي علوم الحديث قد قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت: ٥٨٤هـ): «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة، تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل، لو أنفد الطالب فيه



عمره لما أدرك نهايته! ولكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع؛ لأنها أصول الحديث، ومتى جهل الطالب الأصول، تعذر عليه طريق الوصول»[١].

وإتقان هذه العلوم الأربعة لا يتم إلا بممارسة التخريج من وقت مبكر من الحياة العلمية للطالب، فبين التخريج والعلم النظري بهذه العلوم تلازم كبير؛ لأن التخريج: التطبيق العملي لها، ولا يخفى أن التطبيق العملي لتلك العلوم النظرية هو الذي يرسخها في نفس متعلمها، ويدخله تدريجيًّا إلى مرحلة فقهها وإدراك مآخذها الدقيقة، ليمكنه في النهاية إتقانها جميعًا.

ولذلك فإنه ينبغي على الطالب من حين دراسة مختصر في علوم الحديث، أن يبتدئ في التدرب والتمرن على التخريج، فتخريجه للحديث في هذا الوقت المبكر لا يعني أنه قد أتقنه، ولا يجيز له تدربه هذا أن يعتقد في نفسه أهلية الحكم على الحديث، ولكننا نطالبه بهذا التمرين لكي يتقن علوم الحديث (بجميع فنونها) وعلم التخريج أيضًا منها.

لكن عليه أن يتيقن أنه لن يتقن التخريج إلا بعد أن يكون أتقن تلك العلوم إتقانًا عظيمًا، ليستطيع بعد طول ممارسة للتخريج ودراسة الأسانيد، مع توفيق الله تعالى، أن يطمئن إلى أهليته في هذا العلم.

(١) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي، لأبي بكر الحازمي (٣).



فوائد علم التخريج

١- الفائدة العظمى: تمييز صحيح السّنّة من سقيمها.

وقد نبّه العلماء قديمًا على هذه الفائدة، فقال علي بن المديني ﵀: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه"، ويقول يحيى بن معين ﵀: "الحديث إذا لم نروه من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"، وزاد أبو حاتم ﵀ فقال: "الحديث إذا لم يروَ من ستين وجهًا ما عقلناه "، والإمام أحمد ﵀ يقول: "الأحاديث يفسر بعضها بعضًا". وهذا كما يحمل على المتن، أي: أن المتون يفسر بعضها بعضًا، فكذلك الأسانيد يفسر بعضها بعضًا.

والفوائد التي تلي هذه الفائدة هي فرع عنها.

٢- معرفة الأحاديث التي يُعمل بها، والتي لا يُعمل بها.

٣- معرفة الأحاديث التي تُستنبط منها الأحكام، والتي لا تستنبط منها الأحكام.

٤- معرفة الأحاديث التي يجب اعتقاد ما جاء فيها -إذا كان مدلولها عقدي-، والأحاديث التي لا يجوز اعتقاد ما فيها؛ لضعفها، أو لأنها موضوعة.

٥- حفظ السنّة، وبقاؤها إلى يوم القيامة.



والفوائد غيرها كثيرة، ولكن هذه أصولها وأساسها.

نبذة عن أهمية الإسناد والتثبت من النقول والأخبار

فإن مما لا شك فيه أن التثبُّت من نسبة القول إلى قائله مطلب شرعيّ، والطريق لإثبات الأخبار والأقوال والوقائع هو السند أو الإسناد، الذي هو: سلسلة الرواة التي حصل بها تلقي الخبر، أما المتن: فهو الكلام (أو النص) الذي انتهى إليه السند.

ومن هنا تظهر أهمية الإسناد، الذي شرَّف الله به هذه الأمة على سائر الأمم، قال المناوي رحمه الله في (فيض القدير): "وقد أكرم الله هذه الأمة بالإسناد، وجعله من خصوصياتها من بين العباد، وألهمهم شدة البحث عن ذلك، حتى إن الواحد يكتب الحديث من ثلاثين وجهًا وأكثر"[(١)].

وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناءُ يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة"، وفي رواية: "أمة يحفظون آثار نبيهم غير هذه الأمة"، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوْا حديثًا لا أصل له ولا يصح؟

(١) "فيض القدير" (١/ ٤٣٣).



فقال: "علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة؛ ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها"[(١)].

وقال القاسمي ﵀: "اعلم أن الإسناد في أصله خَصيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم، قال ابن حزم: "نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، خصّ الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربَنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه"، قال: "وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى"، قال: "وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبيّ أصلًا، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص""[(٢)].

وقال محمد بن حاتم بن المظفر ﵀: "إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها -قديمهم وحديثهم- إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث" (ص: ٤٢-٤٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٣٠).

(٢) قواعد التحديث (ص: ٢٠١)، وأقوال ابن حزم المذكورة في "الفصل" (٢/ ٦٩-٧٠).



من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر؛ حتى يهذِّبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًّا؛ فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة، نستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرِّب منه ويزلف لديه، ويمسِّكنا بطاعته، إنه ولي حميد، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده، وهذا علي بن عبد الله المديني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يروى عنه حرف في تقوية أبيه، بل يروى عنه ضد ذلك؛ فالحمد لله على ما وفقنا"[1].

وقال عبدالحي الكتاني ﵀: "وفي شرح الاسم الثاني عشر ومائة من "سراج المريدين" للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري ما نصه: والله أكرم هذه الأمة بالإسناد، لم يُعطِه أحدًا غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى فتحدثوا بغير إسناد؛ فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مطرقين للتهمة

(١) أخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص: ٤٠).



إليكم، وخافضين لمنزلتكم، ومشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسنَّتهم، ومن نسخة عليها خطه نقلت.

وأورد أيضًا في شرح الاسم الحادي والعشرين والمائة من "سراج المريدين" قصة تضمنت كرامة لحافظ الإسلام بقي بن مخلد، اتصل به من طريق أهل العراق، فقال: أما غرابة سندها فرجل -يعني نفسَه- رحل من إشبيلية فلقي بمدينة السلام رجلًا حدثه عن رجل من أهل تيناعورا، أخبره عن رجل كان بالأندلس، وهذا من مفاخر هذه الأمة، فالعلم حدثنا وأخبرنا، وما سوى ذلك وسواس الشيطان"[(١)].

فتبيَّن من ذلك كون أصحاب الحديث أمناءَ الرسول ﷺ؛ لحفظهم السنن، وتمييزهم لها.

وفي بيان أن الأسانيد هي الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة، قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء"[(٢)].

وقال أيضًا: "مثل الذي يطلب أمرَ دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم"[(٣)].

---

(١) "فهرس الفهارس" (١/ ٨٠).

(٢) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" (١/ ١٥).

(٣) أخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص: ٤٢).



وقال سفيان الثوري ﵀: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟"[١].

وقال يحيى بن سعيد القطان ﵀: "لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد؛ فإن صح الإسناد وإلا فلا تغترَّ بالحديث إذا لم يصح الإسناد"[٢].

ومن زُبَد الأقوال في ذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀:

أ- ومن المعلوم أن المنقولات لا يميز بين صدقها وكذبها إلا بالطرق الدالة على ذلك، وإلا فدعوى النقل المجرد بمنزلة سائر الدعاوى[٣].

ب- وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي ﷺ من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي ﷺ قاله؟![٤].

ج- فإن الاحتجاج بالحديث لا يجوز إلا بعد ثبوته[٥].

د- مطالبة المُدَّعِي بصحة النقل لا يأباه إلا معاند[٦].

هـ- أنه ينبغي لمن احتج بالمنقول أن يثبته أولًا[١].

(١) أخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص: ٤٢).
(٢) أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢).
(٣) "منهاج السنة" (٤/ ٤٥).
(٤) "منهاج السنة" (١/ ١١٠).
(٥) "منهاج السنة" (٤/ ٤٤٤).
(٦) "منهاج السنة" (٧/ ٢٥٩).



وفي معرِض ما ينقل في كتب التاريخ والسيرة من وقائع وأحداث، أجاد وأفاد محدث العصر العلامة الألباني ﷺ في بيان الموقف الصحيح منها بقوله: "وقد يظن بعضهم أن كل ما يروى في كتب التاريخ والسيرة، أن ذلك صار جزءًا لا يتجزأ من التاريخ الإسلامي لا يجوز إنكار شيء منه! وهذا جهل فاضح، وتنكُّرٌ بالغ للتاريخ الإسلامي الرائع، الذي يتميز عن تواريخ الأمم الأخرى بأنه هو وحده الذي يملِك الوسيلة العلمية لتمييز ما صح منه مما لم يصح، وهي نفس الوسيلة التي يميز بها الحديث الصحيح من الضعيف، ألا وهو الإسناد، الذي قال فيه بعض السلف: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء؛ ولذلك لما فقدت الأمم الأخرى هذه الوسيلة العظمى امتلأ تاريخها بالسخافات والخرافات، ولا نذهب بالقراء بعيدًا، فهذه كتبهم التي يسمونها بالكتب المقدسة، اختلط فيها الحابل بالنابل، فلا يستطيعون تمييز الصحيح من الضعيف مما فيها من الشرائع المنزلة على أنبيائهم، ولا معرفة شيء من تاريخ حياتهم أبد الدهر، فهم لا يزالون في ضلالهم يعمهون، وفي دياجير الظلام يتيهون! فهل يريد منا أولئك الناس أن نستسلم لكل ما يقال إنه من التاريخ الإسلامي -ولو أنكره العلماء- ولو لم يرد له ذكر إلا في كتب العجائز من الرجال والنساء، وأن نكفُر بهذه المزية التي هي من أعلى وأغلى ما تميز به تاريخ الإسلام؟!

= (١) "منهاج السنة" (٦/ ١٥٩).



وأنا أعتقد أن بعضهم لا تخفى عليه المزية، ولا يمكنه أن يكون طالب علم بله عالِمًا دونها، ولكنه يتجاهلها ويغض النظر عنها؛ سترًا لجهله بما لم يصح منه، فيتظاهر بالغَيرة على التاريخ الإسلامي، ويبالغ في الإنكار على من يُعرِّف المسلمين ببعض ما لم يصح منه؛ بطرًا للحق، وغمطًا للناس، والله المستعان"[١].

وأهمية الإسناد تعني:

وجوب معرفة أحوال الرجال؛ حتى يتسَّنى الحكم على الخبر بالقَبول أو الرد؛ لذا قال العلامة المعلمي ﵀: "قد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره، وممن يجب ردّه، وممن يجب التوقف فيه، وهيهات أن يعرف ما هو من الحق الذي بلغه خاتم الأنبياء عن ربه ﷺ، وما هو الباطل الذي يُبرَّأُ عنه اللهُ ورسوله، إلا بمعرفة أحوال الرواة.

وهكذا الوقائع التاريخية، بل حاجتها إلى معرفة أحوال رواتها أشد؛ لغلبة التساهل في نقلها، على أن معرفة أحوال الرجال هي نفسها من أهم فروع التاريخ، وإذا كان لابد من معرفة أحوال الرواة، فلابد من بيانها، بأن يخبر كل من

(١) "الصحيحة" (٥/ ٣٣١-٣٣٢) تحت الحديث رقم (٢٢٦١).



عرَف حال راوٍ بحاله؛ ليعلمه الناس، وقد قامت الأمة بهذا الفرض كما ينبغي"[١].

فبعد هذا العرض في بيان أهمية الإسناد ينبغي على كل مسلم التحري قبل أن ينسب كلامًا إلى أحد، ويشتد الأمر إذا كان المنقولُ عن الرسول ﷺ، ثم من بعد ذلك المنقولُ عن الصحابة رضي الله عنهم، وخاصة إذا كان فيما حدث بينهم؛ فكثيرًا ما نسمع أو تنقل إلينا أحاديث وقصص ووقائع عن الرسول ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم، فإذا عرضناها على أقوال الأئمة من نقاد الحديث وحفاظه، فإذا هي مردودة لا تثبت، ولا تصح، ولا أصل لها.

(١) "علم الرجال وأهميته" (ص/ ١٧).



تعريف التخريج لغة واصطلاحًا

التخريج: لغة: خَرَجَ خروجًا "نقيض دَخَلَ دخولًا"، ومخرجًا -بالفتح- مصدر أيضًا، فهو خَارِج وخَرُوج وخَرَّاج، وقد أَخْرَجَه وخَرَجَ به. والمَخْرَج: موضع الخروج، وخَرَّج فلان عمله إذا جعله ضروبًا يخالف بعضه بعضًا[1].

وفي اصطلاح المعاصرين هو: عزو الأحاديث إلى من رواها من الأئمة في كتبهم، وبيان درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف"[2].

وعرفه الدكتور محمود الطحان فقال: "هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته، مع بيان درجته صحة أو ضعفًا عند الحاجة إلى ذلك"[3].

---

(١) لسان العرب ابن منظور مادة (خرج) (٢/ ٢٤٩)، وينظر مادة (خرج) في القاموس المحيط.

(٢) حصول التفريج بأصول التخريج، للغماري (ص: ٢١). وانظر: الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، للدكتور عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي (ص: ٢).

(٣) الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، لعبد القادر المحمدي (ص: ٥)، وحاشية كتاب الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد أبو شهبة (ص: ٣٥٣)، وأصول التخريج ودراسة الأسانيد، للطحان (١٠).



المصادر الأصلية والفرعية للحديث النبوي الشريف

أ- المصادر الأصلية:

وهي الكتب التي تروى بالأسانيد من المعلم إلى النبي ﷺ، ومنها:

١- صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت (٢٥٦هـ)، وعدد أحاديثه (٧٥٦٣) مع التكرار، وبدون تكرار هي (٢٧٦١) حديثًا.

٢- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن حجاج النيسابوري ت (٢٦١هـ)، وعدد أحاديثه كما في طبعة دار الكتاب العربي (٧٥٦٣) مع التكرار، وبدون تكرار هي (٣٠٣٣) حديثًا، ومن عجائب المصادفات استواء عدد أحاديث الصحيحين مع التكرار!

٣- سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ت (٢٧٥هـ)، وعدد أحاديثه (٥٢٧٤).

٤- سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى بن سَّورة الترمذي ت (٢٧٩هـ)، وعدد أحاديثه (٣٩٥٦).

٥- سنن النسائي، للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت (٣٠٣هـ)، وعدد أحاديثه (٥٧٥٨).



٦- سنن ابن ماجه، للإمام محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ت (٢٧٣هـ)، وعدد أحاديثه (٤٣٤١).

والكتاب الأول والثاني يسميان الصحيحين، والكتب الأربعة التي بعدهما تسمى السنن الأربع، وهذه كلها تسمى الكتب الستة، ويضاف إليها مسند أحمد وتسمى الكتب السبعة، وعند العزو إلى كتب التخريج يقدم عزو الحديث إلى الصحيحين على غيرهما من السنن الأربع، وإن كان التخريج مختصرًا فيمكن الاكتفاء بتخريج الحديث من الصحيحين، وأما إن كان التخريج متوسطًا فيذكر تخريج الحديث من الصحيحين والسنن الأربع ومسند أحمد، وأما إن كان التخريج مطولًا فيذكر الحديث من جميع مصادره الأصلية، وبعضهم قد يتوسع في التخريج ويذكر الحديث من جميع المصادر التي يقف عليها حتى من الأجزاء الحديثية، ولكل مقام مقال.

٧- مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ت (٢٤١هـ)، وعدد أحاديثه (٢٧٦٤٧).

٨- موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني ت (١٧٩هـ)، وعدد أحاديثه كما في طبعة خليل شيحا (١٩٤٢).

٩- سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت (٢٥٥هـ)، وعدد أحاديثه (٣٥٤٦).



وهذه كلها تسمى الكتب التسعة.

١٠- صحيح ابن خزيمة، للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ت (٣١١هـ)، وعدد أحاديث المطبوع منه بتحقيق ماهر الفحل (٣٠٧٩)، وباقيه مفقود.

١١- صحيح ابن حبان، للإمام محمد بن حبان البستي ت (٣٥٤هـ)، وعدد أحاديثه (٧٤٩١) كما في كتب الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين بن بلبان.

١٢- سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر البغدادي الدارقطني ت (٣٨٥هـ)، وعدد أحاديثه (٤٨٣٦).

١٣- المستدرك على الصحيحين، للإمام محمد بن عبد الله النيسابوري، المشهور بالحاكم ت (٤٠٥هـ)، وعدد أحاديثه (٨٨٠٣).

ومستدرك الحاكم فيه الكثير من الأحاديث الضعيفة والمعلولة، وقد تعقبه الحافظ الذهبي ت (٧٤٨هـ) في كثير منها في كتابه تخليص المستدرك، وهو مطبوع في حاشية المستدرك، وقد يصرح الذهبي بموافقته على التصحيح، وقد يخالفه، وقد يسكت فلا يوافقه ولا يخالفه، قال الذهبي رحمه الله: "في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإنّ في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط



أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءًا، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملًا وتحريرًا"[١].

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٧/ ١٦٧.



مراحل تخريج الحديث

لتخريج الحديث خمس مراحل:

١- معرفة مظان الحديث من كتب السنة الأصلية.

٢- جمع طرق الحديث المختلفة.

٣- تحديد موضع التفرد في الإسناد.

٤- ترجمة رجال الإسناد.

٥- الحكم على الحديث.

توضيح هذه المراحل:

1- معرفة مظان الحديث:

أي: معرفة مكان وجود الحديث في الكتب الأصلية من كتب السنة المعتمدة، وللمصنفين في الحديث طرق متنوعة في إخراج الأحاديث وترتيبها، قال الخطيب البغدادي ت (٤٦٣هـ): "من العلماء من يختار تصنيف السنن

وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه، ومنهم من يختار تخريجها على المسند، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض"[1].

ومعرفة مظان الحديث تكون بعدة طرق متنوعة:

١. إما عن طريق البحث عن طرف الحديث وهو أوله.

٢. أو عن طريق البحث عن لفظة بارزة في المتن.

٣. أو عن طريق البحث في الباب المناسب لمتن الحديث.

٤. أو عن طريق البحث في أحاديث الصحابي الراوي للحديث.

ومن الكتب المصنفة لتسهيل البحث عن طريق معرفة طرف الحديث، حيث رتبت فيها الأحاديث على حروف المعجم ليسهل الكشف عن موضع الحديث لمن يعرف أوله:

١. جمع الجوامع، المسمى بالجامع الكبير، للحافظ جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ)، وهو مطبوع في خمسة وعشرين مجلدًا، وعدد أحاديثه (٣٤٢٢٠).

٢. الجامع الصغير للسيوطي أيضًا.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٨٤.



٣. صحيح الجامع الصغير، وضعيف الجامع الصغير، وكلاهما للألباني، وهما من أحسن الكتب وأسهلها لمعرفة تخريج الحديث ومعرفة حكم الألباني عليه، مع صغر حجمه مطبوع في ثلاثة مجلدات فقط، مجلدين للصحيح، ومجلد للضعيف، ومجموع أحاديث صحيح الجامع الصغير (٨٢٠٢)، ومجموع أحاديث ضعيف الجامع الصغير (٦٤٥٢).

٤. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني الدمشقي ت (١١٦٢هـ)، وهو مطبوع في مجلدين، وعدد أحاديثه (٣٢٨١).

٥. موسوعة أطراف الحديث، لمحمد السعيد بسيوني زغلول، وهي موسوعة كبيرة جدًّا، تشمل فهرس أطراف الحديث لـ(١٥٠) كتابًا من كتب الحديث، وهذه الموسوعة مطبوعة في أحد عشر مجلدًا، ولها ذيل في أربعة مجلدات، وعدد الأحاديث والآثار فيها (٢٩٩٨٧١)، أي: ثلاثمائة ألف حديث وأثر تقريبًا.

ويحسن بالباحث أن يستفيد من فهارس الأحاديث الملحقة بتحقيقات كتب الحديث، فإنها مرتبة على حروف المعجم بذكر أول لفظة في الحديث.

ومن الكتب المصنفة لتسهيل البحث عن طريق لفظة بارزة في المتن:

كتاب: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث)، لمجموعة من المستشرقين.



وهذا الكتاب مختص بالكتب التسعة (الستة، والموطأ، وسنن الدارمي، ومسند أحمد)، وقد كان هذا الكتاب مفيدًا جدًّا عند المتأخرين قبل وجود الحواسيب (الكمبيوترات)، أما بعد وجود الحواسيب والموسوعات المكتبية فقد هجر الناس هذا الكتاب، وصارت أسهل وسيلة للبحث عن الحديث الحاسوب باستخدام الموسوعات المكتبية، ومن أشهرها وأنفعها: المكتبة الشاملة، فيحدد الباحث الكتاب الذي يريد أن يبحث عن الحديث فيه، أو يختار جميع كتب الحديث، ثم يكتب في خانة البحث كلمة بارزة من الحديث، وبضغطة زر تظهر تلك الكلمة من جميع الكتب المحددة للبحث فيها.

ومن الكتب المصنفة لتسهيل البحث عن طريق موضوع الحديث:

كتاب: مفتاح كنوز السنة، للمستشرق الدكتور (أرند جان فنسنك)، وقد نقله إلى العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

وهو كتاب مرتب على الأبواب يدلك على موضع وجود الحديث في الكتب التسعة مع مسند الطيالسي، ومسند زيد بن علي، وسيرة ابن هشام، وكتاب المغازي للواقدي، وكتاب الطبقات الكبير لابن سعد، وقد هجر أكثر الباحثين هذا الكتاب أيضًا بعد ظهور الحواسيب ووجود الموسوعات المكتبية.

ومما ينفع في هذا الباب: جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ، لابن الأثير ت (٦٠٦هـ).



وكتاب: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي ت (٨٠٧هـ).

وكتاب: جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، لمحمد المغربي المالكي ت (١٠٩٤هـ).

وكتاب: الترغيب والترهيب، للإمام المنذري ت (٦٥٦هـ).

ورياض الصالحين، للإمام النووي ت (٦٧٦هـ)، وهو مفيد وإن كان مختصرًا.

والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام محمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠هـ).

وإذا كان الموضوع في الأحكام فيمكن الرجوع إلى الكتب الجامعة لأحاديث الأحكام؛ كالمنتقى في أحاديث الأحكام، للمجد بن تيمية ت (٦٥٢هـ)، وبلوغ المرام، لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ).

ومن الكتب المصنفة للبحث عن الحديث عن طريق البحث في أحاديث الصحابي:

كتاب: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للإمام الحافظ المزي ت (٧٤٢هـ)، وهو من أعظم الكتب نفعًا للبحث عن الأحاديث عند طريق البحث في أحاديث الصحابي، وهو مطبوع في ثلاثة عشر مجلدًا، وعدد أحاديثه (١٩٦٢٦)، وهو يذكر طرف الحديث ويبين من أخرجه مع ذكر الأسانيد.



وقد اشتمل كتاب تحفة الأشراف على الكتب الستة وبعض مصنفات أصحابها الأخرى، ورتب المزي كتابه على حسب أسماء الصحابة، إذ رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، ثم رتب أحاديث كل صحابي على وفق أسماء الرواة عنه من التابعين، ثم رتب أحاديث كل تابعي عن ذلك الصحابي على وفق أسماء من روى عنه، وهكذا. ومن دقة المزي واعتنائه بالعلل أنه يذكر اختلاف الرواة كثيرًا، وينبه على وقوع الغلط في المتن أو اسم رجل، فجمع إلى الأطراف عللًا وتراجم(١).

قال ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه النكت الظراف على الأطراف: "إن من الكتب الجليلة المصنفة في علوم الحديث كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تأليف شيخ شيوخنا الحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، وقد حصل الانتفاع به شرقًا وغربًا، وتنافس العلماء في تحصيله بعدًا وقربًا".

ويضم كتب المسانيد والمعاجم؛ كمسند أحمد، والمعجم الكبير للطبراني.
وأيضًا يمكن الاستفادة من فهارس الكتب التي يذكر فيها اسم الصحابي الراوي للحديث.

(١) الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، لعبد القادر المحمدي (ص: ٢٤).



التعريف بكتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:

اسمه الكامل هو: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

نص على ذلك مؤلفه، قال المزي: «وسمَّيته: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

ويطلق عليه اختصارًا: كتاب الأطراف. أطلقه عليه الذهبي وغيره.

قال الذهبي: «وعمل كتاب "الأطراف" في بضعة وثمانين جزءًا». "تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ" للذهبي (٤/ ١٩٤).

موضوعه وعدد أحاديثه:

موضوعه: جمع أطراف الكتب الستة مع كتاب المراسيل لأبي داود، وشمائل الترمذي، وعمل اليوم والليلة للنسائي.

قال المزي: «أما بعد: فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، وهي:

صحيح محمد بن إسماعيل البخاري.

وصحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.

وسنن أبي داود السجستاني.

وجامع أبي عيسى الترمذي.



وسنن أبي عبد الرحمن النسائي.

وسنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني.

وما يجري مجراها من:

مقدمة كتاب مسلم.

وكتاب المراسيل لأبي داود.

وكتاب العلل للترمذي، وهو الذي في آخر كتاب "الجامع" له.

وكتاب الشمائل له.

وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

وعدد أحاديثه (١٩٦٢٦) حديثًا.

الهدف من الكتاب

الهدف من هذا الكتاب: هو جمع أحاديث الكتب الستة وما ألحقه معها، والدلالة على أماكن وجودها في الكتب التي خرجتها بأسانيدها، مع بيان أسانيد كل حديث من الكتب المذكورة في موضع واحد، وما يتبع ذلك من الفوائد الحديثية.

مدة تأليفه

قال المزي في مقدمة الكتاب: «وكان الشروع فيه يوم عاشوراء سنة ست وتسعين وستمائة، وخُتم في الثالث من ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة».

صحة نسبة الكتاب للمؤلف

لقد ثبتت نسبة هذا الكتاب لمؤلفه بعدة أمور:

منها: إثباته له في كتب التراجم كما مر سابقًا.

ومنها: ما سيأتي من ثنائهم على هذا الكتاب.

ومنها: الوقوف عليه بخط مؤلفه، فقد تملك ابن عبد الهادي للكتاب بخط مؤلفه، فقد قال: «وقد ملكت الكتابين [أي: تهذيب الكمال، وتحفة الأشراف] بخطه والحمد لله»، ووقف بشار عواد معروف على قسم من الكتاب بخط مؤلفه فاعتمد عليها في تحقيق الكتاب.

ثناء العلماء على الكتاب

قال ابن عبد الهادي (٧٠٥- ٧٤٤هـ): «وأوضح في هذين الكتابين مشكلات لم يسبق إليها، وقد ملكت الكتابين بخطه والحمد لله».



قال الفيروزآبادي (٧٢٩- ٨١٧هـ): «وأما تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف للحافظ الكبير الشيخ جمال الدين فإنه كتاب معدوم النظير، مفعم الغدير، يشهد لمؤلفه على اطلاع كثير وحفظ بتير».

وقال ابن العراقي (٧٦٢- ٨٢٦هـ): «كتاب كثرت فائدته، وعادت على سائر أهل العلم عائدته، فأي علم لهم جمع، وأي كد عنهم رفع».

قال ابن حجر (٧٧٣- ٨٥٢هـ): «ومن المعلوم أن المحدثين من بعده عيال على هذين الكتابين».

وقال أيضًا: «قد حصل الانتفاع بهذا الكتاب شرقًا وغربًا، وتنافس العلماء في تحصيله بعدًا وقربًا».

وقال عبد الصمد شرف الدين (١٣١٩- ١٤١٦هـ) في مقدمة تحقيقه لتحفة الأشراف: «جاء على نسق منظم علمي بديع، يقبله الطبع، وينشرح له الخاطر، مع سهولة التناول، وكمال الإفادة. وهذا هو السر في قبول هذا الكتاب قبولًا تامًّا عند الخاص والعام».

وقال زهير الناصر: «ومن حوى كتابه هذا [أي: إتحاف المهرة] وكتاب «تحفة الأشراف» للحافظ المزي فقد حوى موسوعة إسنادية كبيرة تجمع سبعة عشر مصدرًا من كتب السنة المشرفة مع ملحقاتها، بنيت على أساس من الدقة



العلمية في الترتيب الإسنادي من الصحابة ﷺ والتابعين وأتباعهم، بحيث يندر أن يشذ عنها حديث استدل به مجتهد أو محدث أو فقيه».

كيفية البحث في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي رحمه الله

البحث في تحفة الأشراف:

عدد المجلدات ثلاثة عشر مجلدًا "للحافظ المزي"، وترتيبها على الحروف الهجائية، لكل مجلد فهرس في مقدمته عنوانه: فهرس تراجم الرواة، وتحت هذا العنوان يذكر الصحابة على الحروف الهجائية بالخطوط، ويذكر على يمين الباحث رقم صفحته، وعلى يساره عدد أحاديثه، ثم يرتب التابعين الذين رووه عن هذا بنجمتين، ثم أتباع التابعين كذلك والرمز ثلاث نجمات، وأرقام صفحاتهم وعدد أحاديثهم مثلما تقدم الصحابي.

من المجلد الأول إلى نصف المجلد التاسع أسماء الرجال من الصحابة، ومن نصف المجلد التاسع إلى نصف الحادي عشر الكنى ومن نسب إلى أبيه والمبهمون وترتيبهم على حسب من روى عنهم، ومن نصف الحادي عشر إلى نهاية الثالث عشر النساء وما يتعلق بهن من الأسماء والكنى والمبهمات.

شروط البحث عن حديث ما في التحفة:

١) أن يكون الحديث في الأمهات أو في واحد منها.



٢) أن يوجد اسم الصحابي.

٣) أن يوجد التابعي وتابع التابعي وتابع تابع التابعي، وهذا لا يكون إلا في المكثرين.

وهم كما قال الناظم:

المكثـــرون في روايـــة الأثـــر   أبـــو هريـــرة يليـــه ابـــن عمـــر

وأنـــس والحـــبر كالخـــدري   وجـــابر وزوجـــة النبـــيّ

أذا توفرت هذه الشروط أخذت اسم الصحابي وبحثت له في المجلد الذي ذكر فيه على حسب ترتيب الحروف، فإذا وجدته في الفهرس بالخط الكبير نظرت كم عدد الأحاديث، فإذا كان مكثرًا نظرت في التابعي بالخط الصغير بنجمة واحدة، فإذا وجدته نظرت كم عدد أحاديثه، فإذا كان مكثرًا انتقلت إلى تابع التابعي بنجمتين وبالخط الصغير، فإذا وجدته نظرت كم عدد أحاديثه، فإذا كان مكثرًا التفت إلى تابع تابع التابعي بثلاث نجمات، فإذا بحثت بهذه الطريقة يشير لك إلى بطن المجلد بواسطة الصفحة، فعند ذلك يبحث عن الحديث من هذه الصفحة المشار إليها في الفهرس، فإذا وجدته رمز إلى من أخرجه تحت رقمه، ثم يفصل في التخريج فيذكر كلًّا من المخرج الذي أخرجه، وفي أي مكان أخرجه (مثل كتاب الصلاة، كتاب الزكاة) -هذا للمزي-

ثم يشير إلى رقم الباب في الكتاب الذي ذكر في الحديث في نفس الباب المذكور.

إذا قال المرتب للصحابة: باب (٢٥٠) أو (٣٠٠) من كتاب الصلاة أو الطهارة أو غيرها، وهذا للمرتب من الكتب التي جزئت أكثر من كتاب وهي في موضوع واحد، وجدت أرقام أبواب الكتاب الذي ذكر خمسين بابًا أو مائة أضفت أبواب الكتاب الذي بعده إلى ما تقدم حتى تصل إلى الرقم المطلوب، وهذه الإضافات في جميع الأمهات ما عدا سنن أبي داوود.

وقلنا: إنما تحصل هذه الإضافات عندما يجزأ الكتاب إلى عدة كتب نصف كتاب الأذان- الإقامة- المسجد... إلخ، وهذه كلها تابعة لكتاب الصلاة، وهكذا فقس.

(طبعات الأمهات التي تختص بها تحفة الأشراف)

الأول: البخاري: فتح الباري (طبعة سلفية- بولاق) بترقيم وتصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، وهي ثلاثة عشر مجلدًا.

الثاني: مسلم، يشير إلى المتن (أربعة مجلدات والخامس فهرس، ترقيم وتصحيح المحقق محمد فؤاد عبد الباقي- طبعة دار إحياء التراث.

الثالث: سنن أبي داود، المتن (خمسة مجلدات، نصف الخامس فهرس، بتعليق: عزت عبده دعاس، عادل السيد، معالم السنن الخطابي.



الرابع: سنن الترمذي (خمسة مجلدات، تحقيق أحمد محمد شاكر- وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي).

الخامس: النسائي، المتن (أربعة مجلدات، ثمانية أجزاء، ترقيم عبد الفتاح أبي غدة، والتاسع فهرس له).

السادس: ابن ماجه، مجلدان، بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

فوائد البحث من تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف

الأولى: معرفة طرق الحديث عند أصحاب الستة هل هو غريب عزيز أو مشهور

الثانية: معرفة رجال الاسناد في كل حديث ومعرفة المبهم من الرواة، مثل: سفيان أهو ابن عيينة أم الثوري، ومثله: الحمادان، وبقية الأسماء المتشابهة.

الثالثة: تصحيح الأغلاط المطبعية أو القلمية في أسانيد وأحاديث الكتب الستة.

الرابعة: معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة، وموضع تخريجه منهم.

تنبيه:

كتاب لإتحاف المهرة بأطراف العشرة؛ هو مثل تحفة الأشراف.



البحث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

عدد المجلدات سبعة مجلدات مرتبة على الحروف الهجائية، وللبحث فيه شروط:

١- أن يكون الحديث في الكتب التسعة (الأمهات الست، ومسند الإمام أحمد بن حنبل -حم-، والموطأ للإمام مالك بن أنس -ط-، سنن الدرامي -دي-) أو في واحد منها.

٢- أن يوجد متن الحديث ولو قطعة أو كلمة منه.

كيفية البحث فيه:

أن تأخذ من متن الحديث كلمة غريبة أو عزيزة، كأن يكون استعمالها قليلًا، ثم إن كانت هذه الكلمة بالفعل الماضي بحثت على أصلها، وإن كانت غير الماضي فتستخرج منها الفعل الماضي ثم تبحث عنها، ويكون البحث عن هذه الأفعال الماضية على رؤوس صفحات المعجم، فإن وجدت الكلمة بحثت تحت هذا العنوان عن حديثك الذي استخرجت منه هذه الكلمة.

ترتيب مصادر الحديث

بعد أن تقوم باستخراج الحديث من مصادره ينبغي أن تقوم بترتيب هذه المصادر ترتيبًا علميًّا، حتى لا تقدم ما حقه التأخير أو العكس.



إن من حق أهل العلم علينا أن نعرف لهم أقدارهم، وننزلهم المنزلة التي يستحقونها.

ولترتيب المصادر الحديثية طريقتان:

الطريقة الأولى:

ترتيب هذه المصادر حسب التقدم الزمني، فإذا كان الحديث قد أخرجه كل من البخاري وأحمد ومالك وأصحاب السنن الأربعة (هكذا غير مرتبة)؛ فإننا نقوم بترتيب المصادر على النحو التالي:

فنقول: أخرجه مالك في الموطأ، وأحمد في السنن، والبخاري في الصحيح... إلخ.

أما الكتب الأخرى إن وجد الحديث فيها فنقوم بإيرادها أيضًا مرتبة بحسب التقدم، فنقول مثلًا: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وابن أبي شيبة في مصنفه، والبيهقي في سننه... إلخ.

الطريقة الثانية:

التقديم حسب الصحة والمكانة العلمية للكتاب، فإذا كان الحديث موجودًا في الموطأ، والصحيحين، والسنن الأربعة، ومسند أحمد، وغير ذلك من الكتب الحديثية، فإننا نقوم بترتيب هذه الكتب حسب الشهرة والمكانة العلمية، وأكثر ما يظهر هذا تقديم الكتب الستة على غيرها من الكتب سواء على الطريقة



الأولى أم على الطريقة الثانية، وعليه فإننا نبدأ بالبخاري، ثم بمسلم، ثم بالترمذي، ثم بأبي داود، ثم بالنسائي، وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة بأيها بدأنا فلا يضرنا، ثم ابن ماجه، ثم نردف بإيراد ما تبقى من الكتب التي أخرجت الحديث حسب شهرة الكتاب أو صحة أحاديثه، فنورد مثلًا المجموعة الماضية على النحو التالي:

أخرجه البخاري/ ومسلم/ وأبو داود/ والترمذي/ والنسائي / وأحمد.

والأمر واسع بين هاتين الطريقتين، وإن كان المشتهر الشائع الترتيب على الطريقة الأولى، ومما يرجِّح العمل بتلك الطريقة، إلى جانب مراعاة التقدم، أن المتأخر قد يكون أخرج الحديث من طريق المتقدم وبإسناده، فلا يستحسن والحالة هذه أن يبدأ به وهو إنما أخذ الحديث عمَّن سبقه، أو أخرجه بإسناده.

كأن يكون الحديث مثلًا أخرجه مالك في الموطأ عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وأخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، فالأولى تقديم مالك هنا؛ لأن الحديث إنما وصل البخاري بسببه أو عن طريقه، ويقال في هذه الحالة: أخرجه مالك في الموطأ، ومن طريقه البخاري... إلخ.

أما إذا أردنا أن نورد للمصنف الواحد عددًا من الكتب فنرتبها مبتدئين بالأشهر منها أو الأصح، فإذا كان الحديث قد أخرجه البخاري وأبو داود في



عدد من كتبهما، فنقول: أخرجه البخاري في صحيحه، وفي الأدب المفرد، وفي التاريخ، وأبو داود في السنن، وفي القدر، وفي المراسيل.. وهكذا.

مراعاة لفظ الحديث وسنده في الترتيب:

هذا الترتيب للمصادر بوجه عام، وذلك إذا ما اشتركت هذه الكتب في إخراج الحديث بعينه سندًا ومتنًا، أما عند الاختلاف فيراعى في إيرادها ما يلي:

أولًا: نبدأ بالكتاب الذي يتطابق مخرجه ومتنه مع الحديث الذي نريد أن نخرجه، فإذا كان الحديث المراد تخريجه عن أنس مثلًا بلفظ معين، فنبدأ أولًا بالكتاب الذي أخرج هذا اللفظ بعينه عن أنس رضي الله عنه، فإن كان قد أخرجه عدد من المصنفين فنقوم بترتيبهم على النحو السابق، ونشير إلى موضوع التقائهم في السند، وفي لفظ الحديث، فنقول مثلًا:

أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والدارمي، والطبراني، كلهم من طريق ثابت، عن أنس به، فإن كان المخرجون يلتقون في السند قبل ثابت براو أو راويين، فنقول: أخرجوه من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي به، أي: ببقية سنده ومتنه.

ثانيًا: نثني بالكتاب أو الكتب التي أخرجت الحديث عن أنس رضي الله عنه بألفاظ مختلفة، ونبدأ من هؤلاء بالأقرب لفظًا مع الإشارة إلى اختلافهم في اللفظ عمن



سبقهم من المخرجين، أو عن لفظ الحديث المراد تخريجه مع مراعاة السند، وذلك بأن نورد المتابعة التامة ثم المتابعة القاصرة فنقول:

وأخرجه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان عن أنس ﷺ بنحوه أو بمعناه، أو أخرجاه بزيادة كذا، أو بلفظ كذا، أو زادا فيه كذا، أو وفي رواية أخرى للبخاري بزيادة كذا، أو بلفظ كذا، أو أخرجه مسلم، أو الترمذي من طريق أخرى عن أنس، ونشير إليها، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أنس مثلًا، أو حميد الطويل عن أنس... إلخ، وزادا فيه كذا، أو بلفظ كذا، ونذكر الزيادة وحدها، أو أخرجها البخاري ومسلم واللفظ له... إلخ.

وقد يكون اللفظ عندهم أو عند بعضهم فيه جملة معينة، موجودة في الحديث المخرج، فنقول: أخرجوه بلفظ كذا، أو دون قوله كذا، أو ليس عنده كذا... إلخ، والأولى ألا نقول: أخرجه مختصرًا[١].

ثالثًا: نعقب بالكتاب أو الكتب التي أخرجت الحديث عن غير أنس ﷺ، أي الشواهد، ونقوم بترتيبها على إحدى الطريقتين المتقدمتين، فنقول:

أخرجه البخاري، وابن الجارود في المنتقى، أو حديث رقم... عن عائشة ﷺ، أو من حديث عائشة ﷺ مرفوعًا بلفظ كذا.

فإن اختلفت ألفاظهم فإننا نشير إلى ذلك؛ كأن يقول: أخرجوه بنحوه، أو

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ٤١)



بقريب منه، أو من لفظه، أو بلفظ كذا، ونقتصر على موضع الشاهد فيه، أو نورده كله.

وهذا إذا كانت هذه المصنفات قد جاء فيها الحديث بنفس اللفظ، أو باختلاف يسير في الألفاظ.

رابعًا: نورد الكتب التي جاء الحديث فيها عن صحابي آخر، وبلفظ آخر مختلف عن لفظ الحديث الذي نريد تخريجه اختلافًا كثيرًا، إلا أنه أو بعضه يشهد لحديث أنس ﵁ من حيث المعنى، فنقول: وأخرج عبد الرزاق -ولا نقول: "أخرجه"- في المصنف، عن حذيفة بن اليمان ﵁، عن النبي أنه قال.. ونذكر طرف الحديث، ونقول.. الحديث، وفيه كذا، فنقتصر على ذكر الجزء الذي يشهد لحديث أنس.

وبهذا نكون قد أوردنا الكتب التي أخرجت الحديث إيرادًا سليمًا، وقمنا بجمع طرقه أو متابعاته وشواهده، حتى يتسنى لنا النظر في هذه الطرق والمتابعات ودراستها والحكم على الحديث حكمًا دقيقًا، أو مقاربًا يغلب على ظننا صدقه.

وهذه الأمور وإن كانت فنية تنظيمية، إلا أن لها دورًا لا يخفى في جمع المعلومات، وسهولة الموازنة والنظر فيها.

قولهم: "من طريق فلان"، قد يقولون أحيانًا هذه العبارة إشارة إلى أن هذا



الكتاب يلتقي مع كتاب آخر في سند معين، أو مع الحديث الذي يراد تخريجه في هذا الراوي بعينه، وقد يقال ذلك للتنبيه على أن هذا الراوي قد اختلف عليه في روايته للحديث، أو للتنبيه على أنه ضعيف متكلم فيه، أو أن الحديث قد أعل من طريقه، كأن يكون موصوفًا بالتدليس وعنعنه، أو بالاختلاط، أو بسوء الحفظ، وقد يستعمل ذلك للإشارة إلى كونه عاضدًا للطريق الأخرى، وهكذا فإن لقولهم: "من طريق فلان" نكتة معينة لا ينبغي إهمالها.

تنبيه:

عندما نقوم بعزو الحديث إلى مصادره يستحسن ذكر «الكتاب» و«الباب» من الكتب المبوبة على الموضوعات إلى جانب الجزء والصفحة، ولا نقتصر على الإشارة إلى الجزء والصفحة، لاختلاف الأجزاء والصفحات بسبب اختلاف الطبعات، أما غير هذه الكتب فنشير إلى الجزء والصفحة، وإذا كان الكتاب قد رقمت أحاديثه بأرقام متسلسلة فنشير إلى رقم الحديث إلى جانب الكتاب والباب.

نموذج تطبيقي:

ليكن التطبيق على حديث عقبة بن عامر ﷺ المتقدم، ونراعي في ذلك ترتيب المصادر الحديثية ترتيبًا علميًّا، وترتيب المتابعات والشواهد.

فنقول: أخرجه أحمد (٤/ ١٤٥) من طريق الحكم بن نافع، ثنا إسماعيل بن



عياش، عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، عن أبي علي الهمداني، قال: خرجت في سفر، ومعنا عقبة بن عامر، قال: فقلنا له: إنك يرحمك الله من أصحاب رسول الله فأمنا، فقال: لا، إني سمعت رسول الله يقول: «من أم الناس...» فذكره.

وأخرجه من هذا الوجه ابن خزيمة في صحيحه «الصلاة- التغليظ على الأئمة- ١٥١٣» من طريق ابن عياش به.

وأخرجه أحمد (٤/ ٢٠١) من طريق علي بن عاصم، قال: حدثني عبد الرحمن بن حرملة به.

قال أبو عبد الرحمن –يعني: عبد الله بن أحمد-: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده، كتب إلي الربيع بن نافع أبو توبة.

وأخرجه البخاري في التاريخ (١/ ١٦٠) من طريق عبد الرحمن بن حرملة به بلفظ: «من أم قومًا فأتم فله ولهم، وإن نقص فعليه النقصان».

وأخرجه أبو داود «الصلاة- جماع الإمامة- ٥٨٠»، وابن خزيمة وابن حبان «الصلاة- ذكر وصف الإمامة- ٢٢٢١»، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ٥٤)، والحاكم (١/ ٢١٠) وصححه على شرط البخاري، والطبراني (١٧/ ٩٠٧) من طريق يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن حرملة به.

وأخرجه ابن ماجه «الصلاة- ما يجب على الإمام- ٩٨٣» من طريق ابن أبي



حازم، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي علي الهمداني: أنه خرج في سفينة فيها عقبة بن عامر الجهني، فحانت صلاة من الصلوات فأمرناه أن يؤمنا.. فذكره.

وفي هذه الرواية أن السفر كان في البحر.

وأخرجه الطيالسي «الصلاة- أبواب الإمامة- ١٠٠٤»، وأحمد (٤/ ١٥٤) من طريق الفرج بن فضالة، عن عبد الله بن عامر الأسلمي، عن أبي علي الهمداني به.

وله شاهد من حديث أبي هريرة، فقد أخرجه البخاري «الصلاة- إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه- ٦٩٤»، وابن حبان من حديثه: أن رسول الله ﷺ قال: «يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم»، لفظ البخاري.

تنبيه:

عند ذكر الشاهد للحديث ينبغي التأكد من أن الشاهد يكون موافقًا لا مخالفًا ولا مغايرًا للحديث من حيث المعنى، وإلا فإن الاستدلال به لتقوية الحديث لا يصلح.

مثال:

حديث: «لقيت إبراهيم ﷺ ليلة أسري بي...» الحديث، وفيه: «وأخبرهم أن الجنة قيعان، وأن غراسها سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر».

هذا الحديث أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بإسناد ضعيف.

فإن في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق أبا شيبة، وهو ضعيف، وأخرج أحمد (٥/ ٤١٨) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه: «أن رسول الله ليلة أسري به سلم على إبراهيم، فقال: من معك يا جبريل؟ قال: هذا محمد، فقال له إبراهيم: مر أمتك فليكثروا من غراس الجنة، فإن تربتها طهور، وأرضها واسعة، قال: وما غراس الجنة؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله».

إسناده لا بأس به، وحسَّنه المنذري في الترغيب (٢/ ٢٦٥).

إذا نظرنا إلى اللفظ نجد أن هناك اختلافًا بين لفظي الحديثين، ففي حديث ابن مسعود: أن غراس الجنة: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

وفي حديث أبي أيوب: أن غراسها: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ولكن إذا نظرنا إلى سياق الحديث، وأن السياق في ليلة الإسراء، وأن القائل هو إبراهيم عليه السلام، ووصفه لأرض الجنة بأنها قيعان، أو واسعة، وبأن لها غراسًا، فهو يشهد له في مضمونه يعني أن غراس الجنة ذكر الله تعالى، وهذا الذكر



متنوع، فذكر نوع منه في حديث، ونوع منه في الحديث الآخر، فالراجح أنه يصلح شاهدًا للحديث، والله أعلم.

هذا فيما يصلح أو فيما لا يصلح شاهدًا للحديث من حيث المتن، أما من حيث السند فإنه يشترط في الشاهد وفي المشهود له أن يكون ضعفه منجبرًا، وألا يكون ضعفه شديدًا، فلا يتقوى الحديث الضعيف بالضعيف جدًّا، ولا العكس بالعكس، وهذا سواء في المتابعات أم في الشواهد لا فرق بينهما.

مثال:

أخرج تمام في فوائده (٤٢٤) من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي البالسي، حدثنا خصيف، عن عكرمة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله: «إن أفضل الهدية، أو أفضل العطية: الكلمة من كلام الحكمة يسمعها العبد، ثم يتعلمها، ثم يعلمها أخاه، خير له من عبادة سنة على نيتها».

هذا إسناد ضعيف جدًّا، عبد العزيز القرشي متروك قد اتّهِم.

ورواه ابن عساكر من هذا الوجه من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن به (تاريخ ابن عساكر ٥/ ١٨٦)، وروى الطبراني في الكبير نحوه من حديث ابن عباس، وفي إسناده عمرو بن الحصين العقيلي، وهو متروك، مجمع الزوائد (١/ ١٦٦)، وقال المنذري في الترغيب (١/ ٩٥): «يشبه أن يكون موقوفًا»، فهذا لا يصلح شاهدًا ولا مشهودًا له لوهنه الشديد، فلا يتقوى بمثله.



تعريف المشيخات

وهي كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم، وما تلقوه عليهم من الكتب أو الأحاديث، مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها.

ولهم فيها مسالك عديدة في ترتيبها، ومنها ما يسمى فهرسًا أو ثبتًا، ومن أشهرها برنامج الرعيني المسمى الإيراد لنبذة المستفاد من الرواية والإسناد، وفهرست الإمام أبي بكر محمد بن خير، وكلاهما نفيس مطبوع.



الفرق بين المسانيد والمعاجم

المسانيد: جمع مسند، وهو الكتاب الذي جمع مرويات كل صحابي على حدة، صحيحًا كان أو حسنًا، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولًا، أو على القبائل أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، كمسند الإمام أحمد، والطيالسي، وغيرهما.

المعاجم: جمع معجم، وهو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا على حروف الهجاء كمعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، وهو في أسماء الصحابة، رتبه على حروف المعجم، ما عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف، والأوسط والصغير في أسماء شيوخه، وقد اقتصر في المعجم الصغير على ألف شيخ فقط.



أنواع كتب الحديث

يَجب على من يَجد في نفسِه المقدرة على التصنيف في الحديث -وغيره- أنْ يقومَ بالتصنيف، وذلك لجمع المتفرِّق، وتوضيح المُشْكِل، وترتيب غير المرتب، وفهرسة غير المفهرَس؛ مما يسهل على طلبة الحديث الاستفادة منه بأيسر طريق وأقرب وقت، وليحذر إخراج كتابه قبل تَهذيبه وتَحريره وضَبْطه، وليكن تصنيفه فيما يعم نفعه وتكثر فائدته.

هذا، وقد صَنَّف العلماءُ الحديثَ على أشكال متنوعة، فمن أشهر أنواع التصنيف في الحديث ما يلي:

أ- الجوامع:

الجامع: كل كتاب يَجمع فيه مُؤلِّفه جميعَ الأبواب؛ من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والسِّيَر، والمناقب، والرِّقاق، والفتن، وأخبار يوم القيامة؛ مثل: "الجامع الصحيح للبخاري".

ب- المسانيد:

المُسْنَد: كل كتاب جُمِعَ فيه مَرويَّات كل صحابي على حِدَة، من غير النَّظَر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث، مثل: "مُسْنَد الإمام أحمد بن حنبل".



ج- السنن:

وهي الكتب المصنَّفة على أبواب الفقه؛ لتكونَ مصدرًا للفُقهاء في استنباط الأحكام، وتَختلف عن الجوامع بأنَّها لا يوجد فيها ما يتعلَّق بالعقائد، والسِّيَر، والمناقب، وما إلى ذلك، بل هي مَقصورة على أبواب الفقه، وأحاديث الأحكام؛ مثل: "سنن أبي داود".

د- المعاجم:

المُعْجَم: كلُّ كتاب جَمَع فيه مُؤلفُه الحديث مُرتبًا على أسماء شيوخه على ترتيب حروف الهجاء غالبًا، مثل المعاجم الثلاثة للطبراني، وهي: المُعجْم الكبير، والأوسط، والصغير.

هـ- العِلَل:

كتب العِلَل هي الكتبُ المشتملة على الأحاديث المعلولة مَع بيان عِلَلِها، وذلك مثل: "العِلَل" لابن أبي حاتم، و"العِلَل" للدّارقُطني.

و- الأَجْزاء:

الجُزْءُ: كل كتاب صغير جُمِع فيه مَرويات راوٍ واحد من رُواة الحديث، أو جُمِع فيه ما يتعلق بموضوعٍ واحد على سبيلِ الاستقصاء؛ مثل: "جُزْء رفع اليدين في الصلاة، للبخاري".



ز- الأطراف:

كلُّ كتاب ذكر فيه مُصنِّفُه طرف كل حديث، الذي يدل على بقيته، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتون، إمَّا مُستوعِبًا أو مقيِّدًا لها ببعض الكتب؛ مثل: "تحفة الأَشْراف بمعرفة الأطراف"، للمزّي.

ح- المُسْتَدْرَكات:

المُسْتَدْرَك: كل كتاب جمع فيه مؤلفُه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخرَ مما فاتته على شرطه، مثل: "المُسْتَدْرك على الصحيحين"، لأبي عبد الله الحاكم.

ط- المُسْتَخْرَجَات:

المُسْتَخْرَج: كل كتاب خَرَّجَ فيه مؤلفُه أحاديثَ كتابٍ لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه، من غير طريقِ المؤلف الأول، ورُبَّما اجتمع معه في شيخه أو من فوقه، مثل: "المُسْتَخْرج على الصحيحين"، لأبي نُعَيْم الأصبهاني.

أمَّا تعريف المُسْنِد -بكسر النون- فهو مَنْ يروي الحديث بإسناده، "منحة المغيث"، للشيخ المسعودي، (ص: ١٢).



تعريف المعجم وكيفية البحث فيه

المعجم: هو كتاب يحتوي على مجموعة كبيرة من مفردات اللغة، بحيث تكون مرتبة ترتيبًا معينًا، وتكون مقرونة بطريقة نطقها وشرحها وتفسير معانيها، ويختلف البحث في المعاجم العربية عن المعاجم باللغات الأخرى؛ كالإنجليزية، والفرنسية، حيث إنّ البحث في المعاجم غير العربية يعتمد على الترتيب الهجائي للكلمات دون الحاجة إلى تجريد الكلمات إلى أصلها كما في اللغة العربية، أمّا عن فكرة المعجم عند العرب فبدأت بعد نزول القرآن الكريم، ودخول غير العرب في الإسلام، وعدم فهمهم للكثير من مفردات القرآن، مما استدعى شرح لغة القرآن، والحديث، ولغة العرب بشكل عام.

طريقة البحث في المعجم:

طريقة تجريد الكلمات:

يُعدّ معجم لسان العرب، والمعجم الوسيط، ومعجم المصباح المنير، من أشهر المعاجم التي تستخدم هذا النوع من الترتيب، ويتمّ البحث في هذه الطريقة من خلال تجريد الكلمات، وإعادتها إلى أصلها الثلاثي أو الرباعي، ويكون ذلك عن طريق:



ردّ الكلمة إلى أصلها، وتجريدها من الأحرف الزائدة، مثل: (تدحرج) تُصبح (دحرج)، و(استغفر) تُصبح (غفر).

إعادة الأحرف الناقصة إلى الكلمة، مثل: (عِدْ) تصبح (وَعَدَ)، و(صِلْ) تصبح (وَصَلَ).

إعادة حرف العلة إلى أصله الواوي أو اليائي، حيث إنّ الألف المقصورة يكون أصلها يائيًّا، مثل: (مشى) تصبح (مشي)، أمّا إذا كانت الألف ممدودة فيكون أصلها واويًّا غالبًا، مثل: (سما) تصبح (سمو)، (قال) تصبح (قول).

في حال كانت الكلمة الأصلية مشددة نفك تشديد الكلمة، مثل (شَدَّ) تصبح (شدْدَ).

نبحث عن الكلمة بعد تجريدها حسب ترتيب أحرف الكلمة، بحيث نجعل الحرف الأول بابًا، ويكون الحرف الثاني فصلًا، ثم الحروف الباقية الثالث فالرابع.

مثال: كيف نبحث عن كلمة "الاستعماريون" في المعجم؟

نرد الكلمة إلى أصلها، ونحذف منها الحروف الزائدة، وتصبح (ع م ر).

نبحث عنها في باب الحرف الأول (العين)، وفصل الحرف الثاني (الميم)، ونراعي بذلك ترتيب الحرف الثالث (الراء).



الطريقة المقلوبة:

يُعتبر المعجم المحيط من أشهر المعاجم التي تُصنّف الكلمات بالطريقة المقلوبة، وهي كالآتي:

نجرّد الكلمة من حروفها الزائدة، ونردّها إلى أصلها الثلاثي أو الرباعي.

نتخذ الحرف الأخير للكلمة بابًا في عملية البحث.

نتخذ الحرف الأول من الكلمة فصلًا في عملية البحث.

نتابع البحث مع مراعاة ترتيب باقي حروف الكلمة.

مثال: كيف نبحث عن كلمة "سماوات" في المعجم؟

نُجرّد الكلمة من الأحرف الزائدة فتصبح (س م ا)، نعيد الألف الممدودة إلى أصلها الواوي فتصبح الكلمة (س م و).

نبحث عن الكلمة في باب الواو، فصل السين، مع مراعاة ترتيب حرف الميم.

المعاجم:

المعجم اللغوي يعني كتابًا مرتبًا ترتيبًا خاصًّا، يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بالشرح والتفسير.

وقد استعمل بعض اللغويين كلمة قاموس على المعجم لتقوم صفة له، وأصل معناها البحر أو المحيط أو أبعد نقطة فيهما.



وأصل مادة معجم من (عجم)، وهي تدل على الإبهام والإخفاء، إلا أن كلمة معجم مشتقة من الفعل "أعجم" المزيد بالهمزة، فأصبح معنى "أعجم" أزال العجمة والإبهام.

تَعرف اللغة العربية أنواعًا أخرى من المعاجم غير معاجم الألفاظ، نذكر منها:

١. معاجم المعاني ٢. معاجم التراجم

٣. المعاجم الكاشفة ٤. المعاجم المتخصصة

تعريف: المعجم اللغوي:

كتابٌ يشتمل على عدد كبير من مفردات اللغة، ويُبين معانيها، ويضبط بنيتها، ويذكرُ مشتقات كلٍّ منها، وجمع التكسير للبعض منها.

والمعاجم العربية اللغوية كثيرة، والمشهور من المعاجم القديمة:

"المحيط" للصاحب بن عباد، "القاموس المحيط" للفيروزآبادي، "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، "المحيط الأعظم" لابن سيده، "مختار الصحاح" لإسماعيل بن حماد الجوهري، "المصباح المنير" لأحمد بن محمد الفيومي، و"لسان العرب" لابن منظور.

ومن المعاجم الحديثة: المعجم الوسيط، المُنْجِد، المراجع، الرائد، والمنجد الأبجدي.



وهذا تعريف ثانٍ: تعريف المعجم:

أ- تعريفه في اللغة: قال ابن فارس ﵀: "العين والجيم والميم ثلاثة أصول، أحدها يدل على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشدة، والآخر على عضٍّ ومذاقة.

فالأول: الرجل الذي لا يفصح، وهو أعجم، والمرأة عجماء بيِّنة العجمة".

وقال: "ويقال: للصبي ما دام لا يتكلم ولا يفصح: صبي أعجم، ويقال: صلاة النهار عجماء؛ إنما أراد أنه لا يجهر بها بالقراءة، وقولهم: العجم الذين ليسوا من العرب؛ فهذا من القياس كأنهم لما لم يفهموا عنهم سموهم عجم".

وقال: "والعجماء: البهيمة، وسميت عجماء لأنها لا تتكلم، وكذلك كل من لم يقدر على الكلام فهو أعجم، ومستعجم".

وهكذا نجد أن استعمال العرب لهذه المادة وما تصرف من ألفاظها إنما هو للدلالة على الإبهام والخفاء.

ولكن هذه المعاني لا تتفق مع معنى (المعجم) الذي نحن بصدد الحديث عنه -كما سيأتي-.

ب- تعريف المعجم في الاصطلاح: هو كتاب يضم ألفاظ اللغة العربية مرتبة على نمط معين، مشروحة شرحًا يزيل إبهامها، ومضافًا إليها ما يناسبها من المعلومات التي تفيد الباحث، وتعين الدارس على الوصول إلى مراده.



ج- التوفيق بين المعنيين: الأصلي اللغوي، والاصطلاحي:

لسائل أن يسأل فيقول: كيف يمكن التوفيق بين المعنى الأصلي اللغوي للمادة وكثير من ألفاظها المشتقة منه وهو الإبهام والغموض، وبين المعنى الاصطلاحي لكلمة المعجم المأخوذة من نفس المادة، والتي تدل على الشرح والتوضيح؟

والإجابة عن ذلك أن يقال: إن زيادة بعض الحروف في الكلمة قد تسبب تغييرًا في المعنى، وقد خصص لذلك علماء الصرف بابًا سموه (معاني صيغ الزوائد).

بل إن بعض أنواع الزيادة قد تقلب المعنى إلى ضده، كتضعيف عين الكلمة وكزيادة الهمزة في أول الكلمة لتدل على معنى الإزالة، كما يقال مثلًا في (قذيت عين فلان): أقذيت عينه، بمعنى أزلت القذى، و(أشكيت فلانًا) أي: أزلت شكواه.

وكذلك (قسط) بمعنى: جار، و(أقسط) بمعنى: عدل.

ويقال: أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته بنقْطه أو شَكْلِه، كما يقال: عجمت.

قال ابن فارس: "قال الخليل: كتاب مُعَجم، وتعجيمه: تنقيطه؛ كي تستبين عُجْمته وتَضِح".



وقد وضح ذلك -أيضًا- ابن جني حين قال: "ثم إنهم قالوا: أعجمت الكتاب، إذا بينته وأوضحته؛ فهو -إذًا- لسلب معنى الاستبهام لا إثباته".

فمعنى المعجم -إذًا- هو الكتاب الذي أزيلت العجمة فيه، وذهب الخفاء منه.

وحروف المعجم -كما حكى ابن فارس عن الخليل-: "هي الحروف المقطعة؛ لأنها أعجمية".

ويوضح ابن فارس هذا بقوله: "وأظن أن الخليل أراد بالأعجمية أنها ما دامت مقطعة غير مؤلفة تأليف الكلام المفهوم فهي أعجمية لا تدل على شيء؛ فإن كان هذا أراد فله وجه، وإلا فما أدري أي شيء أراد بالأعجمية".

المسألة الثانية: تنبيه حول كلمة إطلاق المعجم:

إطلاق كلمة المعجم تدل على ما تقدم ذكره من أنه كتاب يضم ألفاظ اللغة ويشرح معانيها... إلخ، إنما هو المعنى الغالب عليه. وإلا فإن المؤرخين من علماء الحديث قد سبقوا علماء اللغة في هذا الإطلاق؛ فسموا كتبهم معاجم.

فهذا أحمد بن علي بن المثنى (٢١٠- ٣٠٧) يُطْلق على كتاب وضعه لمعرفة الصحابة: (معجم الصحابة).

وكذلك فعل عبد الله بن عبد العزيز البغوي (ت: ٢١٤) المحدث حين أطلق على كتابه (المعجم الكبير) و(المعجم الصغير).



ولذلك يحسن التقييد عند البحث فيقال: المعاجم اللغوية.

المسألة الثالثة: أنواع المعاجم:

ينبغي التفريق بين نوعين من هذه المعاجم اللغوية:

النوع الأول: نوع يشرح معاني الألفاظ، ويبين أصلها، وما اشتقت منه، معتمدًا في ذلك صاحبها على نظام معين في ترتيب المواد اللغوية؛ بحيث يمكنه جمع اللغة بطريقة حاصرة؛ سواء على نظام التقليبات أم القافية أم الأبجدية -كما سيتبين ذلك فيما بعد-.

ويطلق على هذا النوع من المعاجم اسم (المعاجم المجنسة)، أو (معاجم الألفاظ).

وقد مر تأليف هذه المعاجم بمرحلتين:

الأولى: جمع الكلمات كما اتفق؛ فالعالم يرحل إلى البادية فيسمع كلمة.. مثلًا: كلمة في الأنواء، وثانية في المطر، وثالثة في الغابات والشجر.. وهكذا.

الثانية: جمع الكلمات بطريقة حاصرة لكل ألفاظ اللغة، وهذا هو المقصود الآن من المعاجم اللغوية.

النوع الثاني: يهدف إلى جمع الألفاظ الموضوعة لمختلف المعاني:

وهذه يرجع إليها من يعرف المعنى، ويرغب في معرفة اللفظ الموضوع له.



ويُطْلِق على هذا النوع بعضُ الباحثين: (المعاجم المبوبة)، أو (معاجم المعاني)، أو (معاجم الموضوعات).

ومن أبرز الكتب التي ألفت في ذلك كتاب (غريب المصنف) لأبي عبيد (ت: ٢٢٢هـ)، و(الألفاظ) لابن السكيت (ت: ٢٤٤هـ)، و(الألفاظ الكتابية) للهمذاني (ت: ٣٢٧هـ)، و(مبادئ اللغة) للإسكافي (ت: ٤٢١هـ)، و(فقه اللغة) للثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، و(المخصص) لابن سيده (ت: ٤٥٨هـ).

وهذه أنواع المعاجم:

تتنوع المعاجم حسب الغرض الذي ألفت من أجله، وهناك أنواع كثيرة، ولكنا نتوقف عند أهم هذه الأنواع:

١ . المعاجم اللغوية:

المعجم اللغوي كتاب يذكر مفردات اللغة مرتبة على حروف الهجاء، وفق نمط معين من الترتيب، ويبين معانيها وكيفية ورودها في الاستعمال، ويضبط بنيتها ويذكر مشتقاتها. وهذا النوع من المعاجم هو الذي سيكون موضوع دراستنا؛ نظرًا لأهميته لكل مشتغل بالتحرير العربي.

٢ . معاجم المعاني أو الموضوعات:

وهذا النوع من المعاجم يرتب الألفاظ اللغوية حسب معانيها أو موضوعاتها، ففي مادة (نبات) مثلًا تضع كل مسميات النبات وما يتعلق به، وفي مادة (لون)



نجد كل ما تضمه اللغة من أسماء الألوان بدرجاتها المختلفة، كما أنها تساعدنا في معرفة الفروق الدقيقة بين المترادفات اللفظية، وفي الوقت ذاته تعيننا على اختيار اللفظة الدقيقة للتعبير عن المعنى المراد بوضوح تام.

ومن هذه المعاجم يذكر على سبيل المثال:

١- المخصص لابن سيده الأندلسي.

٢- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري.

٣- فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي.

٣. معاجم المصطلحات أو المعاجم المتخصصة:

التي تجمع ألفاظ علم معين ومصطلحاته أو فنّ ما، ثم تشرح كل لفظ أو مصطلح حسب استعمال أصله والمتخصصين به. فهناك معاجم للطب، وأخرى للهندسة، وثالثة للزراعة، ورابعة لعلم النفس... وهكذا، وتوجد معاجم خاصة بفنون اللغة والنحو والصرف، والأدب والبلاغة والنقد، نرجع إليها حتى يتحدد لنا مفهوم المصطلح، ومنها معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب لمجدي وهبه وكامل المهندس.

٤. المعاجم الاشتقاقية:

التي تبحث في أصول اللغة، فتدلنا إن كانت الكلمة عربية الأصل، أم فارسية، أم يونانية... إلخ، ففي العربية –مثلًا– ألفاظ كثيرة ترجع إلى اللغة السامية



الأولى، مثل: أخ، أمّ، وهناك كلمات دخلت قديمًا من التركية واليونانية والفارسية، وأخرى دخلت حديثًا من الإيطالية والفرنسية والإنجليزية، وهدف هذا النوع من المعاجم إيضاح أصل كل كلمة من كلمات المعجم.

٥. معاجم الترجمة:

أو المعاجم الثنائية اللغة التي تجمع ألفاظ لغة أجنبية لتشرحها واحدًا واحدًا، وذلك يوضح أمام كل لفظ أجنبي ما يعادله في المعنى من ألفاظ اللغة القومية وتعابيرها. ويلحق بهذا النوع المعاجم المتعددة اللغات التي تعطي المعنى الواحد بألفاظ عدة لغات في آن واحد. كما أنه ظهرت في عصرنا الحديث أنواع عكسية لهذا النوع من المعاجم، نعني به المعاجم التي ترتب ألفاظ اللغة القومية على نمط معين، ثم تأتي بما يرادفها بلغة أجنبية أو أكثر، ففي المكتبة العربية مثلًا نجد معاجم عربية–إنجليزية، وأخرى إنجليزية–عربية، وثالثة فرنسية–عربية، ورابعة عربية–فرنسية... إلخ، ولا يخفى علينا أن الغاية من المعاجم العكسية تسهيل التكلّم والكتابة باللغات الأجنبية.

الموسوعات

تعريف وتوضيح

تنطوي الموسوعات على أهمية بالغة للباحثين والمثقفين، ويطلق اسم الموسوعات أو دوائر المعارف على الكتاب الذي يشتمل على مجموع المعارف الإنسانية في مجالات الثقافة والفنون والعلوم، ويتضمن نبذة مختصرة ومبسطة تتناول معلومات في مختلف المجالات، وينقسم إلى مواد منفصلة يراعى في إيرادها الترتيب الأبجدي، "وهي تحاول أن تقدم كل شيء لكل الناس، والأثر الطبيعي الذي تحدثه بنفس القارئ هو تذكيره بمدى قلة ما يعرفه مما هو محيط به، فربما دفعه هذا الشعور إلى مزيد من التعلم".

وتحقق الموسوعات فائدة مزدوجة لكل من القراء الراغبين في المعرفة والباحثين، فهي تقدم للقارئ معلومات مجملة عن النقاط الثانوية في الموضوع، والتواريخ، وأسماء الأماكن وغيرها، لكن أحكامها في القضايا الرئيسة لابد أن تكون موثقة.

وتذيّل كل مادة من مواد الموسوعة بثبت بأسماء المصادر والمراجع المهمة في الموضوع، ومن ثم فإن أول ما ينصح به الباحث المبتدئ هو أن تكون المواد المكتوبة في الموسوعات حول موضوعه هي أول ما يرجع إليه للاستعانة بها في



اكتشاف أبعاد هذا الموضوع، والتعرف على جهود السابقين في دراسته، والمصادر والمراجع المتاحة.

وفي كل مرة يعاد فيها طبع الموسوعة تعاد كتابة موادها لتشتمل على أحدث ما توصل إليه العلم والمعرفة في كل مادة من هذه المواد، وإضافة مواد جديدة لم تشتمل عليها الطبعات السابقة.

ويمكننا أن نميز بين نوعين من الموسوعات: موسوعات عامة، وأخرى متخصصة، فأما العامة فتتجه إلى القارئ العادي غير المتخصص أكثر من اتجاهها إلى الباحث المتخصص، فتكون أقل تفصيلًا من الموسوعات المتخصصة، ومن ثم فإن موادّها تناسب القارئ المتعجل الذي يريد أن يلمّ بأطراف الموضوع، ويحصل فيه على نوع من المعرفة المتميزة دون التعمق فيه. وأما الموسوعة المتخصصة فتقتصر على مجال محدد تتناوله من مختلف جوانبه وفروعه دون غيره، كدائرة المعارف الإسلامية التي تعنى بكل ما يتعلق بالإسلام من علوم ومعارف.

وقد عرف العالم الإسلامي تدوين الموسوعات منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) منذ ألف ابن النديم كتابه: الفهرست، ثم تبعه الفارابي فألف "إحصاء العلوم" وما لبث التأليف الموسوعي أن ذاع وانتشر بفضل الموسوعات الكبرى التي ألفت في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر



الميلادي) مثل كتاب نهاية الأدب للنويري، و"صبح الأعشى" للقلقشندي و"مسالك الأبصار" لابن فضل الله العمري.

وفي القرن الماضي ألفت موسوعتان كبيرتان بالعربية هما: "دائرة معارف البستاني" في أحد عشر مجلدًا، و"دائرة معارف القرن العشرين" لمحمد فريد وجدي في عشرة مجلدات.

ومنذ القرن الثامن عشر الميلادي عني الأوربيون عناية كبيرة بتأليف الموسوعات الضخمة التي تبلغ كل منها ما يزيد على مائة مجلد كدائرة المعارف الفرنسية الكبرى التي أشرف على نشرها "الأمبرت"، والتي بلغ تعداد مجلداتها ١٦٦ مجلدًا، فضلًا عن ٤٠ أطلسًا وخريطة، ودائرة دي لاردنر الإنجليزية، والتي تشتمل على ١٣٢ مجلدًا، وقد صدرت أجزاؤها تباعًا منذ سنة ١٨٢٩ حتى سنة ١٨٤٦م.

وتعد الموسوعة البريطانية (دائرة المعارف البريطانية) أشهر الموسوعات العامة على الإطلاق، كما تعد أفضل موسوعة كتبت باللغة الإنجليزية وهي توزّع على نطاق واسع في كل القارات، ويتباهى بتملكها المثقفون في كل أنحاء العالم، وكانت قد طبعت لأول مرة في بريطانيا سنة ١٧٧١م في ثلاثة أجزاء بإشراف عدد من كبار العلماء البريطانيين في ذلك الوقت، ثم طبعت بعد ذلك عدة طبعات، وصدرت طبعتها الرابعة عشرة في شيكاغو (أمريكا) سنة ١٩٢٩م في ٢٤ مجلدًا.



الموسوعة كتاب أو مجموعة من الكتب تشتمل على معلومات عن الناس والأماكن والأحداث والأشياء مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا أو موضوعيًا، ويمكن أن تتطرّق الموسوعة إلى كل مجالات المعرفة، أو تختص بمجال معرفي واحد.

وجد الدارسون قديمًا أن المعلومات التي يحتاجونها متفرقة وموزعة في المخطوطات والرقاع واللفائف في أماكن مختلفة من العالم، فقام بعض هؤلاء الدارسين بتأليف مراجعهم الخاصة عن طريق نقل ونسخ أجزاء طويلة من أعمال المؤلفين الآخرين، بينما قام بعضهم بنقل نبذ من المعلومات من المصادر المختلفة، تختلف تلك المراجع القديمة عن الموسوعات كما نعرفها اليوم في أكثر من ناحية.

على سبيل المثال: قام العلماء الأوائل بعرض المعلومات عرضًا سهلًا في مراجع خاصة، يضاف إلى ذلك أنهم وضعوا تلك المراجع لأنفسهم، أو لزملائهم من العلماء، وليس لغالبية الناس، أما محررو الموسوعات هذه الأيام فينظّمون مواد الموسوعات بعناية حسب طريقة أو نظام معين، ويسعون إلى جمع معلومات صحيحة ودقيقة، كما أنهم يقدمون المعلومات إلى قطاعات كبيرة ومتنوعة من الناس.

وكلمة موسوعة من الكلمات المحدثة في اللغة العربية، وهي مشتقة من الفعل وسع الذي يدل على الشمول والكثرة، ويقال: فلان موسوعي المعرفة، إذا كان واسع العلم متنوع الثقافة، ومن معنى الشمول والكثرة والتنوع جاءت

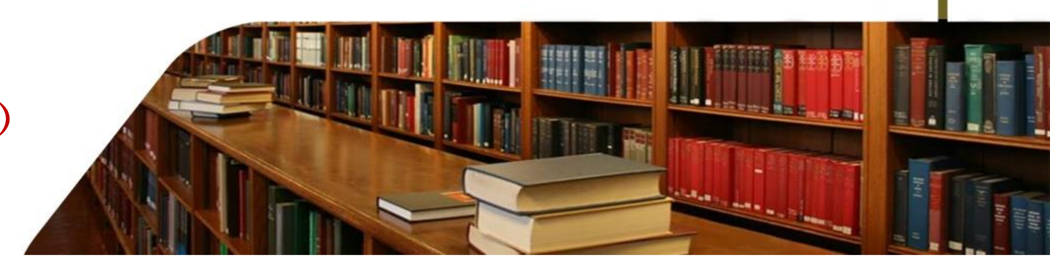


كلمة موسوعة لتعني الكتاب الذي يسع معلومات في كل ميادين المعرفة، أما كلمة Encyclopedia الإنجليزية، وهي المقابل الإنجليزي لكلمة موسوعة، فقد جاءت من اللغة اليونانية، وتعني في الأصل: التعليم العام، أو التعليم المتنوع الجيد، ولم يشع استخدام الكلمة في الغرب إلا في القرن الثامن عشر الميلادي.

تقوم الموسوعة العامة الجيدة على خطط علميَّة محكمة، وتقدم معلومات وحقائق عن الإنسانية والمعتقدات والأفكار والإنجازات، وعن العالم الذي يعيش فيه البشر، وعن الكون الذي يشكلون جزءًا منه، دون تحيّز أو تعصُّب، مستخدمة لغة سهلة مفهومة.

وتُعنى أيُّ موسوعة جيدة بمحاولة الإجابة عن أسئلة مثل: مَن؟ وما؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ ولماذا وجدت هذه الأشياء؟ فعلى سبيل المثال: يفترض في مقالة عن الرادار أن تخبرنا عن: ما الرادار؟ ومن اخترعه؟ ومن طوّره؟ ومتى وأين حدث هذا التطوير؟ كذلك نتوقع أن تصف لنا المقالة كيف يعمل الرادار، ولماذا كان مهمًّا في حياة الإنسان.

ليس باستطاعة شخص واحد أن يكتب ويوضّح بالرسوم والخرائط والأشكال موسوعة عامة، إن إنجاز مثل هذا المشروع يحتاج مجهودًا مشتركًا يعتمد على جهود العلماء والمتخصصين الفنيين والباحثين وخبراء المكتبات والمحررين والتربويين والفنانين ورسّامي الخرائط، كما يتطلَّب مثل هذا



المشروع استثمار الناشرين أموالًا طائلة، ولكي يحافظ الناشر على تجديد الموسوعة ومواكبتها لما يستجد من معلومات وأحداث، فإنه يحتاج جهازًا دائمًا من الخبراء والموظفين.



علم الزوائد

علم الزوائد الذي صُنفت فيه الكتب فنٌّ طرقه أهل الحديث كثيرًا، ويسروا فيه المصنفات الحديثية، فيعمد أحدهم إلى كتاب كـ(البخاري) فيجعله أصلًا، ثم يأتي إلى (صحيح مسلم) فيستخرج زوائد (صحيح مسلم) على ما في (البخاري)، ويترك ما خرجه البخاري من أحاديث مسلم؛ فيصفو القدر الزائد من (صحيح مسلم) على (صحيح البخاري) بما يقرب من نصف حجمه.

ثم بعد ذلك يأتي إلى (سنن أبي داود) فيفرد زوائده على (الصحيحين)، وتكون بقدر الثلث مثلًا، ثم يأتي إلى (سنن الترمذي) فيستخرج زوائده على (الصحيحين)، و(سنن أبي داود) بقدر الربع مثلًا أو الثلث بحسب كثرة هذه الزوائد، وهكذا إلى أن يأتي إلى ما بعد الكتب الستة من (المسند) و(الموطأ) و(الدارمي) و(البيهقي) وغيرها من الكتب.

والفائدة: من هذه الكتب أنها تختصر على طالب العلم الأعداد الهائلة من المكررات في كتب السنة، فهناك أعداد كبيرة مكررة في كتب السنة، فالكتب الستة بتكرارها تبلغ عشرات الآلاف، ففي (البخاري) سبعة آلاف، و(مسلم) كذلك أو أكثر، و(أبي داود) خمسة آلاف، و(الترمذي) كذلك أو يقل قليلًا، و(النسائي)، فإذا اعتبرنا الكتب الصحيحة خمسة عشر ألف حديث والسنن



مثلها، فهذه ثلاثون ألف حديث يمكن اختصارها بدون تكرار في عشرة آلاف كما هو واقع (جامع الأصول)، فالزوائد تكون بدون تكرار، فيؤخذ زوائد (مسلم) على (البخاري)، ويكون (البخاري) هو الأصل، فتدخل زوائد (مسلم) عليه فلا يُتعرض لشيء مما خرجه البخاري ووافقه عليه مسلم، ثم بعد ذلك يؤتى إلى زوائد (أبي داود) على (الصحيحين)، ثم زوائد (الترمذي) على الثلاثة، ثم زوائد (النسائي) على الأربعة، ثم زوائد (ابن ماجه) على الخمسة، ثم زوائد (الموطأ)، ثم (المسند)، ثم (الدارمي) وهكذا.

ففائدتها تقليل الكم من الأحاديث المكررة في الكتب الستة وغيرها.

وأيضًا ينتقل من الستة إلى ما عداها.

ومن أهل العلم من جمع الكتب الستة كابن الأثير وغيره في (جامع الأصول)، ورزين العبدري في (تجريد الأصول)، وحذا حذوهم من جاء بعدهم، ثم أخذوا زوائد الكتب كـ(مسند الإمام أحمد)، و(معاجم الطبراني)، و(البزار) وغيرها من الكتب، كما صنع الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، فاجتمعت هذه الكتب في (جامع الأصول) و(مجمع الزوائد).

ثم جاء من جمع بين الكتابين لكنه لم يستوعب جميع ما في الكتابين فسمى كتابه (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد)، ففيه خلاصة أربعة عشر كتابًا، لكنه لم يستوعب؛ خلافًا لما يظنه بعض طلاب العلم من أنه استوعب ما في هذه الكتب، لا، هو قال: (من جامع الأصول) و(من) تبعيضية،



فجمع ما يحتاج إليه من (جامع الأصول) و(مجمع الزوائد)، وهو كتاب صغير في حجمه طُبع قديمًا بالهند في مجلد واحد، لكن هو لا يغني عن هذه الأصول.

هذه فائدة الزوائد: أنها تخفف الحمل على طالب العلم وتخفف الكم.

وأما العالم الذي يؤهل نفسه أن يكون عالم أمة في علم الحديث؛ فإنه لن يستغني عن الأصول بحال من الأحوال؛ بأسانيدها، بتكرارها، بفوائدها، بتراجمها، بجميع ما اشتملت عليه، وهاك خمسًا وعشرين فائدة من معرفة طبقات أصحاب الرواة:

١. الاختلاف على الراوي هو البوابة الرئيسية لعلم العلل.

٢. من القرائن التي تُستخدم في الترجيح:

* ما كان في الراوي (الشيخ) المختلف عليه، ومن أسبابه أن يكون الراوي واسع الرواية، وإما أنه قد شك في الحديث، وإما لغير ذلك.

* ما كان متعلقًا بالرواة المختلف عليهم، كالأحفظية، والأكثرية، والاختصاص.

* ما كان متعلقًا بأوجه الاختلاف، كالسهولة والوعورة في صيغة رواية هؤلاء الرواة، وسلوك الجادة.



٣. في بعض المواضع يكون الراوي الذي زاد أخطأ، والذي أنقص هو الصواب؛ وهذا راجع للضبط والإتقان، ويُعتبر الزائد من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، وقد خصّه الخطيب البغدادي في مصنف مستقل.

٤. في كثير من الأحيان يكون الوجهان صوابًا (الناقص والزائد) مثل قولهم: سمعت من فلان عن فلان، ثم لقيته فسألت عنه فحدثني به.

٥. الوجه الزائد غالبًا ما يكون أوعر وأشد على الراوي من الوجه الناقص؛ فيغلب على الظن رُجحان رواية الزائد على الناقص.

٦. الراوي الذي يُبين موضع الإدارج وصفته، هو في الغالب متقنٌ، ولذا يكون المدرجون جماعة والمبيّن واحدًا أو اثنين، فيكون الحكم لمن أبان، وأحيانًا يختلف النقاد كما في حديث الاستعاء.

٧. البخاري رحمه الله يُعنى كثيرًا ببيان مواضع الإدراج.

٨. مواضع الإدراج من الأمور التي يحصل فيها غموض شديد، ولا تبين إلا بالجمع الدقيق للطرق.

٩. (الحَمْل) هو أن يروي الشيخ الحديث بإسناد، ويروي أشياء منه بإسناد آخر، ثم يجمع ذلك ويسوقه مساقًا واحدًا، فيجمع رواة متعددين.



١٠. أحيانًا يكون في بعضهم ضعف، واللفظ المسوق لفظ ذلك الضعيف، وقد جمع معه من هو أثبت منه؛ فيقع إشكال كبير، والذي يُبين هذا أن نقف على روايات هؤلاء الرواة كل واحد منهم مفردة.

١١. قد يكون الاختلاف بين الرواة في الإسناد بعضهم وصله، وبعضهم رفعه، فيسوقه مساقًا واحدًا مرفوعًا، ولهذا يقولون حمّاد بن سلمة إذا جمع شيوخه كأيوب وقتادة وحميد يقع له إشكال في هذا.

١٢. أحيانًا يسوق الراوي أحاديث ويذكر فيها من التفاصيل الدقيقة التي تدل على ضبطه، وهذه التفاصيل متعددة؛ قد تكون في الإسناد، وقد تكون في المتن، وغير ذلك.

١٣. من أسباب أخطاء الرواة في الحديث: أن يكون للحديث أحاديث أخرى تُشبهه، فينقل من إسناد إلى إسناد آخر، ومنها أن يكون في الإسناد راوٍ له ذكر، فيقع له إشكال فيظن أنه صحابي.

١٤. عند النظر في الطرق، وتنزيل القرائن التي نوازن فيها عند المختلفين، وبين أوجه الاختلاف، سنمر بين هذه الأمور: الراوي المختلف عليه، والرواة المختلفين، وهيئة الرواية وصورتها، والأوجه التي جاءت في الحديث ذاته.

١٥. الوصول إلى أقوال الأئمة في حال الراوي أصبح سهلًا من خلال النظر في كتب الرجال، لكن هنالك أشياء من أحوال الرواة لم تذكر في كتب الرجال،



كمعرفة طبقات أصحاب الراوي، ومعرفة اختلاف حديث الراوي، علمًا بأننا نحتاج الأمرين في غير الاختلاف، كالحكم على الإسناد، فبعض الرواة ضُعِّفوا في بعض من رووا عنهم.

١٦. عند البحث في أصحاب الرواة وطبقاتهم يتعين سرد علل الدارقطني، فننظر في ترجيحاته بين أصحاب الراوي.

١٧. البخاري ومسلم استوعبا رواة الطبقة الأولى من أصحاب الزهري.

١٨. من قصد ترك أحاديثهم الصحيحة خشية الطول هم من كانوا في الطبقة الثانية والثالثة.

١٩. من أنفع ما ينفعنا الأحاديث المتشعبة الطرق التي في الصحيحين، إذا اشتغل عليها الباحث، وجمع طرقها باستيعاب، فسوف تتضح له معالم مهمة جدًّا في الصنعة، تُزيل عنه الإشكالات، وتُريه جلالة الشيخين رحمهما الله.

٢٠. الطبقة الرابعة من أصحاب الزهري قد يُخرِّج لهم الترمذي، لكن لا يُخرِّج لهم أبو داود والنسائي.

٢١. الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري لا يُخرج لهم أبو داود، ولا النسائي، ولا الترمذي، لكن يُخرج لهم ابن ماجه.



٢٢. قد يختلف الأئمة في تصنيف بعض الرواة في طبقات أصحاب الزهري، مثل يوسف بن يزيد، بعضهم ذكره في الطبقة الأولى، بينما الإمام أحمد كان سيئ الرأي فيه.

٢٣. بيّن الإمام أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثًا عن الزهري.

٢٤. أثبت أصحاب أيوب ثلاثة: إسماعيل ابن عُليّة، وحمّاد بن زيد، وعبد الوارث، ويختلفون في الموازنة بينهم، خاصة بين الإثنين الأوّلين، ويقع على أيوب خلاف كثير منه هو.

٢٥. أدعوكم إلى الإدمان في قراءة سير هؤلاء الأئمة، فهي من أسباب الاستقامة بإذن الله، ومن أسباب الاقتداء بهم، ومن أسباب القناعة التامة بما هم عليه من الورع والضبط والإتقان.



تعريف عام بعلم الطبقات

فإن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر، وهو علم أصل، له على غيره من العلوم فضل، فهو كالمقلة للعين، والقلب للجسد، إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله.

وقد اختار الله ﷻ له أئمة صادقين، بالحق عاملين، وإليه داعين، وللباطل مجتنبين، وعنه محذرين، فجعلهم حراسًا للدين، ينفون عنه تحريف الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتأويل الغالين.

فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة.

فوضعوا لمن بعدهم أصولًا قويمة، وميزوا بين الأحاديث الصحيحة والسقيمة، وأظهروا في رواتها كل شريفة وذميمة، تدينًا وتقربًا إلى الله ﷻ، ونفيًا للكذب عن رسول الله ﷺ.



وإن من أشرف علوم الحديث علمًا، ومن أغمضها فهمًا، وأخفاها نظمًا، وأرفعها مكانة، وأبعدها منزلة، ذلك هو علم علل الحديث، الذي سما أهله، وارتفع سهله، ولله الأمر كله، يرفع من يشاء، ويضع من يشاء.

وحسبك بأن تعلم بأن علم الجرح والتعديل، وهو من أهم علوم الحديث، إنما يقوم على هذا العلم الشريف علم علل الحديث، فهو مفتقر إليه، متوقف عليه.

فإن ثمرة علم الجرح والتعديل هي معرفة الثقات من الضعفاء من رواة الحديث، وهذه الثمرة إنما يقف عليها المحدثون من خلال النظر في روايات الراوي وعرضها على روايات غيره، ليتبيّن ما أصاب فيه الراوي وما أخطأ، وبقدر ما يُعرف من إصابته وخطئه بقدر ما تعرف منزلته من الثقة أو الضعف.

وعرض روايات الراوي على ما رواه غيره، هو ما يسمَّى عند أئمة الحديث بالاعتبار والتتبع، وهو من علم العلل، بل من صميم علم العلل، وبهذا يعلم كم يفتقر علم الجرح والتعديل إلى علم علل الحديث.

وكلما كان المتكلم في الرجال بالجرح والتعديل عالمًا بعلل الحديث، كلما كانت أقواله في الرجال أقرب إلى الصواب والتحقيق، لأنه إنما يبني أحكامه في الرواة على الواقع الملموس من رواياتهم، وكلما كان أبعد عن علم علل الحديث، كلما كانت أقواله في الرجال بعيدة عن الصواب، يشوبها عدم التحرير والتحقيق، لأنه في الغالب إنما يبني أحكامه في الرواة على النظرة السطحية من



أحوالهم، من غير خبرة كاملة بمروياتهم، وقد يكون الرجل صالحًا عابدًا، ولكنه ليس ممن يحفظ الحديث على وجهه، فمن نظر إلى ظاهره، ولم يكن عالمًا بمروياته اغتر بظاهره، ووثقه عن غير خبرة وعلم كامل بحفظه وضبطه، بينما أئمة العلل فعندهم الخبرة الكاملة بحال مروياته، ولذا تكون أحكامهم على الرواة غالبًا موافقة للصواب.

ولذا نجد أئمة العلل كثيرًا إذا ما تكلموا في الرواة بالجرح والتعديل يعتمدون في أحكامهم على الرواة على ما مخضته لهم بحوثهم العللية، فتكون أحكامهم على روايات الراوي دليلًا لهم على حال ذلك الراوي من الجرح والتعديل.

فنجدهم كثيرًا ما يقولون في الحكم على الرواة: "فلان منكر الحديث" أو "أحاديثه مناكير" أو "صاحب مناكير" أو "يخالف الثقات" أو "يخطئ كثيرًا" أو نحو هذه العبارات التي لا يستطيع أن يطلقها إلا عالم خبير بعلل الأحاديث وأحوال الروايات.

ونجدهم أيضًا كثيرًا ما يقولون: "فلان لا يصح له سماع من فلان" أو "لم يسمع من فلان إلا حديث كذا وكذا" أو "لم يسمع من فلان حديث كذا" أو نحو هذه العبارات، وهي أيضًا لا يطلقها إلا من كان من أهل الخبرة الكاملة بعلل الأحاديث.



ومن هنا تكمن ضرورة معرفة أقوال أئمة الحديث في الحكم على الأحاديث تصحيحًا وتعليلًا، والحكم على الرواة تجريحًا وتعديلًا، فهم مصابيح الدجى، وأعلام الهدى.

تعريف علم الطبقات ومصطلح الحافظ ابن حجر ﵀ في ذلك

تعريف الطبقة هي:

المدة الزمنية بين الرواة، والمراد بالطبقة في علم الحديث: الرواة المطابقون لبعضهم في الزمن حياةً وموتًا، والمعتبر في المطابقة التقارب في أعمارهم ووفياتهم.

فمثلًا: (أيوب السختياني) (وهشام بن عروة) طبقة واحدة، وذلك أن زمانهما واحد، ووفاتهما متقاربة كذلك. وبالنسبة لعبارات ابن حجر في التقريب فقد ذكر معنى هذا الاصطلاح في مقدمة كتابه التقريب.

س: ما معنى قول الحافظ ابن حجر ﵀ في كتابه تقريب التهذيب (من العاشرة، أو من الحادية عشرة، أو من الخامسة... ونحو ذلك) في تراجمه للرواة؟

ج: مراده من ذلك: أن هذا الراوي من الطبقة العاشرة أو من الطبقة الحادية عشرة أو من الطبقة الخامسة، وكتفصيل لذلك نقول: إن بين رسول الله ﷺ وبين



أصحاب كتب السنن تقريبًا من ٢٠٠- ٢٥٠ سنة، فهذه المدة الزمنية بين رسول الله ﷺ وبين أصحاب الكتب قسمت تقريبًا إلى عشر طبقات:

* فالطبقة الأولى: هم الصحابة.

* الطبقة الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب، والمخضرمين كذلك، والمخضرم هو من أدرك الجاهلية والإسلام ولكنه لم ير النبي ﷺ مؤمنًا به، فمن ذلك -مثلًا- رجل أسلم على عهد رسول الله ﷺ ولكنه لم يلتق برسول الله ﷺ لبُعْد مسافة عنه أو لعذر آخر. أو رجل كان معاصرًا لرسول الله ﷺ ولكنه لم يسلم إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ.

* الطبقة الثالثة: هي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين، وهم طبقة روت عن عدد من أصحاب النبي ﷺ.

* الطبقة الرابعة: صغار التابعين، وهم طبقة تلي الطبقة المتقدمة، جُل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

* الطبقة الخامسة: طبقة صغرى من التابعين (هم أصغر من المتقدمين)، وهم تابعون رأوا صحابيًّا أو صحابيين، ومن هؤلاء موسى بن عقبة والأعمش.

* الطبقة السادسة: طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.



* الطبقة السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

* الطبقة الثامنة: هي الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

* الطبقة التاسعة: هي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق.

* الطبقة العاشرة: كبار الآخذين عن تبع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.

* الطبقة الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري.

* الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي وباقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلًا كبعض شيوخ النسائي.



وكرسم تفصيلي لذلك:

رسول الله ﷺ	
الصحابة	١
كبار التابعين والمخضرمين	٢
الوسطى من التابعين	٣
صغار التابعين	٤
تابعون لم يلتقوا إلا صحابيًّا أو اثنين	٥
تابعون لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة	٦
كبار أتباع التابعين	٧
الوسطى من أتباع التابعين	٨
صغار أتباع التابعين	٩
كبار الآخذين عن تبع الأتباع	١٠
الوسطى من الآخذين عن أتباع التابعين	١١
صغار الآخذين عن تبع الأتباع	١٢

أهمية الإسناد

إنّ الله ﷻ شرّف هَذِهِ الأمة بشرف الإسناد، وَمَنَّ عَلَيْهَا بسلسلة الإسناد واتصاله، فهو خصيصة فاضلةٌ لهذه الأمة وليس لغيرها من الأمم السابقة، وَقَدْ أسند الْخَطِيب في كتاب "شرف أصحاب الْحَدِيث"(١) إلى مُحَمَّد بن حاتم بن المظفر قَالَ: (إنّ الله أَكْرَمَ هَذِهِ الأمة وشرّفها وفضّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسنادٌ، وإنما هِيَ صحف في أيديهم وَقَدْ خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بَيْنَ ما نزل من التوراة والإنجيل مِمَّا جاءهم بِهِ أنبياؤهم، وتمييز بَيْنَ ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار الَّتِي أخذوا عن غَيْر الثقات. وهذه الأمة إنما تنُصّ الْحَدِيث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله، حَتَّى تتناهى أخبارهم، ثُمَّ يبحثون أشد البحث حَتَّى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لِمَنْ فوقه ممن كَانَ أقل مجالسة، ثُمَّ يكتبون الْحَدِيث من عشرين وجهًا وأكثر، حَتَّى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًّا. فهذا من أعظم نعم

(١) شرف أصحاب الْحَدِيث: (٧٦).



الله تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الأمة). وَقَالَ أبو علي الجياني[(١)]: (خصّ الله تَعَالَى هَذِهِ الأمة بثلاثة أشياء لَمْ يعطها مَنْ قَبْلَهَا مِنَ الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب)[(٢)].

وَقَالَ الْحَاكِم النيسابوري: (فلولا الإسناد وطلب هَذِهِ الطائفة لَهُ، وكثرة مواظبتهم عَلَى حفظه لدرس منار الإِسْلاَم، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فِيهِ بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فِيهَا كانت مبترًا، كَمَا حَدَّثَنَا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب[(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنَا العباس بن مُحَمَّد الدوري[(٤)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي الأسود، قَالَ: حَدَّثَنَا إبراهيم

(١) أبو علي الحسين بن مُحَمَّد بن أحمد الجياني، ولد سنة (٤٢٧هـ)، كَانَ إماماً في الْحَدِيث، وبصيرًا بالعربية والشعر والأنساب، لَهُ كتب مفيدة مِنْهَا: "تقييد المهمل"، توفي سنة (٤٩٨هـ). انظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٩٥، وتذكرة الحفاظ، للذهبي ٤/ ١٢٣٣ و١٢٣٤، ومرآة الجنان ٣/ ٣٦- ٣٧.

(٢))قواعد التحديث: ٢٠١.

(٣) مُحَمَّد بن يعقوب بن يوسف الأصم، أبو العباس الأموي، حدث بكتاب الأم للشافعي عن الربيع، وَكَانَ ثقة كَثِير الرحلة والرواية، مَعَ ضبط الأصول، توفي سنة (٣٤٦هـ). انظر: الأنساب ١/ ١٨٧- ١٨٩، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢، وشذرات الذهب ٢/ ٤٧٣.

(٤) الإمام الحافظ أبو الفضل، عَبَّاس بن مُحَمَّد بن حاتم بن واقد الدوري ثُمَّ البغدادي، مولى بني هاشم، أحد الأثبات المصنفين، ولد سنة (١٨٥هـ)، رَوَى عن الإمام أحمد، توفي سنة (٢٧١هـ). تهذيب الكمال ٤/ ٧٥ (٣١٢٩)، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٢٢، والتقريب (٣١٨٩).



أبو إسحاق الطالقاني[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا بقية، قَالَ حَدَّثَنَا عتبة بن أبي حكيم[(٢)]، أنه كَانَ عِنْدَ إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري، قَالَ: فجعل ابن أبي فروة يقول: قَالَ رَسُول الله ﷺ، فَقَالَ لَهُ الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك عَلَى الله، ألا[(٣)] تسند حديثك؟ تُحَدِّثُنا بأحاديث ليس لها خُطُم[(٤)] ولا أَزِمَّة[(٥)(٦)].

هكذا أدرك الْمُحَدِّثُونَ منذ الصدر الأول ما للإسناد من أهمية بالغة في الصناعة

---

(١) إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني، مولاهم، أبو إسحاق الطالقاني، نزيل مرو، قدم بغداد وحدّث بِهَا، صنف كتاب "الرؤيا" وكتاب "الغرس" وغيرهما، توفي بمرو سنة (٢١٥هـ). تاريخ بغداد ٦/ ٢٤، وتهذيب الكمال ١/ ٩٩ (١٤١)، وتاريخ الإسلام: ٥١- ٥٢ وفيات (٢١٥هـ).

(٢) عتبة بن أبي حكيم الهمداني ثُمَّ الشعباني، أبو العباس الشامي الأردني الطبراني، صدوق يخطئ كثيراً، مات بصور سنة (١٤٧هـ). تهذيب الكمال ٥/ ٩٣ و٩٤ (٤٣٦٠)، والتقريب (٤٤٢٧)، وتهذيب التهذيب ٧/ ٩٤ و٩٥.

(٣) وقع في المطبوع: «لا» تحريف، والتصحيح من نسختنا الخطية المصورة عن الأصل المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد.

(٤) خطم: من الدابة مقدمة أنفها، والخطم: جمع خطام، وهُوَ الحبل الَّذِي يقاد بِهِ البعير. لسان العرب ١٢/ ١٨٦، وتاج العروس ٨/ ٢٨١ الطبعة القديمة مادة (خطم).

(٥) زمّ الشيء يزمه زمًّ فانزم: شده، والزمام ما زم بِهِ، والجمع أزمة، وزممت البعير خطمته. لسان العرب ١٢/ ٢٧٢، وتاج العروس ٨/ ٣٢٨ الطبعة القديمة مادة (زمم).

(٦) مَعْرِفَة علوم الْحَدِيث: ٦. وهَذِهِ القصة في أدب الإملاء والاستملاء: ٥.



الحديثية؛ إِذْ هُوَ دعامتها الأساسية ومرتكزها في أبحاث العدالة والضبط. وكذلك أدرك الْمُحَدِّثُونَ أنه لا يمكن نقد الْمَتْن نقدًا صحيحًا إلا من طريق البحث في الإسناد، ومعرفة حلقات الإسناد والرواة النقلة، فلا صحة لمتن إلا بثبوت إسناده، وأعظم مثال عَلى اهتمام المسلمين بالإسناد هُوَ ما ورثوه لنا من التراث الضخم الكبير الهائل، وما سخروا للإسناد من ثروة علمية في كتب الرجال.

والبحث في الإسناد مهم جدًّا في علم الْحَدِيث، من أجل التوصل إلى مَعْرِفَة الْحَدِيث الصَّحِيح من غَيْر الصَّحِيح، إِذْ إنّه كلما تزداد الحاجة يشتد نظام المراقبة، فعندما انتشر الْحَدِيث بَعْدَ وفاة النَّبِيّ ﷺ اشتد الاهتمام بنظام الإسناد، وعندما بدأ السهو والنسيان يظهران كثر الالتجاء إلى مقارنة الروايات، حَتَّى أصبح هَذَا المنهج مألوفًا معروفًا عِنْدَ الْمُحَدِّثِين؛ إِذْ إنه لا يمكن الوصول إلى النص السليم القويم إلا عن طريق البحث في الإسناد، والنظر والموازنة والمقارنة فِيمَا بَيْنَ الروايات والطرق.

من هنا ندرك سر اهتمام الْمُحَدِّثِين بِهِ، إذ جالوا في الآفاق ينقّرون أَوْ يبحثون في إسنادٍ، أَوْ يقعون عَلَى علة أَوْ متابعة أَوْ مخالفة، وكتاب "الرحلة في طلب

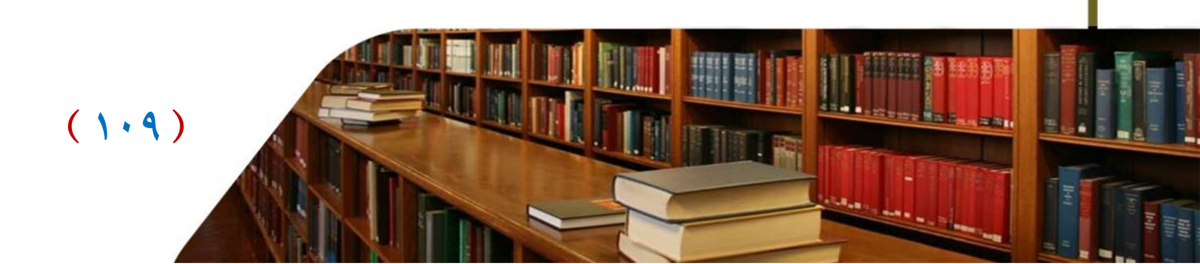


الْحَدِيث"[١] للخطيب البغدادي خير شاهد عَلَى ذَلِكَ. وتداول الإسناد وانتشاره معجزة من المعجزات النبوية[٢] الَّتِي أشار إِلَيْهَا المصطفى ﷺ في قوله: «تَسْمَعُون ويُسْمَع منكم، ويُسْمَع مِمَّنْ يَسْمَع منكم»[٣]. ثُمَّ إنَّ للإسناد أهمية

(١) هُوَ كتاب فريد في بابه، جمع فِيهِ الْخَطِيب أخبارًا نادرة من أخبار العلماء في رحلاتهم من أجل الْحَدِيث الواحد، وما أشبه ذَلِكَ. وَقَدْ صدر الكتاب بأحاديث وآثار تدلل عَلَى ذَلِكَ وترغب فِيهِ، وَقَدْ طبع الكتاب في بيروت بطبعته الأولى عام ١٩٧٥ في دار الكتب العلمية، بتحقيق: د. نور الدين عتر.

(٢) بغية الملتمس: ٢٣.

(٣) أخرجه أحمد ١/ ٣٥١، وأبو داود (٣٦٥٩)، وابن حبان (٩٢)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل": ٢٠٧ (٩٢)، والحاكم في "المستدرك" ١/ ٩٥، وفي مَعْرِفَة علوم الْحَدِيث: ٢٧ و٦٠، والبيهقي في "السنن" ١٠/ ٢٥٠، وفي "الدلائل" ٦/ ٥٣٩، والخطيب في "شرف أصحاب الْحَدِيث" (٧٠)، وابن عَبْد البر في "جامع بَيَان العلم" ١/ ٥٥ و٢/ ١٥٢، والقاضي عياض في "الإلماع": ١٠. من طرق عن الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عَبَّاسٍ، بِهِ مرفوعـًا. وصححه الْحَاكِم، وَلَمْ يتعقبه الذهبي، وَقَالَ العلائي في "بغية الملتمس" (٢٤): «هَذَا حَدِيث حسن من حَدِيث الأعمش». وأخرجه البزار (١٤٦)، والرامهرمزي في "المحدّث الفاصل" (٩١)، والطبراني في "الكبير" (١٣٢١)، والخطيب في "شرف أصحاب الْحَدِيث" (٦٩)، من حَدِيث ثابت بن قيس بلفظ: «تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع من الَّذِينَ يسمعون منكم، ثُمَّ يأتي من بَعْد ذَلِكَ قوم سمان يحبون السِّمَن، يشهدون قَبْلَ أن يُسألوا».



كبيرة عِنْدَ المسلمين وأثرًا بارزًا، وذلك لما للأحاديث النبوية من أهمية بالغة، إذ إنَّ الْحَدِيث النبوي الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع، ولولا الإسناد واهتمام الْمُحَدِّثِين بِهِ لضاعت علينا سنة نبينا ﷺ، ولاختلط بِهَا ما ليس مِنْهَا، ولما استطعنا التمييز بَيْنَ صحيحها من سقيمها. إذن فغاية دراسة الإسناد والاهتمام بِهِ هِيَ مَعرفة صحة الْحَدِيث أو ضعفه، فمدار قبول الْحَدِيث غالبًا عَلَى إسناده، قَالَ القاضي عياض: (اعلم أولًا أنّ مدار الْحَدِيث عَلَى الإسناد فِيهِ تتبين صحته ويظهر اتصاله)[(١)]. وَقال ابن الأثير[(٢)]: (اعلم أنّ الإسناد في الْحَدِيث هُوَ الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحته وسقمه)[(٣)]. وهذا المعنى مقتبس من عبارات المتقدمين. قَال سفيان الثوري: (الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟)[(٤)].

---

(١) الإلماع: ١٩٤.

(٢) المبارك بن مُحَمَّد بن عَبْد الكريم الشيباني، العلامة مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري، ثُمَّ الموصلي، من مصنفاته: "جامع الأصول" و"النهاية"، ولد سنة (٥٤٤هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦هـ). وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، وتاريخ الإسلام: ٢٢٥- ٢٢٦، وفيات (٦٠٦هـ)، سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٨٨.

(٣) جامع الأصول ١/ ٩- ١٠.

(٤) أسنده إليه الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث": ٤٢ (٨١).



وهذا أمير المؤمنين في الْحَدِيث شعبة بن الحجاج[1] يقول: (إنما يعلم صحة الْحَدِيث بصحة الإسناد)[2]. وقال عبد الله بن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[3]. وعلى هَذَا فالإسناد لابد مِنه من أجل ألا يضاف إلى النَّبِيّ ﷺ ما ليس من قوله، وهنا جعل الْمُحَدِّثُونَ الإسناد أصلًا لقبول الْحَدِيث؛ فلا يقبل الْحَدِيث إذا لَمْ يكن له إسناد نظيف، أو له أسانيد يتحصل من مجموعها الاطمئنان إلى أنّ هذا الْحَدِيث قد صدر عمن ينسب إِليه؛ فهو أعظم وسيلة استعملها الْمُحَدِّثُون من لدن الصَّحَابَة رضي الله عنهم إلى عهد التدوين، كي ينفوا الخبث عن حَدِيث النَّبِيّ ﷺ، ويبعدوا عنه ما ليس منه. وقد اهتم الْمُحَدِّثُون كَمَا اهتموا بالإسناد بجمع أسانيد الْحَدِيث الواحد، لما لِذلك من أهمية كبيرة في ميزان النقد الحديثي؛ فجمع الطرق كفيل ببيان الخطأ إذا صدر من بعض الرُّوَاة، وبذلك يتميز الإسناد الجيد من الرديء، قال علي بن المديني:

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثُمّ البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابدًا، مات سنة (١٦٠هـ). تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢٤٤- ٢٤٦، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٢٢ و٢٢٧، التقريب (٢٧٩٠).

(٢) التمهيد ١/ ٥٧.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٢، وطبعة فؤاد عبد الباقي ١/ ١٥، وشرف أصحاب الْحَدِيث: ٤١ (٧٨)، والإلماع: ١٩٤.



(الباب إذا لَمْ تجمع طرقه لَمْ يتبين خطؤه)[1]. ثُمَّ إنّ لجمع الطرق فائدة أخرى؛ فيستفاد تفسير النصوص لبعضها، إذ إنّ بعض الرُّوَاة قَد يحدث على المعنى، أو يروي جزءًا من الحديث، وتأتي البقية في سند آخر؛ لذا قال الإمام أحمد بن حنبل: (الحَديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا)[2]. وقال الحافظ أبو زرعة العراقي[3]: (الحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات)[4]. ويعرف أيضًا بجمع الطرق: الحديث الغريب متنًا وإسنادًا، وَهُو الَّذِي تفرد بِهِ الصَّحَابِيّ أَوْ تفرد بِهِ

---

(١) الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع ٢/ ٢١٢ (١٦٤١)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٨٢، وطبعتنا: ١٨٨، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٧، وطبعتنا ١/ ٢٧٥، وتدريب الرَّاوي ١/ ٢٥٣، وتوجيه النظر ٢/ ٦٠١.

(٢) الجامع لأخلاق الرَّاوي ٢/ ٢١٢ (١٦٤٠).

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عَبد الرحيم بن الحسين العراقي الأصل المصري الشَّافِعِيّ، ولد سنة (٧٦٢هـ)، وبكر به والده بالسماع فأدرك العوالي، وانتفع بأبيه جدًّا، ودرّس في حياته، توفي سنة (٨٢٦هـ)، من تصانيفه: "الإطراف بأوهام الأطراف" و"تكملة طرح التثريب" و" تحفة التحصيل في ذكر المراسيل" وغيرها. انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ٤/ ٨٠، ولحظ الألحاظ: ٢٨٤، والضوء اللامع ١/ ٣٣٦، وحسن المحاضرة ١/ ٣٦٣، ومقدمتنا لكتاب شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤.

(٤) طرح التثريب ٧/ ١٨١.



راوٍ دون الصَّحَابِيّ، ومن ثَمَّ يعرف هل المتفرد عدل أو مجروح، فتكرار الأسانيد لَم يكن عبثًا وإنما لَهُ مقاصد وغايات يعلمها المشتغلون بهذه الصنعة.

قال الإمام مُسلم في ديباجة كتابه "الجامع الصَّحِيح": (وإنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها عَلَى ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا أستغني فِيه عن ترداد حَدِيث فيه زيادة معنى أَو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إِليه يقوم مقام حَديث تام، فلابد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذَلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فإعادته بهيأته إذا ضاق ذَلك أسلم)[1].

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٣، و١/ ٤-٥ طبعة محمد فؤاد.



طرق استخراج الحديث
(أو الوسائل التي يمكن بها معرفة مكان الحديث)

الطريقة الثانية: [استخراج الحديث من خلال النظر في المتن]

*** وسائل هذه الطريقة:**

أ. استخراج الحديث من خلال طرف المتن، أي أول المتن المروي.

وهنا تنبيه: وهو أن مُستخدم هذه الطريقة يَلزمه أن يحاول استحضار جميع ألفاظ الحديث المختلفة لذلك المتن، مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيات..»، فينبغي للباحث أن يضع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الحديث مرويًّا بها؛ لأن اختلاف حرفٍ واحد في بداية الكلمات قد يُعسِّر عليك عملية الوقوف على الحديث.

ثم قد يقف الباحث على الحديث من خلال طرق سابقة أو لاحقة، ويجدُ هناك ألفاظًا مختلفة، فينبغي أن تُقيّد هذه الألفاظ المختلفة في البداية، فإذا جاء وقت البحث تكون الألفاظ موجودة بين يديك، فتستطيع أن تُقلّب الفهرس أو الكتاب الذي رُتّب على بداية الحديث على جميع الوجوه حتى تقف على مُرادك.



ثم ينتبه لأمر آخر: وهو أن بعض الأحاديث قد تكون جزءًا من حديث طويل يأتي اللفظ في وسطه، فتبحث من خلال هذه الطريقة فلا تجده، وحينها يكون الحلُّ أن تخرّج بأحد الطرق السابقة أو اللاحقة، مثاله: الحديث المشهور: «صلوا كما رأيتموني أصلّي»، لا تكاد تجده بهذا اللفظ في أحد الفهارس أو في الكتب التي رتبت على بداية الأحاديث؛ لأنه جزءٌ من حديثٍ طويل فيه قصة، وهو حديث مالك بن الحويرث المشهور.

وقد تكون هناك أحاديث مشهورة على ألسنة الفقهاء، وفي نصها اختلافٌ يسيرٌ مما يجعل عملية الوقوف على مصادرها أمرًا صعبًا، ولكن بمعرفة الألفاظ واختلافها، وهل هي جزء من حديث طويل أم لا؟ يَسْهُلُ على الباحث الوقوف على الحديث من خلال هذه الطريقة.

ومن هنا يحسن التنبيه على مَن يعمل بالتحقيق أو طلاب الرسائل الجامعية، أنه عند الفهرسة لِما ورد في الكتاب مِن أحاديث أن يشيروا لاختلاف الألفاظ في الفهرسة، ولِما يدخل ضمن حديثٍ طويل، فيقول مثلًا: إنما الأعمال بالنيات = الأعمال بالنيات، ويفهرس جميع مقاطع الحديث؛ حتى يستطيع الباحث أن ينتفع من هذا الفهرس انتفاعًا جيّدًا، ويخدم طلبة العلم خدمة كبيرة بذلك.

❋ الكتب التي تخدم هذه الوسيلة:

١. الكتب التي رتبت على حروف المعجم: ولا أستحضر كتابًا مسندًا رُتب على حروف المعجم إلا (مسند الفردوس) لأبي منصور الديلمي، أما باقي الكتب فهي عبارة عن كتب محذوفة الأسانيد تعزو إلى أماكن وجود الحديث، والى مَن أخرج الحديث، ومن أشهر هذه الكتب (الجامع الصغير وزيادته) للسيوطي، الذي خدمه الشيخ الألباني في (صحيح الجامع الصغير) و(ضعيف الجامع الصغير)، وأيضًا للسيوطي كتاب آخر -لكنه مات ولم يتمه- وهو (الجامع الكبير)، والقسم الأول منه وهو أحاديث الأقوال: وهي المنسوبة إلى قول النبي ﷺ، فهو مرتب على حروف الهجاء، أما القسم الثاني: وهو الأحاديث الفعلية للنبي ﷺ، فهو مرتب على المسانيد -كما سبق-.

وهناك كتاب يجمع الجامع الصغير والكبير وهو كتاب (كنز العُمّال) للمتقي الهندي، وهو كتاب مهم للتخريج، خاصة بفهرسه الذي صدر في مجلدين ضخمين وهو مرتب على حروف المعجم.

أما كتاب (الكنز) فهو مرتب على أبواب الفقه، ولكن فهرسه مرتب على حروف المعجم، وبه يُستغنى عن كتاب (الجامع الكبير) و(الجامع الصغير).

لكن يبقى أن لـ(الجامع الكبير) مزية في قسم الأفعال: وهي ترتيبه على مسانيد الصحابة، وهذه المزية لا توجد لا في (كنز العمال) ولا في كشاف أحاديثه وآثاره.



أيضًا من الكتب التي رُتبت على حروف المعجم: كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، والمقصود بها الأحاديث الدائرة على ألسنة الناس، ويذكرونها في احتجاجاتهم ومعاملاتهم؛ سواء العلماء والعامة، وقد اعتنى العلماء بترتيب كتب تبين مراتب هذه الأحاديث من حيث القبول والرد.

وأقدم من ألّف كتابًا في ذلك هو الزركشي، وسماه (اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة)، وهو مشتهر ومطبوع باسم (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، وهو مرتب على أبواب الفقه، وهو الوحيد من كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة الذي رُتب على أبواب الفقه.

أما بقية الكتب الآتية فهي مرتبة على حروف المعجم، تلاه في التأليف الحافظ ابن حجر بنفس المسمى (اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة).

وتلاه كتاب في ذلك هو كتاب (المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للسخاوي، وهو أجلّ هذه الكتب، وهو نافع جدًّا في التخريج ولا يُستغنى عنه أبدًا.

وأيضًا كتاب (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للسيوطي -وهو مطبوع- وهو عبارة عن تلخيصٍ لكتاب الزركشي السابق، وزاد عليه السيوطي في (الدرر المنتثرة)، ثم جاء ابن طولون -وهو متأخر عن الأئمة السابقين- فألف كتابًا سماه (الشذْرة في الأحاديث المشتهرة) وهو مطبوع، جمع فيه مؤلفه بين الكتب الثلاثة السابقة، وليس له في الكتاب إلا الجمع، ثم جاء بعده



بدر الدين الغزّي فألف كتابًا سماه (إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن) وهو مطبوع، جمع فيه مؤلفه بين الكتب السابقة وأضاف إضافات كثيرة ومفيدة.

وجاء حفيد المصنف وهو أحمد بن عبد الكريم الغزي فالتقط من كتاب جده السابق ما وصف بأنه "لا يثبت فيه حديث" في كتاب سماه (الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث)، حققه الشيخ: بكر أبو زيد.

وجاء إمام آخر وهو الجينيني -إبراهيم بن سليمان بن محمد الجِينيني-، فأخذ زيادات كتاب الغزيّ (إتقان ما يحسن) على (المقاصد الحسنة)، حتى يبرز هذه الزيادات ويبين ما هي الإضافات التي أضافها الغزيّ على السخاوي.

ومن أهم الكتب المتأخرة -والتي جمعت ما سبق- كتاب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا يدور من الحديث على ألسنة الناس) للعجلوني، وهو عبارة عن خلاصة الكتب السابقة، لكن يعيبه أمران:

أ) أن المؤلف اختصر كلام السخاوي والمخرّجين اختصارًا شديدًا جدًّا، حتى لربما اكتفى في بعض الأحيان بذكر اسم العالم فقط، أما الأسانيد التي كان يسوقها السخاوي والكلام عليها وما يتعلق بها فحذفه كله، ولم يُبقِ إلا على شيء يسير من ذلك، وهذا مما يقلل فائدة الكتاب.



ب) أن المؤلف متصوف، وقد أدخل عقيدته في كثير من أحكامه وفيما يتعرض له في الكتاب، حيث يظهر من خلال قراءة الكتاب محاولة بثّ عقيدته من خلاله.

وهناك كتب كثيرة في هذا الفن، ولكن ما سبق هي أمهات الكتب في ذلك وأهمها.

٢. الفهارس والكشافات الحديثة التي صُنعت في أواخر الكتب المحققة أو التي أُفردت بالتصنيف، فكثيرًا من محققي كتب السنّة يعتنون بصنع فهارس على أطراف الأحاديث في تلك الكتب، وبعضها أعمال جيدة متقنة، وبعضها يعتريه النقص، وعلى كلّ حال فهي مهمةٌ ومُعينةٌ في التخريج.

ونستعرضُ أهمها وهي فهارس الكتب التسعة، فمنها: فهرس مستقل لصحيح البخاري اسمه (دليل القاري لمواضع الأحاديث في صحيح البخاري) للغنيمان، وهو مصنوع على فتح الباري -الطبعة السلفية-، ويمتاز بأنه حتى لو اختلفت الطبعة فإنك تستطيع أن تقف على الحديث؛ لأنه عيّن لك اسم الكتاب والباب.

أما (صحيح مسلم) فطبعة محمد فؤاد عبد الباقي، حيث جعل المجلد الخامس فهارس للكتاب.



أما (سنن أبي داود) فكانت أفضل طبعةٍ طبعةُ عزت عبيد الدّعاس وفيها فهارس، ولكن صدرت طبعة بعد ذلك بتحقيق محمد عوّامة وهي أجود الطبعات إلى الآن، لكن هذه الطبعة لم يصدر لها فهارس إلى الآن -وإن كان المحقق وعد بإصدار فهرس للكتاب-.

أما (جامع الترمذي) فقد صُنعت له فهارس منفردة، ولا أعرف له طبعة مفهرسة فهرسة جيدة.

أما (سنن النسائي مع شرح السيوطي وحاشية السندي) فقد رقمها عبد الفتاح أبو غدة، وصنع لها مجلدًا كاملًا للفهارس.

وكذلك فقد حقق محمد فؤاد عبد الباقي (سنن ابن ماجه) وصنع له فهارس.

وأما (موطأ مالك) برواية يحيى الليثي المشهورة فقد أخرجه محمد فؤاد عبد الباقي وصنع له فهارس.

والروايات الأخرى للموطأ غالبها خرج مطبوعًا محققًا ومفهرسًا أيضًا.

وأما (مسند الإمام أحمد) فله فهرسان جيّدان:

الأول: المسمى بـ(مُرشد المحتار) من صنع وإعداد الشيخ: حمدي السلفي.

والثاني: (المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد) لعبد الله ناصر الرحماني.



وهو في أربعة مجلدات، وميزة هذا الكتاب أنه فهرس فيه ثلاث طبعات للمسند:

الطبعة القديمة التي طبعت في ستة مجلدات، المطبوعة عام ١٣١٣هـ، والطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر، والطبعة التي بترتيب الساعاتي (الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني).

وأما (سنن الدارمي) فله فهرس مطبوع بإعداد أحمد بن عبد الله الرفاعي على أطراف الحديث وعلى المسانيد، وأخرج (سنن الدارمي) مصطفى البُغا أيضًا بفهرس في آخره.

وهناك فهارس أيضًا كثيرة أخرجتها "دار عالم الكتب"، وهي من الفهارس المتقنة، وأشرف على إصدار هذه الفهارس الدكتور: سمير طه المجذوب، وتجد في الغالب أن أربعة أو خمسة اشتركوا في إصدار فهرس واحد.

وقد أصدرت فهرسًا لـ(مصنف عبد الرزاق) في أربعة مجلدات، المجلد الأول والثاني على أطراف الحديث، والثالث والرابع على المسانيد.

وأيضًا أخرجوا فهرسًا لـ(مستدرك الحاكم) في مجلدين ضخمين.

وفهرسًا (لمجمع الزوائد ومنبع الفوائد) في أربعة مجلدات ضخام.

وفهرسًا لـ(سنن الدارقطني) في مجلدين كبار.

وفهرسًا لـ(نصب الراية) للزيلعي، وهي فهارس متقنة.



أيضًا من الفهارس المهمة كتاب (موسوعة أطراف الحديث النبوي) لأبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول.

وميزة هذا الكتاب أنه جمع بين مائة وخمسين كتابًا، وخرج له ذيلٌ أيضًا، والكتاب غير دقيق، ولكنه مفيد ونافع في الإعانة على الوقوف على الحديث، ولا يُستغنى عنه؛ لأنه ينفع كثيرًا.

أيضًا من الكتب الجيّدة: (الجامع المفهرس لمصنفات الألباني) لسليم الهلالي، الذي فهرس فيه الأحاديث الواردة في مؤلفات الألباني المطبوعة.

هناك فهارس قديمة مما يدل على أن فكرة الفهرسة للكتب موجودة قديمًا، ومن أقدم الكتب المفهرسة كتاب (المجروحين) لابن حبان، فقد فهرس أحاديثه ابن طاهر المقدسي -المشهور بابن القيسراني- في كتاب سماه (تذكرة الحفاظ) وهو مطبوع، حيث فهرس كتاب (المجروحين) على حروف المعجم، وميزة هذا الكتاب أنه ليس فهرسًا فقط، بل هو فهرس يذكر لك فيه حكم ابن حبان على الحديث بعد سياقه لطرفه، والراوي الذي تكلم في الحديث بسببه -أي: علة التضعيف-، ثم قد يضيف ابن طاهر رأيه الشخصي، وهذه فائدة مهمة جدًّا.

وقد صنع ابن طاهر المقدسي -أيضًا- كتابًا آخر وهو (ذخيرة الحفاظ) فَهرسَ فيه كتاب (الكامل) لابن عدي، وقد طُبع هذا الكتاب في خمسة



مجلدات، وفيه نفس المزايا السابقة من الفهرسة على أطراف الحديث، وقد يتعقب ابن طاهر المقدسي بعض الأحاديث في رأي خاص له.

هذه أهم الفهارس التي رُتبت على حروف المعجم.



كتب الأطراف

1- حقيقتها:

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية، اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن، إما على سبيل الاستيعاب، أو بالنسبة لكتب مخصوصة، ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها، وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط.

2- ترتيبها:

أما ترتيبها: فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم، أي يبدءون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا، وربما رتبها بعضهم -وهو قليل- على الحروف بالنسبة لأول المتن، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب «أطراف الغرائب والأفراد»،

للدارقطني، فقد رتبه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون[١]، وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه «الكشاف في معرفة الأطراف[٢]».

3- معنى الأطراف:

الأطراف جمع «طرف»، و«طرف الحديث» معناه: الجزء من متنه الدال على بقيته، مثل قولنا: حديث: «كلكم راع»، وحديث: «بني الإسلام على خمس»، وحديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة»، وهكذا.

4- عددها:

وكتب الأطراف كثيرة، ومن أشهرها:

١- أطراف الصحيحين، لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي، المتوفى سنة ٤٠١ هـ.

٢- أطراف الصحيحين، لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي، المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضًا.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٠).

(٢) انظر: مقدمة «ذخائر المواريث (ص: ٤)»، للنابلسي، والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزي، وقد توفي سنة ٧٩٥هـ، وكتابه المذكور في أطراف الكتب الستة.



٣- الإشراف على معرفة الأطراف، أي أطراف السنن الأربعة، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ(ابن عساكر) الدمشقي، المتوفى سنة ٥٧١هـ.

٤- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف[١]، أي أطراف الكتب الستة، للحافظ أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن المِزّي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

٥- إتحاف المهرة بأطراف العشرة[٢]، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

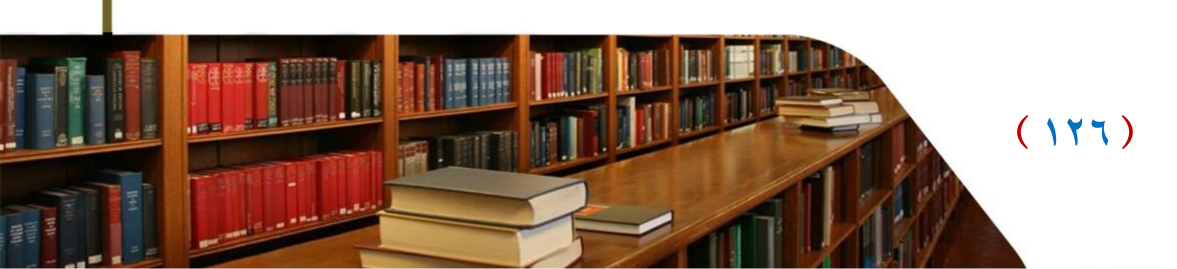
٦- أطراف المسانيد العشرة[٣]، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري، المتوفى سنة ٨٤٠هـ.

---

(١) نشر كاملًا في الهند، وأعيد تصويره في القاهرة وبيروت.

(٢) وهذه العشرة هي: الموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد ومسند الدارمي وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني. وإنما زاد العدد واحدًا لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه، كما في «لحظ الألحاظ» ذيل تذكرة الحفاظ (ص:٣٣٣).

(٣) وهذه العشرة هي: مسند أبي داود الطيالسي، ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.



٧- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث[١]، لعبد الغني النابلسي، المتوفى سنة ١١٤٣هـ.

فوائدها: لكتب الأطراف فوائد متعددة، أشهرها ما يلي:

أ- معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد، وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريبًا أو عزيزًا أو مشهورًا.

ب- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث، والباب الذي أخرجوه فيه.

ج- معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عمل عليها كتاب الأطراف.

تنبيه:

ينبغي أن يُعلم أن كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملًا -كما هو واضح- كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف، وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب، وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملًا باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف، فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تعطيك الحديث كاملًا، ولا تحوجك للرجوع إلى مصدر آخر.

---

(١) نشر في القاهرة، وأعادت تصويره دار المعرفة في بيروت. «الناشر».



ب- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث

١- مصنفه:

صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي (١٠٥٠هـ - ١١٤٣هـ) الدمشقي الحنفي.

٢- موضوعه:

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

٣- ترتيبه:

رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة، مرتبًا ذكرهم على نسق حروف المعجم، مبتدئًا بالهمزة منتهيًا بالياء.

٤- تقسيمه:

لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب، مرتبًا ما في كل باب على نسق حروف المعجم تسهيلًا للاستخراج، وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.

الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به.

الباب الثالث: في مسانيد المبهمين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم.



الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات.

الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.

الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.

الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المرسلين.

وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المرسلين، وفي المبهمين منهم، وفي مراسيل النساء.

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك.

٥- رموزه:

(خ) للبخاري. (م) لمسلم. (د) لأبي داود. (ت) للترمذي. (س) للنسائي[(١)]. (هـ) لابن ماجه. (ط) للموطأ.

(١) في سننه الصغرى المسماة بـ«المجتبى من سنن النبي المختار»، وهي المتداولة.



٦- كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها:

بدأ المؤلف الكتاب -كما مر قريبًا- بحرف الهمزة، فقال: «حرف الهمزة»، ثم قال: «أبيض بن حمال الحميري المأربي، عن النبي ﷺ، ثم قال: «حديث» بخط كبير، ثم ذكر طرف الحديث فقال: «أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب»، ثم قال: «وفيه: لا حمى في الأراك» ثم كتب ما يلي: [«د» في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القرشي. «ت» في الأحكام عن قتيبة. (هـ) فيه[١] عن محمد بن يحيى بن أبي عمر]. انتهى إيراد الحديث. ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل.

ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنف الذي روى ذلك الحديث، ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصارًا، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب[٢]، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للمزي.

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات، بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ.

---

(١) أي: في كتاب الأحكام.

(٢) انظر: مقدمة الكتاب المذكور (١/ ٤).



وإذا كان الحديث مرويًّا عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار، بخلاف ما فعل المزي في «تحفة الأشراف»، فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين رووه، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث، ولذلك جاءت عدة أحاديث «ذخائر المواريث» (١٢٣٠٢) حديثًا، على حين بلغت عدة أحاديث «تحفة الأشراف» (١٩٥٩٥) حديثًا -كما مرّ قريبًا-.

٧- كيفية المراجعة فيه:

قال مصنفه في المقدمة[١]:

وإذا أردت الاستخراج منه فتأمل في معنى الحديث الذي تريده، في أي شيء هو؟ ولا تعتبر خصوص ألفاظه، ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلًا، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث، فصحح الصحابي المروي عنه، ثم اكشف عنه في محله تجده إن شاء الله تعالى».

٨- الموازنة بينه وبين كتاب «تحفة الأشراف» للمزي:

لا شك أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر، فكتاب المزي أجود لمن يريد الأسانيد ويعتني بها، ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤).



رجاله، كما أنه يمتاز بذكر الحديث -الذي رواه عدد من الصحابة- في مسانيدهم جميعًا، وهي ميزة جيدة، لأن من عرف أي راو لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده، أما في «ذخائر المواريث» فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة، وهذا نقص في الكتاب.

على أن كتاب «ذخائر المواريث»، يمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب المزي[١]، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل، ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أحيل عليها، ويبني عليها ما شاء.

٤- أشهر كتب التخاريج، والتعريف ببعضها:

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخاريج[٢]، فمن أشهر تلك الكتب:

---

(١) طبع كتاب «ذخائر المواريث» في أربعة أجزاء داخل مجلدين، على حين أن ناشر كتاب «تحفة الأشراف» قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات [تم نشر الكتاب في أربعة عشر مجلدًا] ما بين المعقوفتين من الناشر.

(٢) انظر: أسماء ما يقارب أربعين كتابًا في التخريج في (الرسالة المستطرفة) (ص: ١٨٥- ١٩١).



١- تخريج أحاديث المهذب، لأبي إسحق الشيرازي، تصنيف محمد بن موسى الحازمي (ت: ٥٨٤هـ).

٢- تخريج أحاديث المختصر الكبير، لابن الحاجب، تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (ت: ٧٤٤هـ).

٣- نصب الراية لأحاديث الهداية، للمرغيناني، تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢ هـ).

٤- تخريج أحاديث الكشاف، للزمخشري، للحافظ الزيلعي أيضًا.

٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي، تصنيف عمر بن علي بن الملقن (ت: ٨٠٤هـ).

٦- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ).

٧- تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب، للحافظ العراقي أيضًا.

٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، للرافعي، تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ ابن حجر أيضًا.



١٠- تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي، تصنيف عبد الرؤوف بن علي المناوي (ت: ١٠٣١هـ).

وإليك تعريفة ببعضها مع نبذة عن حياة مؤلفيها:

أ- نصب الراية لأحاديث الهداية:

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية، وقد صنفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة ٧٦٢هـ[1]، وهو كتاب خرَّج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت: ٥٩٣هـ) في كتابه «الهداية» في الفقه الحنفي.

---

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي، و(الزيلعي) نسبة إلى (زيلع) بلدة على ساحل الحبشة، وفيها موضع لمحط السفن، وهي الآن من أرض الصومال، نشأ رحمه الله نشأة علمية فتفقه وبرع فيه، وطلب الحديث واعتنى به، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته، ومن شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز، والقاضي علاء الدين التركاني، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية، وأحاديث الكشاف، فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، وصنف كتابًا آخر في التخريج، وهو تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري. توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة.



وهو من أجود كتب التخريج -إن لم يكن أجودها- وأنفعها وأشملها ذكرًا لطرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يُسبق إليه -فيما أعلم-.

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه من جاء بعده من أصحاب كتب التخاريج، لاسيما الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وهذا الكتاب يدل على تبحر الزيلعي في الحديث وعلومه، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة، وقدرته على استخراج ما فيها، قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» عن هذا الكتاب: «وهو تخريج نافع جدًّا، منه استمد من جاء بعده من شراح الهداية، بل منه استمد كثيرًا الحافظ ابن حجر في تخاريجه[(١)]، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال»[(٢)].

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب: أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب «الهداية» ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصيًا طرقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى

---

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك، وأشار إلى استفادته من تخاريج هذا الكتاب في مقدمة كتابيه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (ص: ١٠) و«الحبير (ص: ٩)».

(٢) الرسالة المستطرفة (ص: ١٨٨).



الحديث الذي ذكره صاحب «الهداية، ويذكر من أخرجه أيضًا، ويرمز لهذه الأحاديث[١] بـ«أحاديث الباب»، ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بـ«أحاديث الخصوم»، ويذكر من أخرجها أيضًا. يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكمال الإنصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواه.

وقد طبع الكتاب طبعتين، كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري، لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والمتون، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها، وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان، وذلك سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م بمطبعة دار المأمون، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات[٢].

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث كتاب الطهارة، ويستمر إلى آخر أبواب الفقه، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب الهداية، لذلك فالرجوع إليه سهل

---

(١) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى حديث كتاب «الهداية».

(٢) أعيد تصوير هذه النسخة في بيروت لدى دار إحياء التراث العربي والمكتب الإسلامي، وصوّر أيضًا في القاهرة لدى دار الحديث بالأزهر . «الناشر».



جدًّا، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وبأي باب يتعلق، ثم ينظره في ذلك الباب.

هذا والكتاب -كما مرّ في عرض طريقة المؤلف فيه- يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام؛ سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، فهو حاوٍ لجلّ ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتبوعة، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل، فجزى الله مصنفه عنّا وعن المسلمين خير الجزاء.

نموذج من الكتاب:

وإليك نموذجًا من التخريج في هذا الكتاب، وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب، قال:

الحديث الثالث: روي عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة في المني: «فاغسليه إن كان رطبًا، وافركيه إن كان يابسًا»، قلت: غريب. وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير: ثنا بشر بن بكر، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابسًا، وأغسله إذا كان رطبًا». انتهى.

ورواه البزار في مسنده وقال: لا يعلم من أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا. ورواه غيره عن عمرة مرسلًا. انتهى.



قال ابن الجوزي في التحقيق: والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة: «واغسليه إن كان رطبًا، وافركيه إن كان يابسًا»، قال: وهذا حديث لا يعرف، وإنما روي نحوه من كلام عائشة، ثم ذكر حديث الدار قطني المذكور، والله أعلم. ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يصلي فيه، وهذا ينتقض بما وقع في «مسلم»: «كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فيصلي فيه»، وعند أبي داود: «ثم يصلي فيه»، والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك. وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء، وهذا ينتقض بما في «مسلم» أيضًا: «لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابسًا بظفري» والله أعلم».

[ثم قال[1]:] روى البخاري ومسلم من حديث عائشة: «أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه»، انتهى. قال البيهقي: وهذا لا منافاة بينه وبين قولها: «كنت أفركه من ثوبه ثم يصلي فيه»، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين، انتهى. وقال ابن الجوزي: ليس في هذا الحديث حجة، لأن غسله كان للاستقذار، لا للنجاسة.

حديث آخر: «إنما يغسل الثوب من خمس» سيأتي قريبًا.

---

(١) الكلام الذي بين المعكوفتين ليس من كلام الزيلعي وإنما هو من كلامي.



الآثار: روى ابن أبي شيبة في «مصنفه»، حدثنا حسين بن علي بن جعفر بن برقان، عن خالد بن أبي عزة قال: «سأل رجل عمر بن الخطاب فقال: إني احتلمت على طنفسة، فقال: إن كان رطبًا فاغسله، وإن كان يابسًا فاحككه، وإن خفي عليك فارششه بالماء»، انتهى.

أحاديث الخصوم: روى أحمد في مسنده: حدثنا معاذ بن معاذ، أنبأنا عكرمة بن عمار، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه، ويحته يابسًا ثم يصلي فيه»، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في «سننه»، والطبراني في «معجمه»، عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق، عن شريك القاضي، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عطاء، عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب، قال: «إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق، وقال: إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة»، انتهى. قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق، عن شريك، انتهى. قال ابن الجوزي في «التحقيق»: وإسحاق إمام مخرج له في «الصحيحين»، ورفعه زيادة، وهي من الثقة مقبولة، ومن وقفه لم يحفظ، انتهى. ورواه البيهقي في «المعرفة» من طريق الشافعي، ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء، عن ابن عباس موقوفًا، وقال: هذا هو الصحيح



موقوف، وقد روي عن شريك، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء مرفوعًا ولا يثبت، انتهى[1].

ب- الدراية في تخريج أحاديث الهداية:

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر العسقلاني[2]، وهو تلخيص لكتاب «نصب الراية» للحافظ الزيلعي الذي مر الكلام عليه قريبًا، ولم يصنفه صاحبه استقلالًا، وإنما لخص فيه ما جاء من التخاريج التي في «نصب الراية»،

---

(١) انظر: النص من «نصب الراية» (١/ ٢٠٩- ٢١٠).

(٢) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة، ولد سنة ٧٧٣هـ، ومات والده سنة ٧٧٧، وماتت أمه قبل ذلك، فنشأ يتيمًا. حفظ القرآن وله تسع سنين، استصحبه وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤هـ وجاور معه بمكة، فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري، ثم حفظ كتبًا من مختصرات العلوم، ثم حبب إليه النظر في التواريخ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦هـ فلازمه عشرة أعوام، وحبب إليه فن الحديث، ثم رحل إلى الإسكندرية، ثم حج ودخل اليمن، ثم رحل إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها، ثم صنف الكتب الكثيرة المفيدة التي تغني شهرتها عن ذكرها، وولي القضاء، ودرّس وأفتى، وشهد له العلماء بسعة الاطلاع والحفظ، توفي سنة ٨٥٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة.



وترتيبه كترتيب الأصل في الأبواب، لكنه أخلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب، فقد قال:

أما بعد: فإني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصاره جامعًا لمقاصد الأصل، مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه كما انتفع أهل المذهب، فأجبته إلى طلبه، وبادرت إلى وفق رغبته، فلخصته تلخيصًا حسنًا مبينًا، غير مخلّ من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يستغنى عنه، والله المستعان في الأمور كلها، لا إله إلا هو[1].

والكتاب وإن كان ملخصًا مختصرًا، ربما يسهل على المبتدئ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل[2]؛ لأنه من المعلوم أن مبنى التخريج النافع على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتم الفائدة، ويكمل الانتفاع، وتشفى الصدور في الوصول إلى أعماق تخريج الحديث. وكتاب الزيلعي هو كذلك، وليس فيه استطراد أو حشو، فكل تلخيص أو حذف لبعض طرق الحديث أو الدلالة على مواضعه

(١) مقدمة الدراية: ١/ ١٠.

(٢) أي مع وجود كتاب «نصب الراية».



بشكل كامل يقلل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه، ويضعف الانتفاع بما جاء فيه، ويخل بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله، والله أعلم.

وإليك نموذجًا من تخريج هذا الكتاب:

قال المؤلف ﵀: «حديث قال النبي ﷺ لعائشة في المني: «فاغلسيه إن كان رطبًا، وافركيه إن كان يابسًا»، لم أجده بهذه السياقة. وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابسًا، وأغسله إذا كان رطبًا». ولمسلم من وجه آخر: «لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابسًا بظفري». ولأبي داود: كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصلي فيه. ولأحمد من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة[1]: كان رسول الله ﷺ يسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه، ويحته يابسًا ثم يصلي فيه. وفي الصحيحين عن عائشة: «أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ». وروى ابن أبي شيبة من طريق خالد بن أبي عزة: «سأل رجل عمر فقال: إني احتلمت على طنفسة فقال: إن كان رطبًا فاغسله، وإن كان يابسًا فاحككه، فإن خفي عليك فارششه». وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء، عن ابن عباس في المني: «إنما هو بمنزلة المخاط

(١) في النسخة المطبوعة بدلًا عن «عائشة» ، كلمة «غيره»، والظاهر أنه خطأ مطبعي.



والبزاق». قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف، ورفعه شريك، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، ولا يثبت. انتهى. وهو عند الدارقطني والطبري[1].

ج- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير:

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، لخص فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) كتاب «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت: ٨٠٤هـ). وكتاب «الشرح الكبير» هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت: ٦٢٣هـ)، شرح فيه كتاب الوجيز، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ).

ومما تجدر الإشارة إليه: أن كتاب «الشرح الكبير» قد اعتنى بتخريج أحاديثه عدد من العلماء، منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر، وهم: سراج الدين بن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، وعز الدين بن جماعة (ت: ٧٦٧هـ)، وحفيده بدر الدين بن جماعة (ت: ٨١٩هـ)، وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش (ت: ٨٤٥هـ)، وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٧٤هـ)، وواحد بعده

---

(١) انظر: الدراية (١/ ٩١- ٩٢)، هذا وقد طبع الكتاب طبعتين: كانت الأولى بمطبعة محبوب، وكانت الثانية بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، وذلك سنة ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م، وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني أثابه الله.



وهو السيوطي (ت:٩١١هـ)، وسمى كتابه «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير».

كما تجدر الإشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه «البدر المنير» في سبعة مجلدات، ثم لخصه في أربعة مجلدات، وسماه «خلاصة البدر المنير»، ثم انتقاه في جزء، وسماه «منتقى خلاصة البدر المنير»[١]. وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ«خلاصة البدر المنير»، فلا أدري ما السبب؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرجت أحاديث «الشرح الكبير» وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن، لكنه قال: إنه أطاله بالتكرار، وأما تلخيصه -ويعني به: «منتقى خلاصة البدر المنير»- فقال عنه: إنه أخلّ فيه بكثير من مقاصد الأصل، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده. وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفًا، وكذلك في كتاب «نصب الراية» للزيلعي، وعلل استفادته من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي: بأن الزيلعي ينبه في كتابه المذكور على ما يحتج به مخالفوه من أصحاب

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص: ١٨٩).



المذاهب الأخرى، ورجا الله تعالى أن يكون كتابه هذا حاويًا لكل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع.

وإليك نص المقدمة كاملًا، لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها:

قال الحافظ ابن حجر: «أما بعد: فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز، للإمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه، لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار، فجاء في سبعة مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة[1] لطيفة، أخلّ فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمن الله بذلك. ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي، لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه، وأرجو الله -إن تم

(١) يقال: مجلدة ومجلد، للجزء المجلد من الكتاب.



هذا التتبع- أن يكون حاويًا لكل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع. وهذا مقصد جليل[١].

قلت: قد تم هذا التتبع بحمد الله تعالى، وقد حوى - فعلًا - جلّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم، لذا يعتبر هذا الكتاب مصدرًا مهمًّا من مصادر تخريج أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب.

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»، وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه.

وإليك نموذج من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب:

قال الحافظ: «حديث علي «أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له»، أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي، من حديث الحجاج بن دينار، عن الحكم، عن حجر بن عدي، عن علي. ورواه الترمذي من رواية إسرائيل، عن الحكم، عن حجر العدوي، عن علي. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم، ورجح رواية منصور عن الحكم، عن الحسن بن مسلم بن يناق، عن النبي ﷺ مرسلًا، وكذا رجحه أبو داود. وقال البيهقي: قال الشافعي: روي عن النبي ﷺ: «أنه تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل»، ولا أدري أثبت أم لا؟ قال البيهقي: عنى بذلك هذا

---

(١) مقدمة التلخيص الحبير (ص: ٩).



الحديث، ويعضده حديث أبي البختري عن علي: «أن النبي ﷺ قال: إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين»، رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعًا. وفي بعض ألفاظه: «أن النبي ﷺ قال لعمر: إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام أول»، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع[1]».

د- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار:

هذا الكتاب خرّج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي[2] (ت: ٨٠٦هـ) الأحاديث التي في كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي (ت: ٥٠٥هـ).

(١) التلخيص الحبير: ٢: ١٦٢- ١٦٣، هذا وقد طبع الكتاب طبعتين، كانت الأولى بالمطبعة الأنصارية في دهلي، وكانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة، وذلك سنة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

(٢) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ولد بمنشاة المهراني بين مصر والقاهرة سنة ٧٢٥هـ، وعني بفن الحديث ، وتقدم فيه بحيث كان شيوخ عصره يشهدون له بالمعرفة ويثنون عليه، ومنهم السبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم. ووصفه الإسنوي بحافظ العصر. وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه، منها الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها، وتخريج أحاديث الإحياء ، وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب، وشرع في إملاء الحديث من سنة ٧٩٦هـ، فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد أن كانت =



وقد طبع هذا التخريج بذيل كتاب «إحياء علوم الدين»، وهو تخريج نفيس مفيد جدًّا، يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول باعه فيه.

وطريقته في التخريج: أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه، وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يعزه إلى غيرها إلا لغرض مفيد، كأن يكون من أخرجه التزم الصحة في كتابه، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في «الإحياء»، وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرر الحديث في الإحياء فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالبًا، وقد يكرر تخريجه لغرض أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وإن كان التكرار في باب آخر خرجه في جميع المواضع، ونبه على أنه تقدم، وربما ذهل عن التنبيه.

وطريقته في عرض التخريج: أنه يذكر طرف الحديث الذي في «الإحياء»، وصحابيه، ومخرجه، ثم يبين صحته أو حسنه أو ضعفه، وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة بين ذلك بقوله: «لا أصل له»، وأحيانًا يقول: «لا أعرفه»، أي: لا يعرفه حديثًا في كتب السنة في حدود اطلاعه، وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله.

= دائرة، فأملى أكثر من أربعمائة مجلس، وكان صالحًا متواضعًا ضيق المعيشة، توفي سنة ٨٠٦هـ، ورثاه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة عزاء، رحمه الله رحمة واسعة.



ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع، وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال:

«وبعد: فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين، في سنة إحدى وخمسين[(١)]، تعذر الوقوف على بعض أحاديثه، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين، فظفرت بكثير مما عزب عني علمه، ثم شرعت في تبييضه في مصنف متوسط حجمه، وأنا مع ذلك متباطئ في إكماله، غير متعرض لتركه وإهماله، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه، وتكرر السؤال من جماعة في إكماله، فأجبت وبادرت إليه، ولكني اختصرته غاية الاختصار، ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث، وصحابيه، ومخرجه، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة، وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول[(٢)]، والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسؤول[(٣)]».

(١) أي: سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

(٢) أي: كتب الحديث التي هي أصول للسنة، ومدار السنة عليها، كالكتب الستة وغيرها من مشاهير كتب السنة.

(٣) مقدمة التخريج المذكور بذيل «الإحياء» (١/ ١).



وهذا التخريج ضروري ومهم جدًّا: لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة، فتولى هذا التخريج بيانها، وميز صحيحها من سقيمها، بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء.

وإليك نموذجًا من هذا التخريج:

قال العراقي: «حديث: (خلق الله الماء طهورًا لا ينجسه شيء، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه)، أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد، وصححه أبو داود وغيره»[1].

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٣٠).



طريقة دراسة الإسناد

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة، وهي:

١- العدالة في الرواة.

٢- الضبط في الرواة.

٣- الاتصال في السند.

٤- عدم الشذوذ في السند والمتن.

٥- عدم العلة في السند والمتن.

فإن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها، ليبنى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتعرف مرتبته.

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد -في ضوء ما تقدم- هو البحث في تراجم رجال الإسناد، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الإسناد أو عدم وجودهما.



وللحــديث رجــال يعرفــون بــه   وللـــدواوين كتّــاب وحسّـــاب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل: الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين أن يكون كتب وقرأ وسمع ووعى، ورحل إلى المدائن والقرى، وحصّل أصولًا، وعلق فروعًا، من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف، فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك، وأما إذا كان على رأسه طيلسان، وفي رجليه نعلان، وصحب أميرًا من أمراء الزمان، أو من تحلى بلؤلؤ ومرجان، أو بثياب ذات ألوان، فحصل تدريس حديث بالإفك والبهتان، وجعل نفسه لعبة للصبيان، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان، فهذا لا يطلق عليه اسم محدث؛ بل ولا إنسان، وإنه مع الجهالة آكل حرام، فإن استحله خرج من دين الإسلام، انتهى.

انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ٤٠-٤١).

كيفية إخراج الترجمة

مرّ بنا فيما سبق في بحث «أنواع الكتب المؤلفة في الرجال»، أن أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة، وجعلوها على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب، أو في شمولها للرواة عامة، أو اقتصارها على رواة مخصوصين بكتب معينة، أو على تراجم الثقات فقط، أو الضعفاء فقط، وما إلى ذلك.



لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراو من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي، من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة، أو ممن تكلم فيه، أو من بلدة بعينها، أو من طبقة بعينها، ليسهل عليه -في ضوء تلك المعلومات- أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق.

وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي، فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر، وهكذا حتى يجده.

مثال لدراسة الإسناد عمليًّا

ولنمثل لذلك بمثال: هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عمليًّا، وهو: قال النسائي: «أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، أن أباه حدثه، عن عبد الله بن عمرو قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيبًا فقال في خطبته: لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها»[1].

---

(١) سنن النسائي: (٥/ ٤٩).



فهذا الإسناد فيه ستة أشخاص، وهم:

١- إسماعيل بن مسعود.

٢- خالد بن الحارث.

٣- حسين المعلم.

٤- عمرو بن شعيب.

٥- شعيب (والد عمرو).

٦- عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص).

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم نقول: بما أن هذا الإسناد في سنن النسائي، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي:

١- تهذيب التهذيب لابن حجر.

٢- تقريب التهذيب لابن حجر أيضًا.

٣- الكاشف للذهبي.

٤- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي.

والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم.

ولنأخذ كتاب «تقريب التهذيب»، ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو:

١- إسماعيل بن مسعود: نفتش عن اسمه «إسماعيل» في حرف الهمزة، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (١/ ٦٥) لكن اسمه «إسماعيل بن أبان»، إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود، فنجد في (١/ ٧٤) اثنين كلًّا منهما اسمه «إسماعيل بن مسعود»، وهما: «إسماعيل بن مسعود الزرقي» و«إسماعيل بن مسعود الجحدري»، لكن نستطيع أن نميز «إسماعيل بن مسعود» الذي هو شيخ النسائي بأنه «الجحدري» من أمرين: أولهما أن المؤلف رمز بحرف (س) لـ«الجحدري»، ومعنى هذا الرمز: أنه أخرج له النسائي في سننه، على حين أنه رمز لـ«الزرقي» بحرف (عس)، ومعناه: أنه أخرج له النسائي في مسند علي فقط. وثانيهما أنه قال عن (الزرقي) إنه من الطبقة الخامسة، وهي طبقة صغار التابعين، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ (حدثنا)، وهو من طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع، وقال عن «الجحدري» إنه من الطبقة العاشرة، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي.

٢- خالد بن الحارث: نفتش عن اسمه «خالد» في حرف (الخاء)، فنجد أول من اسمه «خالد» في (١/ ٢١١) إلا أنه «خالد بن إياس»، فنجول بنظرنا بعده بعدة تراجم، فنراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها، وهو «خالد بن

حارث الهجيمي»، ولا يوجد من اسمه «خالد بن الحارث» غيره في رجال الكتب الستة.

٣- حسين المعلِّم: نبحث عمن اسمه «حسين» في حرف (الحاء)، فنجد في (١/ ١٧٣) هذا العنوان: «ذكر من اسمه الحسين»، وبما أن الشخص الذي نبحث عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد؛ لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نعثر عليه، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعثر على حسين المعلم في (١/ ١٧٥)، واسمه «حسين بن ذكوان المعلم»، وكلمة «المعلم» تقال لمن يعلم الصبيان.

٤- عمرو بن شعيب: نبحث عمن اسمه «عمرو» في حرف (العين)، فنجد في (٢/ ٦٥) هذا العنوان: «ذكر من اسمه عمرو بفتح أوله»، فنبحث عن اسم أبيه شعيب، فنجده في (٢/ ٧٢)، وهو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

٥- شعيب (والد عمرو): نبحث عنه في حرف (الشين)، فنجد أول من اسمه (شعيب) في (١/ ٣٥١)، وبما أننا عرفنا اسم أبيه وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو)؛ إذن نبحث عن اسم أبيه (محمد)، فنجده في (١/ ٣٥٣)، قال عنه المؤلف: «شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جده».



٦- عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص): نبحث عن اسمه (عبد الله) في حرف (العين)، فنجد في (١/ ٤٠٠) هذا العنوان: «ذكر من اسمه عبد الله»، ثم نبحث عمن اسم أبيه «عمرو»، فنجد «عبد الله بن عمرو بن العاص في (١/ ٤٣٦)، وهو الصحابي المشهور.

البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم، ننتقل إلى مرحلة ثانية، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راو خلال ترجمته، ولنأخذ الإسناد السابق نفسه مثالًا لذلك، ولنبدأ بـ(إسماعيل بن مسعود).

١- إسماعيل بن مسعود:

أ- قال عنه في التقريب (١/ ٧٤): «ثقة».

ب- وقال عنه في الكاشف (١/ ١٢٨): «ثقة».

ج- وقال عنه في الخلاصة (ص: ٣٦): قال أبو حاتم: «صدوق» وفي الحاشية: وقال النسائي: «ثقة».

٢- خالد بن الحارث:

أ- قال عنه في التقريب (١/ ٢١١- ٢١٢): «ثقة ثبت».



ب- وقال عنه في الكاشف (١/ ٢٦٦- ٢٦٧): قال أحمد: «إليه المنتهي في التثبت بالبصرة»، وقال القطان: «ما رأيت خيرًا منه ومن سفيان».

ج- وقال في الخلاصة: (ص: ٩٩- ١٠٠): قال النسائي: «ثقة ثبت»، وقال القطان: «ما رأيت خيرًا منه ومن سفيان».

٣- حسين المعلم:

أ- قال عنه في التقريب (١/ ١٧٥-١٧٦): «ثقة ربما وهم».

ب- وقال عنه في الكاشف: «الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة».

ج- وقال عنه في الخلاصة: «وثقه ابن معين وأبو حاتم».

٤- عمرو بن شعيب:

أ- قال عنه في التقريب (٢/ ٧٢): «صدوق».

ب- وقال عنه في الكاشف (٢/ ٣٣٢): قال القطان: «إذا روى عنه ثقة فهو حجة»، وقال أحمد: «ربما احتججنا به»، وقال البخاري: «رأيت أحمد وعليًّا وإسحق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به»، وقال أبو داود: «ليس بحجة».

ج- وقال عنه في الخلاصة (ص: ٢٩٠): قال القطان: «إذا روى عن الثقات فهو ثقة يحتج به»، وفي رواية عن ابن معين: «إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة»، وقال أبو داود: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة»،



وقال أبو إسحق: «هو كأيوب عن نافع عن ابن عمر»، ووثقه النسائي، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: «صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو»، وقال البخاري: «سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو».

٥- شعيب بن محمد (والد عمرو):

أ- قال عنه في التقريب (١/ ٣٥٣): «صدوق».

ب- وقال عنه في الكاشف (٢/ ١٣- ١٤): «صدوق».

ج- وقال عنه في الخلاصة (ص: ١٦٧): «وثقه ابن حبان».

٦- عبد الله بن عمرو بن العاص:

صحابي مشهور، والصحابة لا يبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط.

خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الإسناد الستة تبين لنا:

أ- أن الثلاثة الأول وهم: (إسماعيل بن مسعود) و(خالد بن الحارث) و(حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم، ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط.



ب- وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي، فهو ثقة.

ج- وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه، لكن من لم يوثقه لم يعز ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط، وهذا الأمر هو: في روايته عن أبيه، هل سمع من أبيه؟ وإذا كان سمع من أبيه، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه؟ لذلك نرى كثيرًا من أئمة الجرح والتعديل يقولون: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة.

والخلاصة: أن عمرًا ثقة في نفسه، فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء، والله أعلم.

د- وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو، فهو في نفسه ثقة، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح لكن سماعه منه ليس بكثير، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو رواها شعيب وجادة ولم يسمعها، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة، فيكون الحديث مرسلًا.

البحث في اتصال الإسناد

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الإسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث، وهو: اتصال الإسناد، فنقول:



١- أما النسائي فقال: «أخبرنا» إسماعيل بن مسعود.

٢- وأما إسماعيل بن مسعود فقال: «حدثنا» خالد بن الحارث.

٣- وأما خالد بن الحارث فقال: «حدثنا» حسين المعلم.

فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسماع من الشيخ، إذن فالسند إلى هنا متصل.

٤- وأما حسين المعلم فقال: «عن» عمرو بن شعيب.

و(عنعنته) هذه محمولة على الاتصال؛ لأن حسينًا ليس بمدلس أولًا، ويمكن لقاؤه بعمرو بن شعيب، ومعروف في التراجم بالأخذ عنه، ومذكور في تلاميذه.

٥- وأما عمرو بن شعيب، فقد صرح بأن أباه حدثه، فالإسناد لا زال متصلًا.

٦- وأما شعيب بن محمد بن عبد الله فقال: «عن» عبد الله بن عمرو، وهنا الإشكال، لأن شعيبًا وُصف بالتدليس، لكن الحافظ ابن حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين[1]، وهي الطبقة التي قال عن أهلها: إنهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

---

(١) في رسالة له في المدلسين، اسمها: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. (نشرت هذا الكتاب دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٨٤م). «الناشر»



لذلك فإننا نحتمل تدليسه هنا، ونحمل العنعنة على السماع لقلة تدليسه، ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله، فالإسناد متصل إن شاء الله.

البحث عن الشذوذ والعلة وصعوبته

أما البحث عن الشذوذ والعلة، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، لأن الكشف عن الشذوذ والعلة إثباتًا أو نفيًا أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدًّا على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.

وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تطرق إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[1]، كما ذكروا أن وقوع العلة في سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه[2].

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته، قال الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[3].

---

(١) انظر: علوم الحديث - معرفة الحديث المعلل (ص: ٨١).

(٢) المصدر السابق (ص: ٨٢).

(٣) المصدر السابق (ص: ٨٢).



وهذا كما ترى أمر صعب جدًّا، لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها، أو على من ليس لديه القدرة على ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها.

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ«الحكم على الحديث» بيان مرتبته من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو الوضع، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفًا.

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي:

١- إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات، أي عدول ضابطون، يعني: أن رجال الإسناد رجال الصحيح، وإن كان بعضهم وهما «عمرو بن شعيب وأبوه شعيب» ليسا من أعلى رجال الصحيح، بل هما من أدنى رجال الصحيح.

٢- إن سند الحديث متصل، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنعنة شعيب عن جده عبد الله بن عمرو.

٣- لم يظهر لي -في حدود اطلاعي- شذوذ أو علة في سند هذا الحديث أو متنه.

مما تقدم أقول: إن الحديث صحيح، لكن ليس في قمة أنواع الصحيح، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح، أو هو من أعلى مراتب الحسن، والله أعلم.



هذا وقد روى الحديث -غير النسائي- الإمام أحمد في مسنده[(١)]، وأبو داود في سننه[(٢)]، وسكت عنه، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المعتمد.

وقد قال الذهبي: «الحسن أيضًا على مراتب، فأعلى مراتبه: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح»[(٣)].

استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله:

«صحيح الإسناد» أو «حسن الإسناد» أو «ضعيف الإسناد».

مرَّ بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث نفيًا أو إثباتًا أمر صعب جدًّا، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث: «صحيح الإسناد»، أو «حسن الإسناد»، أو «ضعيف الإسناد»، ولا يتعجل فيقول: «صحيح»، أو «حسن»، أو «ضعيف»، لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث: «صحيح»، أو «حسن» ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه، وسنده أقوى، فيكون الحديث الذي حكم عليه

(١) المسند: (٢/ ٢٠٧).
(٢) سنن أبي داود - كتاب البيوع (٣/ ٢٩٣- ح ٣٥٤٧).
(٣) تدريب الراوي: (١/ ١٦٠).



بالصحة شاذًّا، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها.

وبالنسبة لقوله عن الحديث: «ضعيف»، ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فالأولى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث: «صحيح الإسناد»، أو «حسن الإسناد»، أو «ضعيف الإسناد».

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين، منهم الحاكم ، والحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» وغيرهما، والظاهر أن الوقت لم يسعفهم ليكملوا النظر في كشف الشذوذ والعلة، فتحرجوا من القول بأنه «صحيح» أو «حسن».

وقد قال علماء المصطلح: إن المحدث إذا قال عن حديث: «إنه صحيح الإسناد»، أو «حسن الإسناد» دون قوله: «صحيح»، أو «حسن»، قال ابن الصلاح:

«قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد، دون قولهم: هذا حديث صحيح، أو حديث حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح، لكونه شاذًّا أو معللًا، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم



له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم»[1].

(١) علوم الحديث (ص: ٣٥).



مثال آخر ليس في الكتب الستة

وهذا مثال آخر لدراسة الإسناد، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة، هذا المثال من سنن الدارقطني، وهو:

قال الدارقطني: «نا[١] عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، نا هاشم بن الجنيد أبو صالح، نا عبد المجيد بن أبي رواد، نا مروان بن سالم، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم، فوضعوا الرأي فضلوا»[٢].

كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد

نظر أولًا إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني، فنرى أنه ولد سنة ٣٠٦هـ، وتوفي سنة ٣٨٥هـ، إذن هو متأخر في الزمن، فليس في شيوخه المباشرين راو من رجال الكتب الستة، فعلينا أن نبحث عن مصدر آخر للتراجم، فننظر إلى منطقة الدارقطني، فنرى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن، فهو بغدادي، إذن

(١) (نا) هذا مختصر من كلمة «حدثنا»، وهو اصطلاح مشي عليه أكثر نساخ الحديث للاختصار.

(٢) سنن الدارقطني - باب النوادر والأحاديث المتفرقة (٤/ ١٤٦).



فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد، ونحن نعلم أن للخطيب البغدادي كتابة كبيرة في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها، وهو «تاريخ بغداد»، فنتناوله ونراجع فيه في حرف العين فيمن اسمه «عبد الله»، لنرى «عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال»، فنجده في: (١٠/ ١٢٠).

١- عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال: قال الخطيب: «أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجمال».

وقال الخطيب: «أخبرنا محمد بن علي بن الفتح، قال: سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال: كان من الثقات»، ثم روى أنه مات سنة ٣٢٣هـ.

٢- هاشم بن الجنيد أبو صالح: لم أجد ترجمته فيما اطلعت عليه من كتب التراجم بعد البحث والتحري الكثير، والاستعانة ببعض المشايخ والإخوان، فعسى أن نعثر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى.

٣- عبد المجيد بن أبي رواد: قال عنه الذهبي في الميزان: صدوق مرجئ كأبيه[1]، وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره، وقال أبو داود: ثقة داعية إلى الإرجاء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال الدارقطني: لا يحتج به ويعتبر به. مات سنة ٢٠٦هـ.

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٨).



٤- مروان بن سالم الجزري: قال عنه الذهبي في الميزان: قال أحمد وغيره: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو عروبة الحراني: يضع الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها[(١)].

٥- الكلبي (محمد بن السائب): أبو النضر الكوفي النسابة المفسر، قال عنه الذهبي في الميزان عن ابن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني وغيره: كذاب، وقال الدارقطني وجماعة: متروك[(٢)]. وقد لخص أمره ابن حجر في التقريب فقال: «متهم بالكذب، ورمي بالرفض»[(٣)].

٦- أبو صالح (باذام) مولى أم هانئ: تابعي، قال عنه الذهبي في الميزان: ضعفه البخاري، وقال النسائي: باذام ليس بثقة، وقال ابن معين: ليس به بأس[(٤)].

وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولًا، فتجده في الميزان (٤/ ٥٣٨). وقد لخص الحافظ في التقريب القول فيه فقال: «ضعيف

(١) المصدر السابق (٤/ ٩٠).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٥٥٩).
(٣) تقريب التهذيب (٢/ ١٦٣).
(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٢٩٦).



مدلس»[١].

٧- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي: صحابي مشهور.

الحكم على هذا الحديث: أما الراوي الأول فهو ثقة، وأما الثاني فلم نجده، وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء، وأما الرابع فمتروك الحديث متهم بالوضع، وأما الخامس فمتهم بالكذب، ورمي بالرفض، وأما السادس فضعيف مدلس.

مما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع «المتروك» لأن في إسناده متروكين، ومن اتهم بالكذب، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف.

(١) تقريب التهذيب (١/ ٩٣).



تمرين (1)

(س) اذكر مثالًا من «تحفة الأشراف»، مع التعليق عليه.

(ج) هاك المثال: (١٧٦٩٤) - (د ت سى ق) حديث: أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك». د في الطهارة (١: ١٧) عن عمرو بن محمد الناقد، عن هاشم بن القاسم -ت في الطهارة (٥) عن محمد بن إسماعيل، عن مالك بن إسماعيل - كلاهما عن إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، به. وقال ت: حسن غريب. س في اليوم والليلة (٣٣) عن أحمد بن نصر النيسابوري - ق في الطهارة (١: ١٠) عن أبي بكر بن أبي شيبة - كلاهما عن يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، به[١].

وإليك خريطة مع الملحوظات:

د رقم ٣٠ هاشم بن القاسم.

ت٧ مالك بن إسماعيل - إسرائيل - يوسف - أبيه - عائشة.

جه ٣٠٠، س في عمل اليوم والليلة ٢٣ يحيى بن أبي كثير.

زاد أبو الحسن بن سلمة على ابن ماجه - أبو حاتم - أبو غسان النهدي.

---

(١) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٢/ ٣٣٩).



ملحوظات:

١- نجد أن الحافظ المزي ينقل كلام الإمام الترمذي عقيب الخبر، فنتعلم من ذلك جمع أقوال العلماء عن الحديث عند تخريجه من بطون المصادر الأصلية.

٢- اقتصر الحافظ المزي من قول الترمذي عقيب الخبر على: «حسن غريب» فأتى بحكم الترمذي مع تقديم وتأخير.

٣- قول أبي الحسن بن سلمة[١] عقيب رواية ابن ماجه: (قال أبو الحسن بن سلمة: وأخبرناه أبو حاتم، حدثنا أبو غسان النهدي، حدثنا إسرائيل، نحوه) هذا من زيادات أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني (ت/ ٣٤٥

---

(١) اسمه: علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان، أبو الحسن القزويني. حدث بكتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه. وانظر كلامًا مفيدًا في مقدمة سنن ابن ماجه (١/ ١٨) تحقيق دار التأصيل.



وعاش: (٩١) عامًا) على ابن ماجه[١]، وقد تكررت له زيادات على ابن ماجه ربت على العشرين موطنًا[٢]

(١) ونحو هذا زيادات عبد الله بن أحمد على المسند، و كذا القطيعي. ونحوهما أيضًا زيادات نعيم بن حماد على «الزهد» لابن المبارك، وأيضًا زيادات الفربري على البخاري، وإبراهيم بن محمد بن سفيان على مسلم، وإن كانا ثقتين إلا أن زيادتهما محل بحث، ولا تُنَزَّل منزلة الصحيح إلا بعد البحث.

(٢) انظر في ط/ دار إحياء التراث بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، فأحيانًا يذكر بعض هذه الزيادات بترقيم وتارة يهمل الترقيم: (٣٠٠، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٥٠،٣٥٦ ، ٣٥٨، ٣٧٤، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٣، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٦٣، ٥١٨، ٥٢٧، ٥٥٧، ١٣٠٣، ٤١٧٢).



نموذج (2)

(س) خرِّج ما أخرجه أبو داود عن عائشة ﵂: أن النبي كان إذا خرج من الغائط قال: «غفرانك»[(١)].

(ج) ابتداءً تجرد لفظ «غفرانك» من الزيادة، فستبحث في: (غفر)[(٢)].

اجعل نصب عينيك اللفظة ذات اللون الأحمر؛ فهي أسرع في الحصول على النتيجة، فستجد باللون الأحمر: «غفران»، وبعدها: «إذا خرج من الغائط قال: غفرانك».

د/ طهارة ١٧، ت/ طهارة ٥، جه طهارة ١٠، دي وضوء ١٧، حم/ (٦/ ٢٥٥)[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٠).

(٢) و نحوه البحث عن لفظ: «طاعون» ابحث في (طعن) فتحذف الهمزة والواو.
ولفظ: «انطلق» ابحث عنه في (طلق) فتحذف الهمزة والنون. ولفظ: «طهور» ابحث عنه في (طهر) فتحذف الواو. ولفظ: «استغفر » ابحث عنه في (غفر) فتحذف همزة الوصل والسين والتاء.

(٣) هذا الترقيم على الطبعة القديمة التي تقع في ستة مجلدات.
أما في ط/ مؤسسة الرسالة، أو ط دار الحديث التي في أولها تحقيق العلامة أحمد شاكر ﵀؛ فالجزء والصفحة على جانب الصفحات. ونحو هذا «مستدرك الحاكم» ط دار الكتب العلمية، وهي تقع في خمسة مجلدات، أحدهن فهارس. والطبعة التي قبلها كانت تقع في =



ملحوظة:

عندما خرج هذا الحديث من «تحفة الأشراف» ستجد الحافظ المزي يعزو الخبر إلى «عمل اليوم والليلة» للنسائي.

ومعلوم أن «المعجم المفهرس» مقتصر على سنن النسائي المجتنى.

و«عمل اليوم والليلة» ليس فيه، بخلاف «تحفة الأشراف» فقد اشتمل على الكتب الستة، وكثير من مصنفات أصحابها.

= أربعة مجلدات. ثم خرجت ط دار التأصيل في تسعة مجلدات، أحدهن فهارس. ومما يذكر فيه رقم المجلد والصفحة على الهامش – ط) عالم الكتب لـ«السنن الكبير » للبيهقي، فهي تقع في (أربعة وعشرين مجلدًا منهن اثنان فهارس)، و كان أصله عشرة مجلدات مع مجلد فهارس.



تمرين من الحاسوب

(س) خرِّج حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في الذكر عند الخروج من الخلاء: «غفرانك» السابق، من الشاملة، مع رسم الخريطة وذكر الملحوظات والحكم على الرجال.

(ج) سبق أن خرَّجت هذا الحديث من الكتب الستة، والآن بمشيئة الله ستخرِّجه من (الشاملة).

ضع لفظة «غفرانك» في مجال البحث بعد اختيارك الكتب المسندة في كل علوم الحديث، أو الكتب مظنة وجود الحديث فيها، وكذا كتب التخريج التي سبقت، ثم تلق النتائج، وارسمها على الخريطة هكذا:



حم رقم (٢٥٢٢٠)

د رقم ٣٠ — عمرو بن محمد الناقد — هاشم بن القاسم

ابن الجارود في المنتقى ٤٢ — إسحاق بن منصور

ت ٧ من طريق البخاري

حدثنا محمد بن إسماعيل - مالك بن إسماعيل

خ الأدب المفرد (٦٩٣)

س عمل اليوم والليلة ٢٣ — أحمد بن نصر النيسابوري

ابن حبان ٦٥٩٣ — عثمان بن أبي شيبة

يحيى بن أبي بكير

جه ٣٠٠ — أبو بكر بن أبي شيبة

ابن خزيمة ٩٠ — محمد بن المثنى

طب الدعاء ٣٦٩ — علي بن عبد العزيز — إسرائيل – يوسف – أبيه – عائشة

ابن الأعرابي في معجمه ١٦٨٤ — عبد الله بن نمير — أبو غسان النهدي

من زيادة الحسن بن سلمة على ابن ماجه — أبو حاتم

ابن خزيمة ٩٠ — محمد بن أسلم

عبيد الله بن موسى

الحاكم في مستدركه ٥٧٢ — سعيد بن مسعود

مسند السراج ٣٠ — أبو كريب

طلق بن غنام

الطوسي في مستخرجه ١/ ١٤٩ — أبو سعيد الأشج

طب الدعاء ٣٦٩ — الحكم بن مروان

هق الدعوات الكبير ٥٦ والطبراني في (الدعاء) (٣٦٩) أحمد بن خالد الوهبي



وأما الملحوظات فتنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يتعلق بالسند:

١- وقع في كثير من الأسانيد أو الروايات سماع أبي بردة من عائشة.

وهذا يغني غالبًا عن البحث عن سماع أبي بردة من عائشة فيها.

٢- مدار الخبر على إسرائيل بن يونس عن أبي بردة: حدثتني عائشة.

وإليه أشار الترمذي بقوله: لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة.

٣- وقوع المتابعة التامة[١].

وذلك باجتماع هاشم بن القاسم ومالك بن إسماعيل ويحيى بن بكير، وأبي غسان النهدي، وعبيد الله بن موسى - في الرواية عن إسرائيل بن يونس.

٤ - اجتماع العلو والنزول في الأسانيد.

فإسناد الإمام أحمد أعلى من إسنادي أبي داود[٢]، وذلك لروايته عن هاشم بلا واسطة.

---

(١) والإمام أحمد شيخ أبي داود، وسؤالات أبي داود له مشهورة، وكذا التحديث عنه في سننه».

(٢) وسيأتي الحديث عنها (ص ١٠٥).



وأيضًا إسناد الإمام البخاري أعلى من الترمذي، والترمذي تلميذ البخاري وله سؤالات كثيرة للإمام البخاري في سننه وعلله.

الثاني: ما يتعلق بالمتن:

أما من حيث الألفاظ:

فقد وقع في رواية أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه؛ لفظ «الغائط»، وفي لفظ الترمذي: «الخلاء»، واللفظ الأول أفضل لوروده في كتاب الله في سورتين متجاورتين، هما سورة النساء [الآية:٨٥] وسورة المائدة [الآية:١٠٨] وهو كناية عن قضاء الحاجة. ووقع لفظ النسائي[(١)]: «ما خرج رسول الله من الغائط إلا قال: غفرانك» بخلاف اللفظ الآخر: «أن النبي: كان إذا خرج من الغائط قال: غفرانك».

فرواية النسائي تفيد الحصر بـ(ما)، و(إلا)، وهذا مظنة أن يكون واجبًا. بخلاف الرواية الأخرى فلا تقتضي الوجوب، وعليها الأكثر، وهي الأيسر في الاتباع. والله أعلم.

(١) (النسائي) بفتح النون والسين المهملة بعدها الهمزة المفتوحة. هذه النسبة إلى بلدة بخراسان يقال لها: (نسا)، والنسبة المشهورة إلى هذه البلدة: النسوي والنسائي. انظر: «الأنساب» للسمعاني (١٣/ ٨٤).



وأما من حيث الفقه:

فقد توافق تبويب الإمام الترمذي والنسائي والدارمي بترجمتهم: (باب ما يقول إذا خرج من الخلاء). أما ابن خزيمة فقال: (باب القول عند الخروج من المتوضَّأ).

(س) ترجم لإسناد أبي داود بحسبانه من الكتب الستة، ولإسناد البيهقي في الدعوات بحسبانه إسنادًا نازلًا؟

(ج) هاك متني الكتابين:

قال الإمام أبو داود في «سننه» رقم (٣٠): حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، حدثتني عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال: «غفرانك»..

وأما الإسناد النازل، فقال الإمام البيهقي في كتاب «الدعوات الكبير» رقم (٥٦): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثينا محمد بن خالد بن خَلِيٍّ، حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، حدثنا إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، قال: حدثني أبي قال: سمع عائشة وهنا تقول: كان النبي ﷺ وإذا تخرج من الغائط يقول: «غفرانك».



وإليك خطوات[1] البحث الإجمالية:

أولا: نبدأ بالبحث من الصحابي فما دونه؛ لأمرين:

الأول: لشرف الصحبة يقبل الرواة من الصحابة. وكلما نزلت الطبقة انتشرت الأسانيد وكثرت، فأكثرها في الغالب في طبقة مشايخ أصحاب الكتب الستة.

الثاني: قلة الجهد المبذول.

---

(١) (خطوات) جمع مزيد بالألف والتاء، منصوب باسم فعل الأمر (إليك)، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، وهو مضاف إلى (البحث)، و منعوت بـ(الإجمالية)، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة لأنه صحيح الآخر. وهنا عن جمع غير العاقل بمفرد مؤنث. ويجوز أيضا أن ينعت بجمع مثله، فيقال: (الإجماليات). وقد أتى القرآن الكريم بهذين الوجهين: قال تعالى عن اليهود لعنهم الله: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ [البقرة:٨٠]. وقال جل ذكره: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران:٢٤]. وقال جل شأنه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقال جل ذكره: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ۝٧٥﴾ [طه:٧٥].

(١) وتظهر قيمة هذا الكتاب في:

١ – استيعابه الرواة في الكتب الستة ومصنفات أصحابها.

٢- ذكر الشيوخ والتلاميذ مرتبين على حروف المعجم.

٣- ذكر أقوال الموثقين والمجروحين.

٤- ذكر وفيات الرواة.

واستدرك شيخنا د/ بشار بن عواد حفظه الله في هامش التحقيق- كثيرًا من أقوال أئمة الجرح والتعديل التي تسهم في التقرير النهائي في الحكم على الراوي. وقد ظهر ذلك في نحو ألفي ترجمة من «تحرير التقريب».



فمثلا:

١ – معرفة الراوي عن النبي أهو صحابي أم تابعي؟

فإن كان تابعيا حكمنا على الخبر بالإرسال للبحث في أول رجل.

بخلاف نهاية الإسناد من جهة أصحاب الكتب، فإن بحثنا في راوٍ، وحكمنا عليه بالجهالة فسنجد له متابعًا ثانيًا وثالثًا... وهكذا.

٢– البحث من جهة الراوي الأعلى: كثيرًا ما نقف على المدار عليه سريعًا، بخلاف طرف السند النازل.

٣– إن كان المدار عليه ضعيفًا؛ حكمنا عليه بالضعف.

وهاك درجات رواة سنن أبي داود في هذا الحديث:

١ – عائشة معلوم صحبتها، لكن لمعرفة نسبة الراوي عنها – وهو أبو بردة – نبحث عنها في «تهذيب الكمال»[١] في قسم النساء، فسنجد: عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين، ومن الرواة عنها: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري[٢].

(١) استيعابه الرواة في الكتب الستة و مصنفات أصحابها.

(٢) هذه الطريقة تنفعنا أحيانًا في إثبات السماع أو في الانقطاع:

فمن الأول: إذا كانت الرواية رمز إليها (خ، م) أو أحدهما، فنقيس عليها.

ومن الثاني: إذا نص الحافظ المزي على الإرسال.



ثم نبحث عن أبي بردة في «تقريب التهذيب» في قسم كنى[1] الرجال، فسنجد ترددًا في اسمه: قيل: إنه عامر. وقيل: الحارث، ثقة، من الثالثة.

٣- ثم نبحث عن يوسف بن أبي بردة في «تقريب التهذيب» فسنجده مقبولًا، من السادسة.

وقد نص الحافظ في مقدمة «التقريب» في المرتبة السادسة على: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول)، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

لكن في مثل هذا الراوي يلزم البحث عنه بشيء من التوسع؛ لأننا لو حكمنا عليه من «التقريب» لضعف الخبر.

فإذا بحثنا عنه في «تهذيب التهذيب»، و«ميزان الاعتدال» فسنجد:

أ- وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

ب - روى عن إسرائيل وسعيد بن مسروق.

---

(١) (كنى) مقصور، ألفه منقلبة عن ياء، والأصل: (كني) تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا. ولما كانت الألف ثالثة أصلها الياء بدليل المفرد (كنية)، وبدليل أننا نقول: كُنِّيَ فلان بكذا أو كذا، كتبت ياء. و(الكنية): ما بدأت بـ(أب) أو (أم) كأبي بكر، وأم كلثوم بنت علي، وأبي أويس وأم أويس.

وإنما قيدناه (بعد وضعه الأول) لأن هناك أعلامًا مسماة بهذه الكني؛ كأبي الخير وأم الخير وأم الهنا.. وهكذا. والله أعلم



ج - ووثقه الذهبي في «الكاشف».

د - وصحح حديثه: ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. وقال الترمذي: حسن غريب.

وقال أبو حاتم -كما في «العلل» رقم (٩٣) لابنه أبي حاتم-: أصحُّ حديث في هذا الباب -يعني في باب الدعاء عند الخروج من الخلاء- حديث عائشة. يعني حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عن عائشة.

وهذه الأصحية مقيدة بإذا ما قورن بما ورد في هذا الباب من أخبار ضعيفة فهذا أصحها.

وهو من أتباع التابعين الذين زكاهم النبي ﷺ تزكيةً عامةً[(١)]، ولم أقف على أحد ضعفه[(٢)]، بل نقل الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزبادي[(٣)]: هو ممن لم تثبت عدالته. يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة.

---

(١) أخرج البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.... ».

(٢) لا يغتر بنقل ابن الجوزي في «الموضوعات» عن ابن معين أنه قال فيه: ليس بشيء. إنما هذا في يوسف بن أبي ذرة كما في «تلخيص كتاب الموضوعات» (ص٤٣) للإمام الذهبي.

(٣) قال السمعاني في «الأنساب» (٦/ ٢٤٤): بفتح الزاي والباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها دال مهملة. هذه النسبة إلى (زباد)، وهو موضع بالمغرب، والمشهور بهذه النسبة مالك بن خير الزبادي الإسكندراني. (زباد) موضع بالمغرب و(زبيد) موضع باليمن.



فقد قال الذهبي معقبًا: وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نصَّ على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأتِ بما ينكر عليه؛ أن حديثه صحيح».

وعلى ما ذكر فأقل درجات هذا الرجل أن يُحسَّن خبره لذاته؛ ما لم يستنكر عليه.

٤- ثم نبحث عن إسرائيل في تلاميذ يوسف بن أبي بردة من «تهذيب الكمال» فسنجد: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.

ثم نعود إلى «تقريب التهذيب» فسنجد: إسرائيل بن يونس، ثقة تكلم(١) فيه بلا حجة.

وإن كان قد تفرد بهذا الخبر(٢) عن يوسف وثبت عنه من وجوه، وهو ثقة، فأرى قبول تفرده في هذا الموطن وأتعبد الله به(١).

(١) (تُكُلِّم) ماض مبني لما لم يسم فاعله، خماسي مبدوء بتاء زائدة، فإذا بنيناه كذلك ضممنا أوله وثانيه و كسرنا ما قبل آخره، نقول في (تعلمت المسألة): تُعُلِّمَت المسألة. وفي (تناقشنا حول كذا): (تُنُوقِش حول كذ) قال تعالى عن أحد ابني آدم: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].
قال أبو ذؤيب الهذلي في رثاء بنيه الخمسة الذين فجع بخبر موتهم:
سَبَقوا هَوَيَّ وَأَعنَقوا لِهَواهُمُ ... فَتُخُرِّموا وَلِكُلِّ جَنبٍ مَصرَعُ

(٢) قال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٥٤١): تفرد به يوسف عن أبيه عنها، وتفرد به عنه إسرائيل.



٥ – ثم نبحث عن هاشم بن القاسم في «تقريب التهذيب» فسنجد هاشم بن القاسم علمًا على اثنين، هما:

الأول: الحراني، صدوق تغير، من العاشرة، روى له (ق). أي: ابن ماجه.

الثاني: الليثي، ثقة ثبت، من التاسعة، روى عنه (ع). أي: الجماعة أصحاب الكتب الستة.

فظهر أن المراد الثاني؛ لأن أبا داود من الجماعة. والأول تميز بأن ابن ماجه تفرد بالرواية عنه.

وأيضًا: ذكر في بعض الأسانيد بـ(أبي النضر)، وهي كنية الثاني في «التقريب».

٦ – ثم نبحث عن عمرو بن محمد بن بكير الناقد، فسنجده في «التقريب» ثقةً حافظًا، وهم في حديث، من العاشرة.

= (١) قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٩٠٩) بعد عرضه كلام المتقدمين في النكارة والتفرد: فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم. وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ولم يخالفه غيره؛ فليس بشاذ. وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى. ووفق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وما ينفرد به إمام أو حافظ. فما انفرد به إمام أو حافظ قُبِل واحتُجَّ به. بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ. وحكى ذلك عن حفاظ الحديث. والله أعلم.



ثم نبحث في ترجمة عمرو بن محمد باتساع عن هذا الحديث، أهو الذي وهم فيه أم لا؟

فسنجد أن الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ذكر الحديث الذي وهِم فيه، وهو: عن ابن مسعود: «أن ثقفيًّا وقرشيًّا وأنصاريًّا عند أستار الكعبة...» الحديث.

فتبين أنه لم ينص على هذا الحديث.

وأيضًا: للبحث عن الأوهام ننظر في «الضعفاء الكبير» للعقيلي، و«الكامل» لابن عدي، وميزان الاعتدال» فسنجد أن الذهبي ترجمه في «ميزان الاعتدال»، ولم ينص على خبرنا هذا.

وبهذا قد ثبت الخبر كما عند أحمد وغيره، وثم متابعات تامة على إسرائيل نازلة وعالية. فمن أحب النافلة والتدرب واصل في ترجمة هذه الأسانيد. ومن اقتصر وانتقل إلى خبر آخر، فالخطب سهل، وكل على خير، ما لم يكن ثم زيادة تفرد بها أحد الأسانيد، فلابد من ترجمة الإسناد كاملا.

هاك درجات رواة الإمام البيهقي كإسناد نازل:

* وفائدة إسناد البيهقي أنه أتى بمتابعة لهاشم بن القاسم، لكن إسناد المتابعة ثابت أم ضعيف؟



* فنبحث عن أحمد بن خالد بن موسى الوهبي في «التقريب» فسنجده صدوقًا، من التاسعة.

ثم نبحث عن محمد بن خالد بن خَلِيِّ، ففي «التقريب»: صدوق، من الحادية عشرة.

ثم نبحث عن محمد بن يعقوب أبي العباس في «سير أعلام النبلاء» لأنه لا يوجد في «التقريب» فسنجده في «السير» (١٥/ ٤٥٢):

«الإمام، المحدث، مسند العصر، رحلة الوقت... وكان محدث عصره، ولم يختلف أحد في صدقه وصحة سماعاته».

* ثم نبحث عن أبي عبد الله الحاكم، فسنجده في «شيوخ البيهقي»، واسمه: محمد بن عبد الله الحافظ، صاحب المستدرك.

* ثم نبحث عن أبي بكر أحمد بن الحسين القاضي؛ لأنه متابع لما قبله... وهكذا.

هذا البحث في الكتب الورقية، لكن البحث في (الشاملة) أو (جوامع الكلم) يسير جدا!!

ففي (جوامع الكلم) إذا احمر لون الترجمة، فبوضع القلم على اللون الأحمر نفسه تظهر لك الترجمة مباشرة، أو بتظليل اسم الراوي في (الشاملة)، ثم الضغط على أيقونة (ترجمة).



الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث، وتعرف هذه الكتب بـ«كتب العلل»، وطريقة كتب العلل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وذلك بذكر طرقها، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها، وذلك مثل كتاب «علل الحديث، لابن أبي حاتم»، وهو مرتب على الأبواب، وكتاب «العلل، للدارقطني»، وهو مرتب على المسانيد.

وقد ينهج بعض المؤلفين في العلل نهجًا آخر، فتراه يذكر أن فلانًا لم يسمع من فلان، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع، لأنه لم يلقه، وذلك كالإمام أحمد في كتابه «العلل ومعرفة الرجال»، فهذه الكتب يمكن الاستعانة بها في كشف علل الحديث.

لكن هل صنف العلماء كتبًا خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة؟

والجواب عن ذلك: أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات -والله أعلم- لكن الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل، ولذلك كثيرًا ما يعلل الأئمة بعض الأحاديث بأن فلانًا روى الحديث على وجه مخالف للأول، وهو أثبت وأوثق منه، والحقيقة أن المعلل أعم من الشاذ، فالشذوذ نوع من العلل كالاضطراب والقلب، والله أعلم.



وهذه أشهر المصنفات في العلل:

١- علل الحديث، لابن أبي حاتم.

٢- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل.

٣- العلل، لابن المديني.

٤- العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها.

خلاصة المراحل في دراسة الإسناد:

١- إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

٢- ينتبه بشكل خاص -لكشف اتصال السند أو انقطاعه- إلى ما يلي:

أ- مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

ب- تراجم المدلسين لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع.

ج- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم، مثل: «أن فلانًا سمع من فلان»، أو «أن فلانًا لم يسمع من فلان».

٣- يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة، سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط، وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها.



ب- تعارض الجرح والتعديل في راو واحد، وكيفية العمل بهذا التعارض.

ج- قائل ألفاظ الجرح والتعديل، وهل له اصطلاح خاص فيها؟

د- المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة.

هـ- أقوال الأقران في بعضهم.

٤- ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمهما.

٥- استحسان الاكتفاء -في الحكم على الحديث- بقول الباحث: «صحيح الإسناد»، أو «حسن الإسناد»، أو «ضعيف الإسناد».

(س) هل ثبت قول شعبة: (كفيتكم تدليس ثلاثة)، وما معناه؟

(ج) نعم، ثبت ذلك في بعض الأجزاء بسند صحيح، وأورده البيهقيّ، وأسند أعمَّ منه ابن أبي حاتم، حيث قال: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: (كل ما حدّث به شعبة عن رجل فقد كفاك أمره، فلا تحتاج أن تقول لذلك الرجل: سمع ممن حدّث عنه).

وهذا أدّى بخرّيجه يحيى القطّان إلى أن يقول: "كلّ شيء يحدّث به شعبة عن رجل فلا تحتاج أن تقول عن ذاك الرجل: إنّه سمع فلانًا؟ قد كفاك أمره".

رواه ابن أبي حاتم في "تقدمة المعرفة" (ص: ١٦٢).



روى ابن أبي حاتم في "تقدمة المعرفة" (ص: ١٦٩- ١٧٠) بسند صحيح عن شعبة، قال: "كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال للحديث: "حدّثنا"؛ عنيت به فوقفته عليه، وإذا لم يقل: "حدّثنا"؛ لم أعن به [وفي نسخة: لم أعبأ] به، وإنّه حدّثنا عن أنس بن مالك ﵁، عن النبيّ ﷺ قال: «سوّوا صفوفكم؛ فإنّ تسوية الصفّ من تمام الصلاة»، فكرهت أن أوقفه عليه فيفسده عليّ ...".

وأخبار شعبة في تتبّع أخبار المدلّسين كثيرة، ليس هذا مقام سردها... بل لقد حكى أبو حاتم -كما حكاه ابنه عنه في "تقدمة المعرفة" (ص: ١٧٠)- عن شعبة: أنّه استحلف عبد الله بن دينار، هل سمع حديث النهي عن بيع الولاء وهبته من ابن عمر ﵄؟ فحلف له أنّه سمعه منه...

وفي «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥)، و«سؤالات أبي داود» (ص: ٣٤٩)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٧٠) لابن أبي حاتم: أن شعبة لم يسأل قتادة حديث تسوية الصفوف، قال شعبة: فكرهت أن أوقفه عليه فيفسده عليّ، فلم أوقفه عليه.



التعريف بكتاب اتحاف المهرة
للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله

كتاب "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" للحافظ ابن حجر العسقلاني:

١ – محتوى هذا الكتاب ومضمونه:

هذا الكتاب يعتبر موسوعة إسنادية، جمعت أحد عشر مصدرًا من كتب السنة المشرفة على طريقة فن الأطراف، وهي:

١ – موطأ الإمام مالك بن أنس.

٢– مسند الإمام الشافعي.

٣– مسند الإمام أحمد بن حنبل.

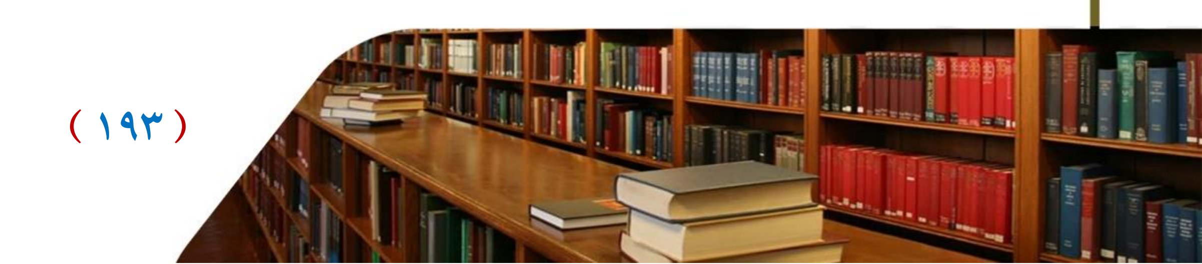
٤ – سنن الدارمي.

٥ – المنتقى لابن الجارود.

٦– مختصر المختصر لابن خزيمة.

٧– مستخرج أبي عوانة.

٨– شرح معاني الآثار للطحاوي.



٩- صحيح ابن حبان.

١٠- سنن الدارقطني.

١١- مستدرك الحاكم.

وإنما زاد العدد واحدًا لأن الحافظ ابن حجر أردفها بالسنن للدارقطني جبرًا لما فات من الوقوف على جميع مختصر المختصر لابن خزيمة[(١)].

منهج ابن حجر في كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة":

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه: «ثم صنف الأئمة في ذلك تصانيف، قصدوا بها ترتيب الأحاديث وتسهيلها على من يروم كيفية مخارجها، فأول من صنف في ذلك خلف الواسطي (ت: بعد ٤٠٠هـ)، جمع أطراف الصحيحين، وأبو مسعود الدمشقي (ت: ٤٠١هـ)، جمعهما أيضًا، وعصرهما متقارب، وصنف الداني (ت: ٥٣٢هـ)، أطراف الموطأ، ثم جمع أبو الفضل بن طاهر (ت: ٥٠٧هـ) أطراف السنن، وهي لأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وأضافها إلى أطراف الصحيحين ثم تتبع الحافظ أبو القاسم بن عساكر (ت: ٥٧١هـ) أوهامه في ذلك، وأفرد أطراف الأربعة.

---

(١) انظر: مقدمة ابن حجر في إتحاف المهرة (١/ ١٥٩- ١٦٠).



ثم جمع الستة أيضًا المحدث قطب الدين القسطلاني (ت: ٦٨٦هـ)، ثم الحافظ أبو الحجاج المزي (ت: ٧٤٢هـ)، وقد كثر النفع به.

ثم إني نظرت فيما عندي من المرويات فوجدت فيها عدة تصانيف قد التزم مصنفوها الصحة، فمنهم من تقيّد بالشيخين كالحاكم، ومنهم لم يتقيد كابن حبان، والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه، إلا أني أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالبًا لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس، ثم إن كان حديث التابعي كثيرًا رتبته على أسماء الرواة عنه، وكذا الصحابي المتوسط».[1]

لقد جمع ابن حجر الأطراف ورتبها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه كما صرح بذلك في مقدمته، وفيما يأتي بيان لطريقته في ذكر الأحاديث وسرد الأسانيد:

- طريقته في بيان الأحاديث:

اتخذ ابن حجر حروفًا على وجه الاختصار هي رقوم لأسماء مؤلفي الكتب يستعملها بدل أسمائهم، فقد أطلق على الدارمي: «مي»، وعلى ابن خزيمة «خز»، وعلى ابن الجارود «جا»، وعلى أبي عوانة «عه»، وعلى ابن حبان «حب»، وعلى الحاكم «كم»، وعلى الطحاوي «طح»، وعلى الدارقطني «قط».

---

(١) انظر: مقدمة ابن حجر في إتحاف المهرة (١/ ١٠٢- ١٠٣).



وإن أخرجه: «مالك، أو الشافعي، أو أحمد» فقد أفصح بذكرهم[١].

يبدأ ابن حجر كل رواية بلفظ «حديث»، وبعد ذلك ينقل ابن حجر طرفًا من أول الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه، ومن هنا سمي الكتاب بـ"الأطراف"، والقطعة المنقولة إما من قوله ﷺ إن كان الحديث قوليًّا، أو من كلام الصحابي إن كان فعليًّا، ويتلوه في الغالب لفظ «... الحديث»، أي: اقرأ الحديث إلى آخره.

- **طريقته في سرد الأسانيد:**

بعد فراغ ابن حجر من إيراد طرف من الحديث يأخذ في بيان أسانيده عن جميع من خرّجه فردًا فردًا في نسق الرقوم التي رقم بها في الابتداء، فيبدأ بكتب أول تلك الرقوم عبارة عن اسم أول مخرجيه ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذاك الحديث من أصل ذاك المخرج، متلوًّا بإسناده عن فلان عن فلان، منتهيًا إلى اسم المترجم بقوله: «عنه به»، أي: بهذا الإسناد، وهكذا بجميع رموز ذاك الحديث.

لقد امتاز كتابه هذا عن بقية كتب الأطراف بأنه نحى فيه منحى الجهابذة النقاد والأئمة الحفاظ، فلم يكتفِ بترتيبه على طريقة الأطراف، بل أحكم فيه أمره، فتكلم عن فنون الإسناد، فحكم على الأسانيد وقوى بعضها بذكر

(١) انظر: مقدمة ابن حجر في إتحاف المهرة (١/ ١٥٩- ١٦٠).



المتابعات والشواهد، ووصل المرسل، وبين المنقطع، وعيّن المبهم، بحيث يقف الباحث أمام مؤلفه هذا متعجبًا مندهشًا لما تضمنه من أبحاث، وما احتواه من نكت وفوائد، فما من فائدة إلا ذكرها، ولا شاردة إلا قيدها في الكثير من الأحاديث، بحيث لا تجد ذلك مجموعًا في صعيد واحد في غيره من المؤلفات.

فمن مميزات هذا الكتاب:

١- كلامه على علل الأسانيد: فقد أعلّ الحافظ ابن حجر حديث: «إن النبي ﷺ كان ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل ويكلمه، ثم ينتهي إلى مصلاه فيصلي»، بقوله: «لكنه معلول، قد بين علته الترمذي في جامعه»[(١)].

٢- ذكره متابعات وشواهد تقوي رتبة الحديث: فقد قال في حديث: «الرهن بما فيه»: «وله طريق في ترجمة قتادة عن أنس»[(٢)].

٣- تقوية سند الحديث ببيان وصله بوجه آخر: فقد قال في حديث: «دخل على رسول الله ﷺ بابني جعفر بن أبي طالب فقال لحاضنتهما: ما لي أراهما ضارعين... الحديث»: «روي من حديث أسماء بنت عميس موصولًا»[(٣)].

---

(١) انظر: إتحاف المهرة (١/ ٤٤١- ٤٤٢ (٣٩٩).

(٢) انظر: إتحاف المهرة (١/ ٦٥٦ (١٠١٢).

(٣) انظر: إتحاف المهرة (١٨/ ٥٤٦ (٢٤١٦١).



٤- بيانه في بعض الأحيان تفرد بعض الرواة في طرق الحديث، وقد يرد على من حكم بذلك، فقد ردّ ابن حجر قول البزار: «تفرد به حماد بن زيد، عن ثابت» بقوله: «لم يتفرد به عنه؛ بل رواه محمد بن زياد، عن ثابت أيضًا، أخرجه أحمد في مسنده، وسيأتي إن شاء الله في موضعه»(١).

٥- بيان غلط بعض الرواة في سند الحديث(٢).

٦- بيان المبهم في الإسناد: فقد بين ابن حجر المبهم في حديث عبد الله بن عباس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ بقوله: «المبهم سماه روح بن عبادة، عن حماد: أُبي بن كعب، كذا في زيادة مسند أبي داود الطيالسي»(٣).

---

(١) انظر: إتحاف المهرة (١/ ٤٥٧) (٤٤٣).

(٢) انظر: كلامه في إتحاف المهرة (١٦/ ٦٧٨) (٢١١٥٢).

(٣) انظر: إتحاف المهرة (١٦/ ٥١٦) (٢١٠١).



التعريف بكتاب إتحاف الخيرة

نبذة قصيرة عن كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة:

المسانيد العشرة مصطلح من مصطلحات المحدثين، ويريدون بها:

- مسند مسدد بن مسرهد (ت: ٢٢٨هـ).
- زوائد مسند أحمد بن منيع (ت: ٢٤٤هـ).
- زوائد مسند ابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ).
- زوائد مسند ابن أبي عمر العدني (ت: ٢٤٣هـ).
- زوائد مسند عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ).
- زوائد إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨هـ).
- زوائد مسند أبي داود الطيالسي (ت: ٣٠٧هـ).

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة هو أحد كتب الحديث ومصنفات الحديث، ألفه الحافظ شهاب الدين البوصيري (٧٦٢- ٨٣٩)، ترجع أهمية الكتاب إلى إبراز كمية الأحاديث والأسانيد والمتون الزائدة من المسانيد العشرة على كتب الحديث الستة، ومع ضم بعضها لبعض تكون موسوعة حديثية.



بدأ المؤلف شهاب الدين البوصيري كتابة هذا الكتاب في شوال سنة ٨١٧هـ، وفرغ منه في ذي الحجة ٨٢٣هـ، أي أنه ظل يحقق ويحرر في الكتاب أكثر من ست سنوات.

موضوع الكتاب

عني المؤلف بإفراد مصنف يسرد فيه زوائد المسانيد العشرة التي زادت عن الكتب الستة: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن ابن ماجه، سنن النسائي، سنن الترمذي. ثم رتب أحاديثها على كتب الأحكام، وقد التزم شهاب الدين البوصيري بترتيب الكتاب على الأبواب الفقهية، حيث اعتنى بترتيب الكتب والأبواب، وبشرح بعض غريب الكلمات الواردة في الأحاديث، ومن ثم اعتناؤه بالنقل عن شيوخه كالحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره، واعتناؤه أيضًا بالكلام على بعض الأحاديث والرمز لها بالصحة أو الحسن أو الضعف، والتزامه بالأصول التي ينقل منها، واعتناؤه أيضًا بما فاته من الأحاديث.

منهج البوصيري في تأليف الكتاب

بدأ شهاب الدين البوصيري كتابه بمقدمة حدد فيها المسانيد العشرة التي سيستخرج زوائدها، والأصول الستة التي سيستخرج عليها الزوائد، وحدد منهج إيراد هذه الزوائد.



ذكر المؤلف تراجم موجزة لأصحاب المسانيد العشرة.

شرع المؤلف بالكتاب فبدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب صفة الجنة، حيث قال في المقدمة: ورتبته على مائة كتاب.. ثم ذكرها، لكنه في عمله جمع أربعة كتب في كتابين، كل كتابين في كتاب واحد، فجمع كتاب الضحايا وكتاب العقيقة معًا، وكتاب فضائل القرآن الكريم وكتاب التفسير معًا، وفرق ثلاثة كتب إلى ستة كتب، كل كتاب إلى كتابين، ففرق كتاب البيوع والسلام إلى كتاب البيوع وكتاب السلام، وكتاب اللباس والزينة إلى كتاب اللباس وكتاب الزينة، وكتاب المدبر والمكاتب إلى كتاب المدبر وكتاب المكاتب، وكتاب الزهد والورع إلى كتاب الزهد وكتاب الورع، فصار عدد الكتب مائة واثنين.

قسم المؤلف الكتاب إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب، ويتفاوت عدد أبواب كل كتاب وحجم كل باب على حسب عدد الأحاديث التي رأى المؤلف أنها من شرط كتابه.

ضم شهاب الدين البوصيري أحاديث من مسند أحمد ومسند البزار وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم إلى المسانيد العشرة.

إذا كان للحديث طريقان فأكثر فإنه يخرجه بالطريق التي انفرد بتخريجها أصحاب المسانيد أو أحدهم، وإن كان المعنى واحدًا، ويذكر الحديث في الكتب الستة أو أحدها من غير الطريق التي أخرجها صاحب المسند، وإذا كان



الحديث في الكتب الستة فإنه يذكره ويذكر من أخرجه من غير الكتب التي اعتمدها للفائدة، وليعلم أن الحديث ليس بفرد.

إذا كان الحديث في مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد، فإنه يورده بطريقه في موضع واحد إن اختلف إسناده، ويثبت طرق تحمل الحديث في كل رواية يذكرها للتمييز بين الروايات المعنعنة وغيرها، أما إن اتفقت أسانيده فيذكر واحدًا منها، ثم يحيل الباقي عليه.

إن كان الحديث في مسند بطريقين فأكثر فإنه يصرح باسم صاحب المسند في الطريق الأولى، ويعطف عليها بقية الطرق دون ذكر صاحب المسند ما لم يحصل اشتباه.

إن اتفقت المسانيد أو المعاجم على لفظ واحد من متن الحديث ساق متنًا واحدًا ثم أحال ما بعده عليه، ويذكر جميع المتون عند اختلافها، وإن اتفق بعضها واختلف البعض الآخر، ذكر موضع الاختلاف وعقب عليه بقوله: فذكره.

يتعقب الأحاديث بالحكم عليها صحة وضعفًا، أو بالكلام على رواتها جرحًا أو تعديلًا.

هذا الكتاب هو زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، وهي:



١- مسند الطيالسي. ٢- مسدد. ٣- الحميدي. ٤- إسحاق بن راهويه. ٥- ابن أبي شيبة. ٦- العدني. ٧- عبد بن حميد. ٨- الحارث بن أبي أسامة. ٩- أحمد بن منيع. ١٠- مسند أبي يعلى الكبير.

ورتبت أحاديثها على كتب الأحكام.



ترجمة الحافظ ابن حجر
صاحب كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري

وكتاب إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة وغيرها، هو أشهر من أن يُعرّف به، وقد توسع في ترجمته عدد من العلماء والباحثين، وهذه ترجمة موجزة له:

فهو أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، شهاب الدين، الكناني الشافعي المصري الحافظ الإمام/ المعروف بابن حجر العسقلاني، وابن حجر نسبة إلى أحد أجداده كان يلقب بذلك -على الأرجح-، ويقال له: العسقلاني؛ لأن أجداده من عسقلان.

ولد الحافظ ابن حجر في شعبان سنة ٧٧٣هـ، ومات أبوه وله من العمر أربع سنوات، وكانت أمه قد ماتت قبل ذلك أيضًا، ونشأ في رعاية وصيه زكي الدين الخُرُّوبي (ت: ٧٨٧هـ) أحد كبار التجار في مصر، وأكمل حفظ القرآن الكريم وله تسع سنين، وحفظ مجموعة من المتون في فنون شتى وهو صغير، ثم تدرج في طلب العلم، فاهتم أولًا بالأدب والتاريخ، ثم حُبِّب إليه علمُ الحديث.

وأخذ العلم عن أئمة كبار، مثل: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العِرَاقي (ت: ٨٠٦هـ)، وسراج الدين أبو حفص عمر بن رَسلان البُلقيني (ت: ٨٠٥هـ)،



وسراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن المُلَقِّن (ت: ٨٠٤هـ)، واشتغل بالتصنيف فأكثر منه جدًّا، وقد زادت مؤلفاته على مائة وخمسين مصنفًا، ومن أشهرها: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، و«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، و«لسان الميزان»، و«الإصابة في تمييز الصحابة»، و«الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»، و«نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، وشرحها، وغير ذلك.

وعُرف بأسلوبه العلمي الرصين، وقدرته على تلخيص المعلومات ونقدها، ومع جودة كتبه فقد كان يقول كما ذكر تلميذه السخاوي (ت: ٩٠٢هـ): «لست راضيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي مَن يُحرِّرُها معي، سوى: «شرح البخاري»، و«مقدمته»، و«المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان»، وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العَدَد واهية العُدَد، ضعيفةُ القُوى، ظامئة الرُّوى، وكانت وفاته في ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ، وازدحم الناس في الصلاة عليه وتشييعه، رحمه الله رحمة واسعة.

التعريف بصاحب كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة- الإمام الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري

ترجمته: شهاب الدين البوصيري، هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري.

ولد في شهر الله المحرم سنة ٧٦٢هـ بأبوصير من الغربية قرب سمنود، سكن القاهرة ولازم الإمام عبد الرحيم العراقي على كبر، فسمع منه الكثير ثم لازم ابن حجر العسقلاني، وقد التقى بابن حاتم والتنوخي والبلقيني والهيثمي وأخذ منهم. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "واشتغل قليلًا وسكن القاهرة ولازم شيخنا العراقي على كبر، فسمع منه الكثير، ثم لازمني في حياة شيخنا فكتب عني لسان الميزان، والنكت على الكاشف، وسمع الكثير من التصانيف وغيرها، ثم أكب على نسخ الكتب الحديثية... واشتغل بالنحو قليلًا على بدر الدين القدسي، ولم يكن يشارك في شيء منه ولا من الفقه، وكان كثير السكون والعبادة والتلاوة مع حدة الخلق.. ولم يزل مكبًّا على الاشتغال والنسخ إلى أن مات. وقال الحافظ السخاوي: أخذ الفقه عن النور الآدمي، وحصلت له بركاته.. وسمع دروس العز بن جماعة في المنقول والمعقول، ولازم الشيخ يوسف إسماعيل الأنباني في الفقه، وسمع الكثير من جماعة منهم:



التقي ابن حاتم والتنوخي والبلقيني والعراقي والهيثمي، وكثرت عنايته بهذا الشأن، ولازم فيه ابن العراقي على كبر كثيرًا وولده الولي، وكذا لازم شيخنا قديمًا في حياة شيخهما المذكور.. وخطه حسن مع تحريف كثير في المتون والأسماء.. وحدث باليسير، سمع منه الفضلاء كابن فهد. توفي شهاب الدين البوصيري في ليلة الثامن عشر من محرم سنة ٨٣٩هـ وله ثمان وسبعون سنة.

من مصنفاته: فوائد المنتقي لزوائد البيهقي. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. جزء في أحاديث الحجامة. رفع الشك باليقين في تبيين حال المختلطين.

من هو الإمام الهيثمي؟

وما رأي علماء الإسلام به وبعمله في الحديث؛ حيث يذكر أنّه صنف الحديث لضعيف وصحيح في "مجمع الزوائد"؟

الجواب: ومن الله العون والتوفيق والسداد والصواب:

الإمام الهيثمي من أهل العلم الذين أبقى الله لهم ذكرًا صالحًا في الأمة؛ لما بذلوه من جهد في خدمة سنة النبي ﷺ. ولد سنة ٧٣٥هجرية، وتوفي سنة ٨٠٧ هجرية.



وله علاقة بأهم حفاظ عصره؛ وهما: الحافظ العراقي زين الدين، والحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله. فقد كان صاحبًا وتلميذًا وصهرًا للعراقي. كما كان شيخًا للحافظ ابن حجر، وقد ترجم له في كتابه "إنباء الغمر بأبناء العمر" (٢/ ٣٠٩)، فقال معرفًا به:

"علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الهيثمي، الشيخ نور الدين أبو الحسن، ولد سنة خمس وثلاثين، وصحب الشيخ زين الدين العراقي وهو صغير، فسمع معه من ابتداء طلبه على أبي الفتح الميدومي وابن الملوك وابن القطرواني وغيرهم...

ثم رحل معه جميع رحلاته، وحج معه جميع حجاته، ولم يكن يفارقه حضرًا ولا سفرًا، وتزوج ابنته، وتخرج به في الحديث، وقرأ عليه أكثر تصانيفه، وكتب عنه جميع مجالس إملائه...

قرأت عليه الكثير قرينًا للشيخ، ومما قرأت عليه بانفراده نحو النصف من مجمع الزوائد له، ونحو الربع من زوائد مسند أحمد، ومسند جابر من مسند أحمد وغير ذلك... " انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا:

"وكان كثير الاستحضار للمتون، يسرع الجواب بحضرة الشيخ، فيعجب الشيخ من ذلك، وكان تزوج ابنة الشيخ، ورزق منها أولادًا. وقد عاشرتهما مدة



فلم أرهما يتركان قيام الليل، ورأيت من خدمة الشيخ نور الدين هذا لشيخنا، وتأدبه معه، من غير تكلف لذلك؛ ما لم أره لغيره، ولا أظن أحدًا يقوى عليه.

مات في تاسع عشر شهر رمضان سنة سبع وثمانمائة" انتهى من "المجمع المؤسس" (٢ / ٢٦٦- ٢٦٧).

وقد امتاز الحافظ الهيثمي بكونه له سبق إلى التبحر في المصنفات الحديثية كالمسانيد، واستخراج ما فيها من المرويات الزائدة على ما في كتب الستة "صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن النسائي، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجه".

قال الشيخ خلدون الأحدب:

"علم زوائد الحديث هو: "علم يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنَّف رُويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلِّفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديثٍ بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديثٍ شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده".

وغاية هذا العلم وفائدته: هي تقريب السنة النبوية وتيسيرها للمسلمين بعامة، ولعلمائهم بمختلف تخصصاتهم بخاصة.



ورائد "فن الزوائد" غير منازَع، هو الإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، ومؤلَّفه الأشهر: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، موسوعة حديثية قلّ نظيرها بين موسوعات السنة النبوية، وقد ضمت (١٨٧٧٦) حديثًا" انتهى.

وكان جهده هذا بإرشاد ومتابعة من شيخه الحافظ زين الدين العراقي رحمه الله.

وكتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" هو نتاج جهده في تفحص مرويات أهم المصنفات الحديثية؛ وهي: "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، و"مسند أبي يعلى الموصلي"، و"مسند البزار" و"معاجم الطبراني".

قال تلميذ الهيثمي الحافظ ابن حجر:

"ثم أشار عليه الشيخ بجمع الأحاديث الزائدة في "مسند أحمد" على الكتب الستة، وأرشده إلى التصرف في ذلك، وأعانه بكتبه، فكتبها مسوّدة، ثم بيّضها وحررها الشيخ، وخرج في مجلدين كثير الجدوى.

ثم حبب إليه هذا التخريج فخرج "زوائد مسند البزار".

ثم "الموصلي".

ثم "الطبرانيات".

ثم جمع الجميع في كتاب واحد محذوف الأسانيد –أي "مجمع الزوائد"– ... " انتهى من "المجمع المؤسس" (٢ / ٢٦٣- ٢٦٤).



وقال أبو عبد الله الكتاني:

و"غاية المقصد في زوائد المسند" أي: مسند أحمد، على الكتب الستة للحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي...

وهو رفيق أبي الفضل العراقي في سماع الحديث، وصهره، وتلميذه، وهو الذي أشار عليه بجمع الزوائد المذكورة وهي في مجلدين، وله أيضًا: زوائد مسند البزار على الكتب الستة... وزوائد أبي يعلي الموصلي عليها أيضًا في مجلد، وزوائد المعجم الكبير للطبراني عليها أيضًا...

وزوائد المعجم الأوسط والصغير له عليها...

ثم جمع الزوائد الستة المذكورة كلها في كتاب واحد محذوف الأسانيد، مع الكلام عليها بالصحة والحسن والضعف، وما في بعض رواتها من الجرح والتعديل، وسماه: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، وهو في ستة مجلدات كبار، ويوجد في ثمانية مجلدات وأكثر، وهو من أنفع كتب الحديث؛ بل لم يوجد مثله كتاب ولا صنف نظيره في هذا الباب" انتهى من "الرسالة المستطرفة" (ص: ١٧٢).

ومن أهم فوائد "مجمع الزوائد" فائدتان، أشار إليهما الهيثمي في مقدمة كتابه، حيث قال:



"فقد كنت جمعت زوائد مسند الإمام أحمد، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزار، ومعاجيم الطبراني الثلاثة -رضي الله تعالى عن مؤلفيهم وأرضاهم، وجعل الجنة مثواهم- كل واحد منها في تصنيف مستقل -ما خلا المعجم الأوسط والصغير؛ فإنهما في تصنيف واحد-.

فقال لي سيدي وشيخي العلامة شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب، ومفيد الكبار ومن دونهم، الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن العراقي -رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مثوانا ومثواه-:

اجمع هذه التصانيف واحذف أسانيدها؛ لكي تجتمع أحاديث كل باب منها في باب واحد من هذا...

وقد رتبته على كتب أذكرها، لكي يسهل الكشف عنه: كتاب الإيمان. كتاب العلم. كتاب الطهارة...

وقد سميته بتسمية سيدي وشيخي له: "مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد".

وما تكلمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف، وكان من حديث صحابي واحد، ثم ذكرت له متنًا بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول، وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره فالكلام على رجاله، إلا أن يكون إسناد غيره أصح. وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد، وإن كانت



ضعيفة، ومن كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده، والصحابة لا يشترط فيهم أن يخرج لهم أهل الصحيح فإنهم عدول، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في الميزان ..." انتهى من "مجمع الزوائد" (١ / ٧– ٨).

فالفائدة الأولى: أن المصنفات التي استخرج زوائدها كان يصعب الاستفادة منها لضخامة أغلبها، ولكونها مرتبة على المسانيد وليست على الأبواب الفقهية؛ فباستخراج الهيثمي لزوائدها وترتيبها على الأبواب الفقهية سهل على أهل العلم وطلابه الاستفادة من هذه الكتب بأقل جهد ووقت.

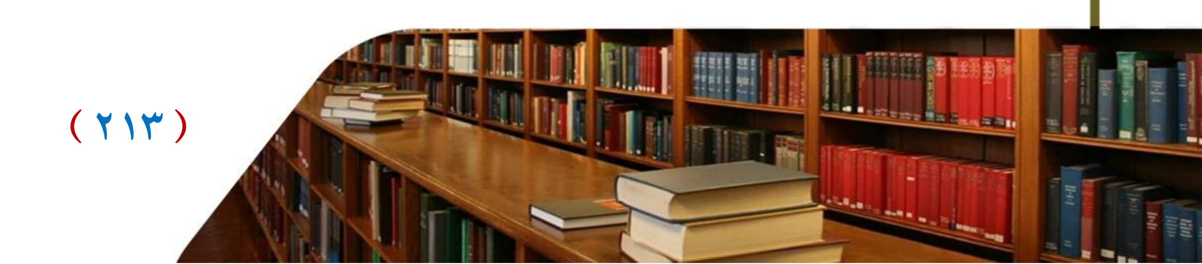
الفائدة الثانية: تعليقات المؤلف على أسانيد ورجال هذه المرويات الزوائد.

وإذا كانت الفائدة الأولى قد قلت أهميتها في هذا العصر بسبب تطور البرامج البحثية وتنوعها؛ إلا أن الفائدة الثانية ما زال لها أهمية بالغة.

وتصحيحه وتضعيفه للأسانيد هي عملية اجتهادية، فتعامل معاملة اجتهاد سائر أهل العلم، والمجتهد قد يصيب وقد لا يصيب؛ فأهل العلم يستأنسون باجتهاداته حيث يرونه قد أصاب.

والخلاصة:

أن كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، هذا الكتاب سفر ضخم من كتب السنة التي قد حوت في طياتها كثيرًا من الأحاديث محذوفة الأسانيد، دبج عليها



جامعها ديباجة تحوي تخريجها، وعزوها إلى مواطنها الأصلية، ولم يكتفِ بذلك فحسب؛ بل ذكر الحكم على الحديث من حيث القبول أو الرد، ويتكلم أحيانًا على علة الحديث، وقد رتب الكتاب ترتيبًا موضوعيًّا على الموضوعات والأبواب الفقهية، وقد اشتمل الكتاب على زوائد الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزار ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة: البخاري ومسلم وابن ماجه وأبي داود والنسائي والترمذي، وقد بلغ تعداد الأحاديث في الكتاب (١٨٧٧٦) حديثًا.

فجزى الله الحافظ الهيثمي خير الجزاء على ما بذله من جهد شاق في هذا العمل الموسوعي.



كتاب المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية

المؤلف الحافظ ابن حجر العسقلاني

وصف الكتاب

قسم ابن حجر ﵀ مؤلفه هذا على أربعة وأربعين كتابًا، فرَّع مضمون كل كتاب على أبواب تناسب ما تحتويه من أحاديث، وعدد هذه الأبواب يزيد أو ينقص حسب المادة العلمية المجموعة، وهو في كل باب غالبًا يقدم المرفوع ثم الموقوف ثم المقطوع، وهكذا يسير في الكتاب بأجمعه في الجملة، ولابن حجر ﵀ في الزوائد منهج فريد دقيق، يتقدم به على كل من كتب في الزوائد، يستفاد من تدقيق عمله، ولم يصرح هو به في مقدمة كتابه، فهو:

١- يذكر الحديث في الزوائد إن لم يرو في الأصل.

٢- أو ورد ولكن من طريق آخر.

٣- أو من نفس الطريق ولكن في الفرع زيادة مؤثرة.

بالإضافة إلى هذا الذي يشترك فيها مع غيره فهو:

١- يهتم بذكر زوائد المقطوعات والموقوفات.



٢- ما جاء معلقًا في كتب الأصول كمعلقات البخاري ومسلم والترمذي؛ حيث جاءت في كتب الفروع مسندة يسوقها على أنها من الزوائد.

٣- يورد الحديث في الزوائد إن كان من رواية من سمع من المحدث قبل الاختلاط إن كان في الأصل من رواية من سمع منه بعد الاختلاط، وهذا فريد رائق.

٤- إن كان من كتب الفروع وفي المتن زيادة مؤثرة يورد بسببها الحديث في الزوائد.

٥- إن كان الحديث في الأصول على الشك في اسم الصحابي وجاء في الفرع مقطوعًا به أورد في الزوائد.

٦- إن وقع في الإسناد تضعيف أو تحريف في الكتاب الأصل أتى بالحديث في الزوائد إن جاء على الصواب في الكتاب الفرع.

٧- قد يورد الحديث في الزوائد لأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

٨- إذا كان اسم الصحابي مبهمًا في الأصل ومعروفًا في الأصول أو العكس ذكر الآخر في الزوائد.

٩- إذا جاء مرسلًا في الأصول متصلًا في الزوائد وبالعكس.

• المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري وآخرون.

• حالة الفهرسة: مفهرس على العناوين الرئيسية.



- الناشر: دار العاصمة- دار الغيث.
- سنة النشر: ١٤١٩- ١٩٩٨.
- عدد المجلدات: ١٩
- الحجم (بالميجا): ١٨٠
- نبذة عن الكتاب: وهذه النسخة المسندة من الكتاب، وقد جمع فيه المصنف زوائد ثمانية مسانيد، وهي:

١- مسند أبي داود الطيالسي.

٢ - مسند الحميدي.

٣ - مسند مسدد.

٤ - مسند ابن أبي عمر.

٥ - مسند أحمد بن منيع.

٦ - مسند ابن أبي شيبة.

٧ - مسند الحارث بن أبي أسامة.

٨ - مسند عبد بن حميد.

وذلك بالإضافة إلى زوائد مسندين آخرين غير كاملين، هما:



مسند أبي يعلى ومسند إسحاق بن راهويه، وقد بلغت عدد أحاديث الكتاب ٤٦٢٧ حديثًا.

الخلاصة

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: هذا الكتابُ من أهم كتب الزوائد التي جمعَت ثمانية مسانيد كاملة، وهي: (أبي داود الطيالسي، وابن أبي شيبة، ومُسدَّد بن مُسرهَد، وابن ابي عمر العَدَني، وعبد بن حميد الكَشِّي، وعبد الله بن الزبير الحُميدي، وأحمد بن منيع، والحارث بن أبي أسامة)، وقسم من مُسندَي: (أبي يعلَى المَوصِليِّ، وإسحاق بن راهَوَيْه)

فرحم الله ابن حجر رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.





فائدة حديثية مهمة
بيان تفاوت مراتب التخريج

أولًا: تخريج مطوّل: وهو الذي تُستوعب فيه الأسانيد استيعابًا كاملًا، فيذكر من أخرج الحديث ويعزو إليه الحديث، ثم يذكر إسناد هذا المصنف كاملًا، ويترجم لجميع رواة السند في جميع طرق الحديث على جميع الوجوه، هذا تخريج مطوّل جدًّا، وهو يصعب مع الكتب الكبار، أو تخريج أحاديث كثيرة، ثم إن الفائدة من هذا التطويل قد لا تكون متحققة دائمًا؛ كأن يكون الحديث صحيحًا من طريق معين.

فهذه الطريقة لا يُنصح باتباعها إلا إذا كان الباحث يريد أن يُفرد حديثًا معينًا بالتصنيف.





منهج الهيثمي ﵀ في مجمع الزوائد

يُعَدُّ كتاب مجمع الزوائد ديوانًا عظيمًا من دواوين السنة، وهو كتاب جمع فيه الحافظ الهيثمي ﵀ زوائد مسند أحمد، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى، ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة، وقام بحذف أسانيدها إلّا الصحابي.

قال بنفسه عن طريقته في الكتاب: "وما تكلّمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف وكان من حديث صحابي واحد، ثم ذكرت له متنًا بنحوه؛ فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصحّ من الأول.

- وإذا روى الحديث الإمامُ أحمد وغيرُه، فالكلام على رجاله؛ إلّا أن يكون إسنادُ غيرِه أصح.

- وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد، وإن كانت ضعيفة.

- ومَن كان من مشايخ الطبراني في "الميزان" نبَّهت على ضعفه، ومن لم يكن في "الميزان" ألحقته بالثقات الذين بعده.

والصحابة لا يشترط فيهم أن يخرج لهم أهل الصحيح، فإنهم عدول.



- وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في "الميزان".

يزاد على ذلك:

جمع كافة المعلومات حول موضوع معين تحت عنوان كتاب.

١- عنونة المواضيع تحت عنوان باب، بحيث يستفاد منها معان متعددة تظهر مدى فقهه لتلك الأحاديث.

٢- عدم الإحالة على أبواب أو كتب أخرى فيها ما يناسب الباب.

٣- الإحالة على أبواب أو كتب فيها تتمة للحديث قبلها أو بعدها.

٤- يذكر بعض الأبواب تنبيهًا على ما يأتي في مكان آخر يجد بينها ارتباطًا.

٥- يذكر المتون كاملة، ويكرر الأحاديث رغم طولها إذا كانت في أبواب مختلفة تبعًا لاستنباطه فقه الحديث.

٦- وقد يذكر درجة الحديث في أول النصّ بعد قوله: عن فلان بإسناد...

٧- قد يشير إلى تحريف أو خطأ في المصادر التي ينقل منها.

٨- يميّز فوارق الروايات ولو كانت طفيفة أحيانًا.

٩- يذكر أحيانًا اتصال الأسانيد أو انقطاعها.

١٠- تمييزه أحيانًا لرجال الصحيح وأنّ أحدهم فيه كلام.

١١- نادرًا ما يشرح الغريب

١٢- نادرًا ما يذكر روايات أخرى لحديثه.



تعريف الزوائد

المقصود بالزوائد:

الأحاديث التي يزيدُ بِها بعضُ كتبِ الحديثِ على بعضٍ آخرَ مُعَيَّنٍ.

علم الزوائد:

هو علم يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها.

تنبيهات على التعريف:

١- لا يشترط أن يكون الكتاب الذي تُفرد زوائده من كتب الحديث، حيث إن هناك كتبًا مصنفة من غير كتب الرواية المتخصصة قد تضمنت أحاديث نبوية ساق أصحابها الأحاديث بأسانيدهم.

٢- لابد للمصنفات التي تفرد زوائدها أن تكون أحاديثها رويت بأسانيد مصنفيها.



قواعد علم الزوائد

مثال: ما رواه أحمد في مسنده، والبزار، وابن حبان، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «مررت ليلة أسري بي على قوم تقرض شفاههم بمقاريض من نار، قال: قلت: من هؤلاء؟ قالوا: خطباء من أهل الدنيا ممن كانوا يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وهم يتلون الكتاب أفلا يعقلون».

هذا الحديث لم يخرجه أصحاب الأصول الستة ولا بعضهم، لا من حديث أنس ولا من حديث غيره.

فهل يعد حديثًا زائدًا؟

القاعدة الأولى:

أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه لم يخرّج في الكتب الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه ولا من حديث غيره.

مثال:

روى الطبراني، وابن عدي، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «استكثروا من النعال، فإن أحدكم لا يزال راكبًا ما كان منتعلًا».



هذا الحديث قد رواه مسلم في صحيحه في كتاب اللباس، باب استحباب لبس النعال، وأبو داود في سننه من حديث جابر بن عبد الله.

فهل يعد هذا الحديث حديثًا زائدًا؟

القاعدة الثانية:

أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه قد خرج في الكتب الستة أو بعضها، ولكن ليس من حديث الصحابي الراوي له عند صاحب الكتاب الذي تفرد زوائده، بل هو عن صحابي آخر.

مثال:

روى البزار من حديث أبي هريرة وحذيفة قالا: قال رسول الله ﷺ: «أضل الله تبارك وتعالى عن الجمعة من كان قبلنا، فلليهود السبت، وللنصارى الأحد، ونحن الآخرون في الدنيا الأولون يوم القيامة، المغفور لهم قبل الخلائق».

قال الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار: خلا قوله: «المغفور لهم قبل الخلائق».

فهل يعد حديثًا زائدًا بسبب هذه الزيادة؟



مثال:

وروى البزار حديث عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة، فلها أجرها بما أنفقت، وللزوج بما اكتسب».

رواه الخمسة من حديث عائشة بلفظ: «من بيت زوجها»، والنسائي بلفظ: «تصدقت».

فهل يعد هذا حديثًا زائدًا بسبب هذه الزيادة؟

القاعدة الثالثة:

أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه قد خرج من الكتب الستة، أو بعضها، والصحابي الراوي له واحدًا، إلا أن السياق مختلف، أو فيه زيادة مؤثرة، كأن تضيف حكمًا جديدًا، أو تقييدًا، أو تخصيصًا، أو بيانًا. فالزيادة المتصلة بأسانيد أصحابها سواء كانت في الستة وفيها زيادة بسيطة ننظر في الزائد والمزيد، فإذا كان الزائد ثقة وأتى بما لم يأت به أحدٌ من الثقات، بمعنى آخر: أنه روى ما لم يرو غيره، فهذه الزيادة مقبولة لأنها زيادة ثقة، وعليها تدور أقاويل أهل العلم في الحديث:

قال ابن رجب في شرحه للعلل (١/ ٤٢٥): أما مسألة زيادة الثقة فصورتها: أن يروي جماعة حديثًا واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة.



وقال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر (٩٥): واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يأتي ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًا، ثم يفسرون بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

وأما الزيادات التي انفرد بها ضعفاء ومجاهيل ومتروكون فإن أهل العلم في الحديث كانوا واضحين فيها فرفضوها جملة. مثال الزيادة المتصلة الصحيحة:

أخرج أبو داود في سننه (٥٢١)، والترمذي (٢١٢)، والنسائي في الكبرى (٩٨٩٥)، من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة».

أخرج أبو يعلى في مسنده (٦/ ٣٥٣) برقم (٣٦٧٩) الحديث نفسه: «ألا إن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة»، زاد أبو يعلى: (فادعوا)، وهي زيادة متصلة صحيحة مقبولة، وأخرجها أيضًا ابن حبان (١٦٩٦).

الزيادة المنفصلة عن رواية أصحاب الكتب الستة:

أخرج البخاري في صحيحه رقم (٦١٤) من حديث جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته»، زاد البيهقي في سننه: (إنك لا تخلف الميعاد)، وهي شاذة لأنها لم ترد



في جميع طرق الحديث عن علي بن عياش، اللهم إلا في رواية الكشميهني لصحيح البخاري خلافًا لغيره، فهي شاذة لمخالفتها لروايات الآخرين للصحيح.

فوائد علم الزوائد

١- حصر الأحاديث الزائدة يمنح اختصارًا للوقت.

٢- إعطاء الحديث قوة عن طريق المتابعات والشواهد.

٣- الوقوف على أحكام فقهية واستنباطات جديدة.

٤- إعطاء إضافات جديدة فيما يتعلق بلطائف الإسناد والمتن.

٥- الوقوف على أحكام النقاد في الحديث والأثر.

٦- حفظ جملة من الأصول المفقودة.

٧- إضافة نسخ خطية جديدة للمصادر الأصلية يستفاد منها في التحقيق والمقابلة.

من المؤلفات في الزوائد:

١- زوائد ابن حبان على الصحيحين، مؤلفه مغلطاي بن قليج الحنفي ٧٦٢هـ.



مؤلفات الهيثمي في الزوائد:

٢- غاية المقصد في زوائد المسند، نور الدين الهيثمي ٨٠٧هـ.

جمع فيه زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة.

٣- كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (ت: ٨٠٧هـ).

جمع فيه زوائد البزار المسمى البحر الزخار على الكتب الستة.

٤- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي.

٥- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي أيضًا.

٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي أيضًا، وهو أحسنها.

مؤلفات البوصيري في الزوائد:

٧- إتحاف السادة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصَيْري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر (ت: ٨٤٠هـ).

٨- مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه، للبوصيري أيضًا، جمع فيه زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة.

٩- فوائد المنتقى لزوائد البيهقي، للبوصيري أيضًا.

١٠- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري.



مؤلفات ابن حجر في الزوائد:

١١- المَطالبُ العالِيَةُ بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

مصطلحات خاصة بالهيثمي في المجمع

١- تكثر عنده عبارات (رجاله رجال الصحيح)، (سنده صحيح)، وتقل عنده عبارة (حديث صحيح).

قوله: (مرسل صحيح)، يريد بقوله: (صحيح): رجاله ثقات.

٢- إذا ذكر الطبراني دون ذكر الكتاب، فهو الكبير، إلا في مواضع يسيرة.

٣- إذا قال: (رجاله رجال الصحيح)، يريد صحيح مسلم لا البخاري.

٤- إذا قال: (رجاله وُثِّقوا)، فيعني: لم يوثّقهم غيرُ ابن حبان، أو وثّقهم جماعة وضعّفهم آخرون.

٥- إذا قال: (فيه ضعف)، دون ذكر اسمه، أو (مَن ضُعّف)، فيريد أبا حنيفة النعمان رحمه الله.



موضوع كتاب
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي

موضوع كتابه ومادته:

استخرج الأحاديث الزائدة التي لا توجد في الكتب الستة، وموجودة في المسانيد التالية:

- مسند أحمد.
- مسند أبي يعلى.
- مسند البزار.
- معجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير.

جمع هذه الزوائد على الكتب الستة في كتاب سماه (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد).

أهمية علم الزوائد

تكمن أهمية علم الزوائد في:



١- حفظ المصنفات من الفقدان والضياع، وقد حصل هذا بالفعل، فقد ساهمت في حفظ مسانيد مفقودة، مثل مسند العدني، ومسند الحارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى (الرواية الطويلة)، ومسند أحمد بن منيع.

٢- تحديد مراتب ودرجة الأحاديث الزوائد، وذلك ما فعله البوصيري وابن حجر.

٣- زيادة معرفة الصحابة رواة الحديث الواحد.

٤- معرفة الأحاديث الموقوفة إن كانت مرفوعة في الكتاب المزاد عليه.

٥- معرفة الأحاديث الموصولة إن كانت مرسلة في الكتاب المزاد عليه.

٦- معرفة المتون الزائدة التي لم يكن لها ذكر في الكتاب المزاد عليه.

٧- معرفة بعض الأمور المبهمة في الحديث المزاد عليه، من أسماء وأعداد.

٨- معرفة سبب ذكر الحديث.

٩- الحكم على الألفاظ المختلفة.

١٠- بيان النقص الوارد في بعض الروايات.

١١- بيان الاختلاف الوارد في المتون.

أمثلة من كتب الزوائد

أشهر الأمثلة على كتب الزوائد:



«المستدرك على الصحيحين»، للحاكم، رغم عدم تعريفه ككتاب زوائد إلا أنه كذلك، وهو أول كتاب في الزوائد، حيث أخرج أحاديث ليست عند الشيخين أو أحدهما، بل زائدة عليها.

أهم الأمثلة على كتب الزوائد هو كتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، لمؤلفه نور الدين الهيثمي، وجمع فيه زوائد كل كتاب على حدة.

«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، لمؤلفه ابن حجر العسقلاني.

«إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، لمؤلفه شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري.

«زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة»، وقام بتأليفه أيضًا شهاب الدين البوصيري.

«فوائد المنتقى لزوائد البيهقي»، وقد جمع فيه مؤلفه زوائد السنن الكبرى للبيهقي على الكتب الستة، وهو أيضًا لشهاب الدين البوصيري.

«موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»، لمؤلفه نور الدين الهيثمي.

«كشف الأستار في زوائد مسند البزار»، ويسمى أيضًا بـ«البحر الزخار»، قام بتأليفه الحافظ أبو بكر البزار.

«المقصد الأرشد في زوائد مسند الإمام أحمد».

«البدر المنير في زوائد المعجم الكبير»، وهو للطبراني.



«القول العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي».

«زوائد ابن حبان على الصحيحين»، لمؤلفه مغلطاي بن قليج الحنفي.

وهنالك غيرها الكثير.

منهج كتب الزوائد

تشترك كتب الزوائد في المنهج بثلاثة شروط يجب أنّ يحقق الحديث أحدها:

يكون متن الحديث بلفظ أو بمعنى الحديث الأصلي، ولم يخرج في الكتب الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه ولا من غيره.

يكون متن الحديث بلفظ أو بمعنى الحديث الأصلي، وقد خُرِّجَ في الكتب الستة أو بعضها، ولكن ليس من حديث الصحابي الراوي له عند صاحب الكتاب، إنما عند صحابي آخر.

يكون متن الحديث بلفظ أو بمعنى الحديث الأصلي، وقد خرجه أصحاب الكتب الستة أو بعضهم، والصحابي الراوي له واحد، إلا أن السياق مختلف، أو فيه زيادة مؤثرة في الحديث، ويلحق به أن يكون عندهم أو عند بعضهم مختصرًا.



ويضاف للمنهج المتبع في كتب الزوائد:

- ترتيب الأحاديث على الأبواب الفقهية.
- عدم اشتراط صحة الإسناد عند احتساب الحديث من الزوائد، حتى اعتبروا المرسل والموقوف والمقطوع منها.

وفي غير هذا لكلٍ منهجه.



الخاتمة

وختامًا يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يأتي:

١- إن علم تخريج الحديث النبوي هو علم مستقل برأسه، وهو من أهم علوم الحديث، وقد بذل الأئمة المتقدمون في تخريج الأحاديث النبوية جهدًا كبيرًا، وقدموا للمكتبة الإسلامية تراثًا ضخمًا ينوء بحمله العصبة أولو القوة، ونحن أمام أمانة عظيمة في المحافظة على هذا الحمل العظيم وصيانته من الدخلة والمنتحلين، والاهتمام بالسنة النبوية عمومًا، وبهذا العلم وترصين الدراسات فيه دليل على حسن الاتباع، وهو جزء نزر من الوفاء لجهود الأئمة المبجلين، وما قدموه لنا من تصنيف للكتب والأجزاء، ألحقنا الله بركبهم.

٢- علم التخريج هو امتداد طبيعي لحاجة السنة النبوية إلى إثبات وتوثيق عبر الأزمان المختلفة.

٣- للتخريج فوائد جمة: كمعرفة المقصود الذي يساق من أجله الحديث، ومعرفة أسباب ورود الحديث، ومعرفة العلل التي قد تقع في الحديث متنًا وسندًا.

٤- نوصي بضرورة تشجيع طلبتنا الكرام بخوض اللجة والتشمير عن سواعد الجد للبحث والكتابة في أبواب هذا العلم العظيم، ولاسيما أن مكتباتنا



المعاصرة تفتقر إلى مثل هذه الجهود، ولا سيما أننا أبناء هذا البلد الكريم، الذي تخرج منه أئمة الصنعة الحديثية شعبة بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، والدارقطني، وغيرهم.

٥- نوصي بعدم الانشغال بالدراسات الوصفية النظرية فحسب، بل ضرورة الدخول في المجالات العملية التطبيقية، فهي التي تعلم طالب العلم الممارسة في كتب العلل والتخاريج، وهي السبيل الأمثل لطالب العلم الذي يروم فهم الصنعة الحديثية.

بعد هذه النظرات السريعة العامة في كتب التخريج التي ألفها المتقدمون من العلماء ظهرت لي بعض النتائج، لعل من أهمها:

١- أن التخريج عند أهل الفن يشمل أمورًا: هي العزو، والإسناد، والتعليل، والترجيح، والحكم الكلي على الحديث، وقد يطلق على مجرد الاستخراج والعزو لكنه على خلاف الأصل.

٢- أن هذا العلم قديم قدم السنة ذاتها، لكنه لم يظهر باستقلال وتصنف فيه الكتب الخاصة به إلا بعد الاحتياج إليه، لطول الأسانيد وإهمال عزو الأحاديث لدى كثير من المصنفين.



٣- استقل هذا العلم وألفت فيه الكتب بدءًا من القرن الرابع وكذلك الخامس والسادس والسابع، لكن العصر الذهبي لهذا العلم كان القرن الثامن، حيث كثرت المؤلفات واعتنى به العلماء أكثر من ذي قبل.

٤- أن التخريج سياج متين حفظ الله به سنة المصطفى ﷺ من الدخيل، ولذا شمل جميع العلوم التي يمكن أن يستشهد فيها بالحديث النبوي الشريف.

٥- إن كثرة المصنفات في هذا العلم تدل على اعتناء العلماء به قديمًا وحديثًا.

٦- تنوع مناهج هذه المصنفات وطرقها يدل على سعة هذا العلم، وتنوع مقاصد مصنفيه.

٧- علم التخريج رابط وثيق بين علمي الرواية والدراية، وتطبيق عملي لقواعد علم الحديث دراية على الروايات الواردة عن النبي ﷺ.

٨- أن علم الحديث النبوي الشريف من العلوم التي لا غنى عنها لطالب العلم الشرعي على اختلاف مقاصده، ولذلك بذل علماء الحديث جهودًا عظيمة في تقريبه وتحقيقه وتبيين صحيحه من سقيمه، حتى صار في متناول الجميع.

وعلى هذا لا يغتفر لطالب العلم الجهل بحال الحديث والصحيح من السقيم بعد هذه الجهود التي قربته للأمة، ولا يسوغ له أن يستشهد بحديث إلا بعد بيان حاله.



٩- لم يقتصر جهد العلماء على بيان الصحيح من السقيم وتخريجه من مصادره الأصلية؛ بل أضافوا لذلك بيان الطرق التي يمكن للباحث أن يسلكها للعثور على الأحاديث، حتى أصبح هذا العلم في غاية من اليسر والسهولة.

وأخيرًا: فهذا البحث ما هو إلا استجلاء لبعض جوانب العناية بالحديث النبوي الشريف في بعض الكتب التي ألفها ثلة من الأولين المعتنين بالحديث الشريف، ونظرة عجلى إلى مناهج مؤلفيها الذين أسسوا هذا العلم وشادوه، -عسى أن يفتح آفاقًا أوسع للبحث في هذا الفن الذي هو من الأهمية بمكان عالٍ- على أن العناية بالتخريج والتحقيق لم تقف عند هذا الحد؛ بل هي مستمرة، تكلؤها رعاية الله الذي تكفل بالتمكين لهذا الدين وأهله الذين يعملون به، وقد بذل كثير من المعاصرين جهودًا مشكورة في هذا السبيل، وأسهمت وسائل الحفظ الآلية في كثير من هذه الجوانب.

والله لا يضيع أجر من أحسن عملًا.



أهم المصادر والمراجع

- أحوال الرجال لأبي إسحاق الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، الدكتور محمود الطحان، دار الكتب السلفية، الرياض، ١٩٧٨م.

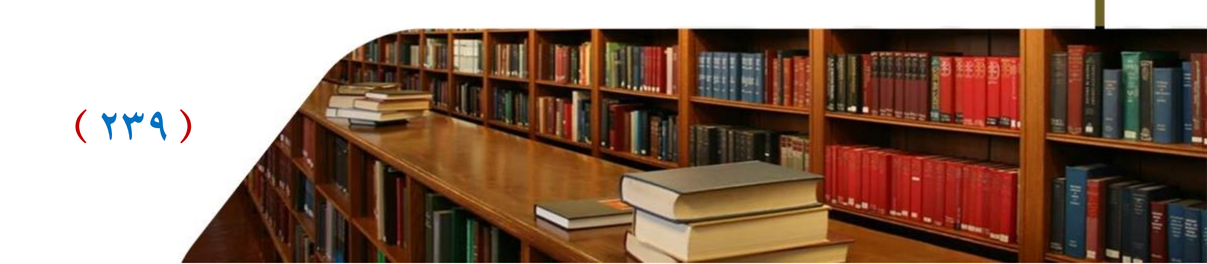
- الإرشاد، الخليلي القزوني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

-تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- التاريخ الصغير، البخاري، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧هـ.

-التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

- تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد نور سيف، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.



- التبصرة والتذكرة وشرحها، للحافظ زين الدين العراقي، وبهامشه فتح الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، توزيع مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠٧م.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، العسقلاني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

- تخريج الحديث ونشأته ومنهجيته، الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى.

- تخريج الحديث النبوي عن طريق الموسوعات الإلكترونية، إسلام محمود دربالة، الموسوعة الشاملة/ ٣.

- التخريج ودراسة الأسانيد، حاتم بن عارف الشريف، طباعة مركز الأنصاري بمكة المكرمة، الطبعة الثانية.

- تدريب الراوي، السيوطي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت.

- تذكرة الحفاظ، الذهبي (ت: ٧٨٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- تعجيل المنفعة، العسقلاني، تحقيق: د. إمداد الحق، دار الكتب العربي، بيروت، ط١.



-تقريب التهذيب، العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.

- التلخيص الحبير، العسقلاني، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٩٦٤م.

- تلخيص المستدرك، للحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مطبوع بذيل المستدرك.

- التمييز، للإمام مسلم (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد القادر مصطفى المحمدي، دار ابن جوزي، الرياض، ط١.

- تهذيب الآثار، للإمام أبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٤هـ.

- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

- الثقات، محمد بن حبان بن محمد البستي، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٥م.



- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.

- الجامع الكبير، الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. الطحان، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٣هـ.

- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-حصول التفريج بأصول التخريج، أو كيف تصير محدثًا، شهاب الدين أحمد بن محمد بن الصديق، تقديم وتحقيق: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦٦م.



- ديوان الضعفاء والمتروكين، لشمس الدين الذهبي، دار بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

-الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

- سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني، لأبي عبد الله بن بكير (ت: ٣٨٨هـ)، دراسة وتحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- سؤالات السهمي للدارقطني، لحمزة السهمي (ت: ٤٢٨هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٤هـ.

- سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن المديني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٤م.

- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد (ابن ماجه القزويني) (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

- سنن أبي داود، للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٨م.



- سنن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، للإمام علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٩م.
- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد، وخالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- سنن سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ)، حققه: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار العصيمي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- سنن النسائي للحافظ أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، بشرح السيوطي وحاشية السندي، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٧م.
- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.
- شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة، أنقرة.
- صحيح ابن خزيمة (مختصر المختصر)، محمد بن إسحاق بن خزيمة تحقيق: د. مصطفى الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٠م.



- صحيح البخاري، تحقيق: قاسم الشماعي، دار العلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

- صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، حقق نصوصه وصححه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٥٥م.

- الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية، الدكتور عبد العزيز بن صالح اللحيدان، الموسوعة الشاملة / ٣.

- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، حققه ووثقه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الباز، مكة المكرمة، ودار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- الضعفاء والمتروكون، للإمام النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، دار الوعي بحلب، تحقيق: محمود زايد.

- العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

- العلل، لإمام علي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٧٢م.



- علل أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، برواية المروذي، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٨٩م.
- علل الجارودي، محمد بن الحسين بن أحمد الجارودي (ت: ٣١٧هـ)، تحقيق: علي الحلبي، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- علل الحديث، لأبي محمد عبد الرحمن الرازي، ابن الإمام أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٥م.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، حققه: إرشاد الحق الأثري، وقدم له: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٨هـ.



- علوم الحديث، المعروف بـ"مقدمة ابن الصلاح"، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- عمل اليوم والليلة، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. فاروق حمادة، طبع على نفقة الرئاسة للإفتاء والبحوث العلمية والدعوة والنشر بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حقق أصله: عبد العزيز بن باز، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو عبد الله محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، نشر: دار الإمام الطبري، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي، تحقيق: عزت علي عبد عطية وموسى محمد علي الموشي، دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.



- الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لعبد الصمد شرف الدين، آخر مجلد من تحفة الأشراف.

- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- الكنى، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

- الكنى والأسماء، للدولابي (ت: ٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

- كيف ندرس علم تخريج الحديث، د. حمزة المليباري ود. سلطان العكايلة، دار الرازي، الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) (ت: ٦٣٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.

- لسان الميزان، الحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة حيدرآباد، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ.



- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، دار العربي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحافظ الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

- المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، بعناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- المراسيل، لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (الحاكم النيسابوري) (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

- مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي التميمي، تحقيق وتخريج: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.



- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.
- مسند البزار، البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مسند الطيالسي، الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- مصنف ابن أبي شيبة، الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- مصنف عبد الرزاق، الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- المعجم الكبير، الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي السلفي، مطبعة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

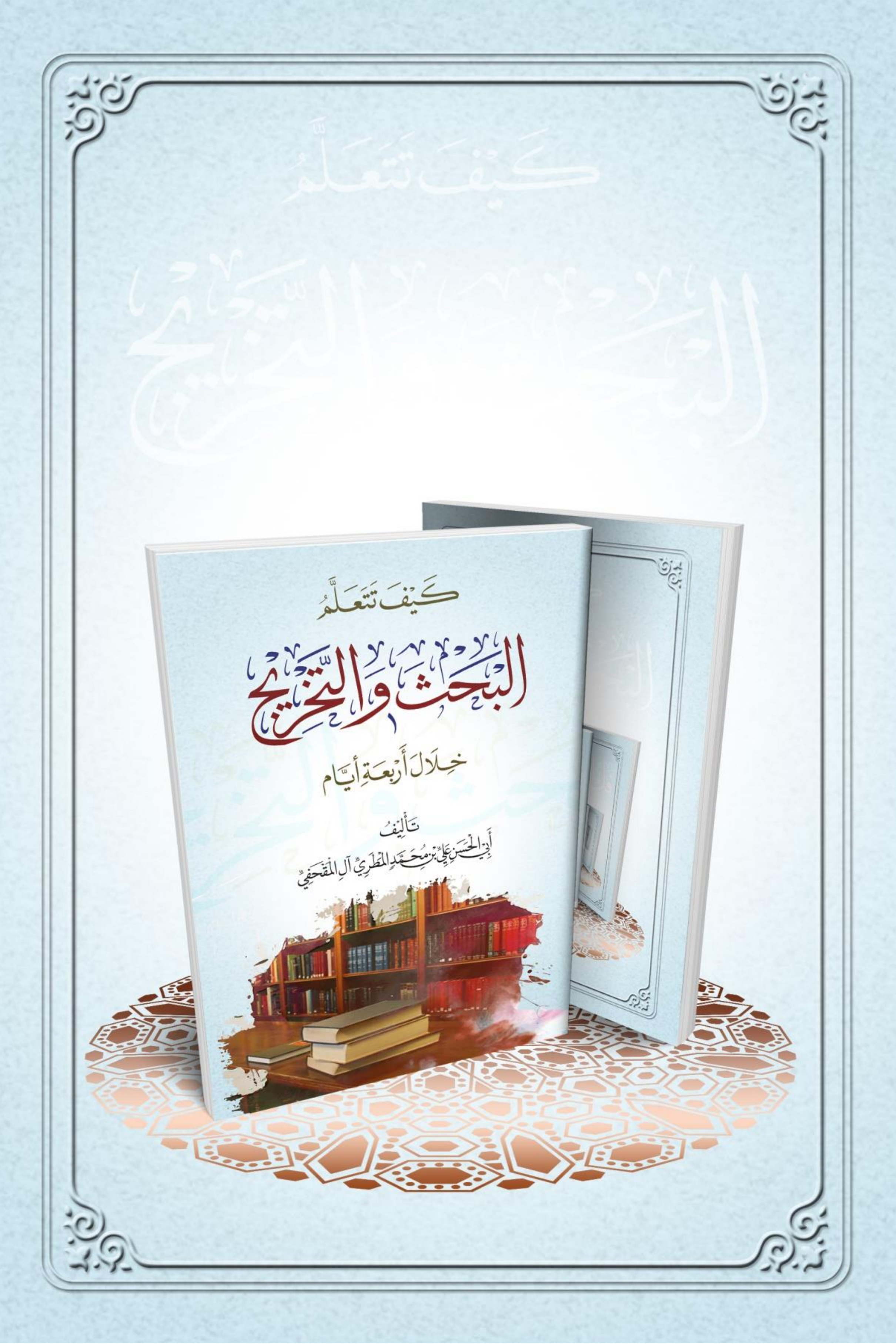


- المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد، علي بن نايف الشحوذ، ملتقى أهل الحديث، الموسوعة الشاملة.
- موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، دار المعارف.
- الموقظة في مصطلح الحديث، للإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤٠٥هـ.
- ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية في المدينة المنورة، والبيان في بيروت.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، للإمام الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.



المحتويات




كيف تتعلم
البحث والتخريج
خلال أربعة أيام
تأليف
أبي الحسن علي بن محمد المطري آل المقحفي